



بَنْكُ مِصْرَ
BANQUE MISR



مَآزِ الْكِتَابِ وَالْوَثَائِقِ الْقَدِيمَةِ

قناة السويس



تأليف

محمد طلعت حرب

تقديم

أ. د محمد عبد الرحمن برج

الطبعة الثالثة

قناة السويس

إهداء ٢٠٠٨
دار الكتب و الوثائق القومية
القاهرة



بَنْكُ مِصْرَ
BANQUE MISR



قناة السويس

تأليف
محمد طلعت حرب

تقديم
أ. د. محمد عبد الرحمن برج

الطبعة الثالثة

مطبعة دار الكتب والأرشيف القومية بالقاهرة

(١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م)

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة
أ.د. محمد صابر عرب

طلعت «باشا» حرب، محمد طلعت حرب، ١٨٦٧ - ١٩٤١.
قناة السويس/ تأليف محمد طلعت حرب ؛ تقديم
محمد عبد الرحمن برج. - ط 3. - [القاهرة]: دار الكتب
والوثائق القومية، الإدارة المركزية للمراكز العلمية، مركز
تاريخ مصر المعاصر، 2008.
140 ص ؛ 24 سم. -
تدملك 5 - 0552 - 18 - 977
١ - قناة السويس تاريخ.
٢ - مصر. تاريخ. العصر الحديث. محمد سعيد
(١٨٥٤ - ١٨٦٣ م)
أ. برج، محمد عبد الرحمن (مقدم)
ب. العنوان.

٩٦٢، ٠٣٣

إخراج وطباعة:

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

لا يجوز استنساخ أى جزء من هذا العمل بأى
طريقة كانت إلا بعد الحصول على تصريح كتابى
من الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٠٨/٨٠٦٧

I.S.B.N. 977 - 18 - 0552- 5

إهداء من بنك مصر

يعد هذا الكتاب « قناة السويس » وثيقة سياسية واقتصادية هامة من تأليف رائد الاقتصاد الوطنى محمد طلعت حرب. وقد صدر فى طبعته الأولى عام ١٩١٠ م عندما ظهرت الدعوة لمد فترة امتياز شركة قناة السويس أربعون سنة أخرى تبدأ من عام ١٩٦٨ م وتنتهى عام ٢٠٠٨ م. وقد تصدى طلعت حرب لهذه الدعوة بإصدار هذا الكتاب الذى تضمن دراسة اقتصادية شاملة تؤكد أن مصلحة مصر ليست فى مد امتياز القناة.

ويعد هذا الكتاب حلقة من حلقات الإنتاج الفكرى المتنوع لمحمد طلعت حرب الذى كان له العديد من المؤلفات وأعمال الترجمة العربية والفرنسية فى مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والتاريخية والاجتماعية.

وبنك مصر وهو يقدم هذا الكتاب بمناسبة مرور ٨٨ عاماً على إنشائه (١٩٢٠-٢٠٠٨) ومرور ١٤٠ عاماً على ميلاد طلعت حرب (١٨٦٧-٢٠٠٧) يرجو أن يكون هذا الكتاب إضافة قيمة للمكتبة العربية وللباحثين المتخصصين فى تاريخ مصر الاقتصادى.

بنك مصر

مقدمة لكتاب قناة السويس تأليف محمد طلعت حرب

بقلم أ.د. محمد عبدالرحمن برج

سعدت كثيرا بذلك التكليف الذى صدر لى من اللجنة العلمية لمركز تاريخ مصر المعاصر فى اجتماعها بتاريخ ١٨ مايو ٢٠١٦، بكتابة مقدمة لكتاب قناة السويس تأليف الأستاذ الوطنى الكبير محمد طلعت حرب.

ومبلغ سعادتى ان أخى وزميلى الأستاذ الدكتور محمد على حله رئيس الإدارة المركزية للمراكز العلمية بالهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية أبى إلا أن يحمل هذا التكليف بنفسه لى و يحضره إلى منزلى .

ولأهمية هذا الكتاب الذى أنشرف بتقديمه للقارئ العربى سبيان

السبب الأول إنه عن قناة السويس

لقد ارتبط التاريخ المصرى الحديث أشد الارتباط بقناة السويس . ومن حول هذه القناة دارت أحداث هذا التاريخ وتشكلت وقائعه طبقا لتطور أهمية هذه القناة. فمنذ ما يقرب من القرنين من الزمان أو أكثر قليلاً جاء بونابرت إلى مصر غازيا تراوده فكرة إقامة مستعمرة فرنسية تكون نواتها مصر . وما يكاد يصل به المقام إلى القاهرة حتى يرحل إلى برزخ السويس ومعه بعض أعضاء اللجنة العلمية التى ضمتها حملته لدراسة منطقة السويس دراسة علمية ، والبحث عن امكانية شق قناة تصل البحرين الأبيض المتوسط والأحمر ببعضهما . ولكن الظروف التى أحاطت ببونابرت ثم بالحملة نفسها حالت بينه وبين تحقيق أى شئ مما كانت تمنى به النفس ولكن كان من آثارها أن استرعى مجئ الحملة انتباه المجترة إلى أهمية الطريق البرى الذى يمر عبر برزخ السويس، وأدركت أن وقوع هذا الطريق فى يد دولة منافسة أو معادية لها يسدد لممتلكاتها فى الهند ضربة قاضية .

وترتب على مجيء الفرنسيين إلى مصر ثم خروجهم منها - وكان للانجليز اليد الطولى فى إخراجهم - على أن الطريق عبر مصر سواء كان برى (الإسكندرية - القاهرة - السويس) أم بحريا (لشق قناة فى برزخ السويس تصل البحرين المتوسط والأحمر مباشرة) صار يحتل مكانا كبيرا من اهتمام الدولتين إنجلترا وفرنسا.

وكان من أجل الاستئثار بالنفوذ والسيطرة على هذا الطريق أن دار الصراع بينهما فى العصور التالية حول الاستئثار بالنفوذ السياسى والسيطرة العسكرية على مصر بذاتها .

فاذا ما شقت القناة، بادرت بريطانيا، وكانت تقف موقف المعارض من حفرها، تنتهز الفرصة وتتلمس السبيل الذى يمكنها من وضع يدها على قناة السويس، حتى إذا أدركت انه لتحقيق ذلك ولضمانه ينبغى أن يتم السيطرة على مصر ذاتها، بادرت بغزوها العسكرى فى سنة ١٨٨٢ .

ومن الغريب أن المجترة التى وقفت أثناء حفر القناة تعارض المشروع على أساس عدم وجود ضمان بحياده كانت أول دولة تخرق حرمة هذا الحياد حتى واثتها الفرصة إبان الثورة المصرية بزعامة عرابى. وجاء الاحتلال البريطانى الذى استمر قابلاً سنين طويلة باسقاطه الكثيف طوال مدة تجاوزت السبعين عاما . وكان نضال المصريين شاقا وكفاحهم مريرا طوال هذه السنوات من أجل التحرير والنصر، وأخذ كل جيل يسلم العلم من بعده للجيل الذى يليه وهو يأخذ منه العهد على الكفاح ويستوثق منه على النضال ويطلب منه المزيد من التضحيات. ويشاء الله أن القناة التى يضحى المصريون فى حفرها بأرواحهم تحتاج فى تحريرها إلى أن يضحى أبناؤها بدمائهم . ويسقط الشهداء علي مر العصور والأيام استماتة فى سبيل الحق ودفاعا عنه .

أما عن مدى ارتباط القناة بالتاريخ العربى المعاصر، فما أظن الحديث عنه يحتاج إلى توضيح أو تبيان. لقد كان أهم ما استهدفته إنجلترا من وراء إصدار تصريح بلفور أن يكون لها أمر فلسطين دون غيرها بعد الحرب العالمية الأولى على نحو ما صرح به هربرت صمويل أول مندوب سام بريطانى فى فلسطين ، وألا تترك لأحد موضع قدم فى فلسطين القريبه من قناة السويس . ثم كانت المساعدات التى بذلت إلى جانب الصهيونية فى فلسطين تمشيا مع هذه السياسة .

ومن ثم فإننا لا نجاوز الحقيقة إذا قلنا إن القناة كانت محور الأحداث في منطقة الشرق العربي بل في شرقى البحر الأبيض المتوسط .

ف نجد مثلا أنه في عام ١٨٧٨ بادرت إنجلترا إلى احتلال قبرص، ومن المعروف أن أحد الأسباب التى أقدمت بسببها إنجلترا على ذلك عقب مؤتمر برلين، هو قرب هذه الجزيرة من قناة السويس ورغبتها فى ان تنتهز أول فرصة لوضع يدها على القناة .

وهكذا نرى أننا حين نتحدث عن قناة السويس فإنما نتحدث عن التاريخ المصرى الحديث بل والتاريخ العربى المعاصر بل وتاريخ شرقى البحر المتوسط .

أما السبب الثانى لأهمية هذا الكتاب الذى أتشرف بتقديمه للقارئ العربى، فإن مؤلفه محمد طلعت حرب غنى عن التعريف، إن دور هذا الرجل الكبير سيظل يذكر طالما كان الحديث عن دور الحركة الوطنية المصرية فى تحرير الاقتصاد المصرى من رقة الاستعمار .

وترتبط بأهمية هذا الكتاب أن مؤلفه وضعه عام ١٩١٠ . إن هذا العام يعرفه جيدا كل من تخصص فى تاريخ قناة السويس بل ما أظن أن القارئ العادى يجهل أهميته .

فى ذلك العام (١٩١٠م) دار الحديث عن محاولة شركة قناة السويس مد امتيازها لإدارة القناة أربعين عاما بعد انتهاء مدة الامتياز الصادر لها والذى من المقرر حسب الاتفاق المبرم مع الشركة أن تكون نهايته ١٩٦٨ . طالبت الشركة بمد مدة الامتياز أربعين عاما لينتهى عام ٢٠٠٨ . كانت شركة القناة والاحتلال البريطانى شريكين فى نظر المصريين كسلطتين أجنبيتين اغتصبتا حق مصر فى قناة السويس . ومن ثم كان من المتوقع أن يتصدى كليهما للحركة الوطنية المصرية، ولم يكن من المتوقع إذن . أن تقف هذه الحركة الوطنية موقف المسالم المؤيد للمناورة الاستعمارية التى أقدمت عليها الحكومة الانجليزية فى محاولة للضغط على الحكومة المصرية لمد أجل الامتياز الممنوح لشركة القناة . كانت المصلحة البريطانية تقضى الوقوف موقف التأييد لفكرة مد امتياز شركة قناة السويس خصوصا وقد بدأت حركة الملاحة بالقناة تتضاعف حتى بلغت عام ١٨٨٩ ضعف ما كانت عليه عام ١٨٨١ وتضاعفت مرة أخرى عام ١٩١١ ، وكانت البضائع البريطانية تمثل بالنسبة ٧٨,٦٪ من مجموع البضائع المارة بالقناة .

وفى طى من الڪتمان قدم المستشار المالى البريطانى فى الحكومة المصرية مشروعا بمد أجل الامتياز، وتضمن الاتفاق المقترح أنه فى المدة من أول يناير ١٩٦٩ إلى ٣١ ديسمبر عام ٢٠٠٨ يقسم صافى الأرباح بين الحكومة المصرية والشركة .

على أنه حتى فى هذا المشروع الجديد أريد غبن مصر غبناً فاحشاً فألحق به تحفظان وهما أنه إذا حدث فى سنة من السنين أن كان الربح الصافى أقل من مائة مليون فرنك، فإن الشركة تحصل على خمسين مليوناً من الفرنكات ولا تتال الحكومة المصرية إلا ماقد تبقى . فإذا ما كان صافى الربح فى سنة من السنين خمسين مليوناً من الفرنكات أو أقل أعطى للشركة بأكمله ولا تحصل الحكومة المصرية على شىء !

كما أقترح أنه فى مقابل مد الالتزام أربعين سنة تدفع الشركة للحكومة المصرية مبلغ أربعة ملايين من الجنيهات المصرية على أربعة أقساط حدد مواعيدها .

لكن الحركة الوطنية المصرية بزعامة محمد فريد فى ذلك الحين انبرت تعارض المشروع بكل ما أوتيت من قوة وحمل فى جريدة اللواء حملة شعواء عليه . وتساءل : كيف يجوز لهذه الحكومة (المصرية) أن تتساهل فى أمر إطالة أمد الشركة مع علمها ان القناة كانت السبب فى ضياع استقلال مصر ؟ وكل مصرى حر، يتوق لأن يراها ملكاً لمصر حتى لا يبقى لأوروبا وجه للتدخل فى أمورنا .

وبادر محمد فريد يبرق إلى الخديوى وإلى رئيس مجلس النظار المصرى ورئيس الجمعية العمومية محتجاً على المشروع، وعندما أخذت بعض الصحف المصرية تتناول المشروع بعضها يحبذه وبعضها يرفضه والكل ينظر إليه من الزاوية المالية؛ بادر الزعيم الوطنى محمد فريد يوجه الانظار إلى ضرورة النظر للمشروع من زاويته السياسية . وفى مقال له بصحيفة اللواء فى الثلاثين من يناير ١٩١٠ كتب محمد فريد يقول :

«من الغريب أن ما كتب ويكتب فى مسألة قناة السويس يدور حول النقطة المالية . فيظهر المستشار المالى فوائدها أو ما يعود على الخزينة من الأرباح . وبين أوجه أرحجية قبول مشروع الشركة ، ومنافسة الجرائد فى أرقامه ، ونجتهد فى إثبات عكس ما يقوله ، ويسعى فى تأييده . ولم يلتفت أحد تقريباً الى المسألة من وجهة ضرورة حفظ مرافق الأمة بين يدى أبنائها ولو كان وراء ذلك فقد منفعة أو

تقليل كسب او خسارة مالىه ... وبينما يثن كل مصرى من وجود قناة السويس فى يد شركة أجنبية ، بعد أن فتحت بأموال مصر وأبنائها ويتوق إلى أن يرى أولاده هذه القناة ملكا لهم يوما ما . ويود لو طوت يد القدر هذه السنين الباقية ، يرى حكومته توافق (إن لم تسع) إلى مد امتيازها أربعين سنة جديدة بعد السنين الباقية».

لم يفت مؤلفنا الفرصة ليدلى بدلوه فيؤلف هذا الكتيب عن قناة السويس يعرض فيه تاريخها ويبين بالأرقام والإحصاءات أن المصلحة فى المد لشركة القناة وليست لمصر وأن الأربعة ملايين من الجنيهات التى وعدت بها الحكومة المصرية يمكن تدبيرها ولو بقرض .

ففى صفحة ١٣٧ من كتابه يقول تحت عنوان مضار هذا العرض بالنسبة لمصر: لسنا نظن أن الحكومة مضطرة للمال اضطرارا يسوغ لها أن تقترض بهذه الشروط بدليل أن الأربعة ملايين جنيها لا تدفع إلا فى أربع سنوات من ١٥ ديسمبر ١٩١٠ والحصصة فى الأرباح لا تبتدى إلا من ١٩٢١ ولو سلمنا باضطرارها للمال فلا تعدم وسيلة لا يجاده من الخارج وأمامها مصلحة الدومين يمكن للمحكومة أن تقترض عليها أربعة ملايين وزيادة...»

«على ذلك نرى المشروع من كل وجهة قلبناه عليها مشروعا ضارا لا تصح الموافقة عليه» وكان لما كتبه طلعت حرب دوره فى نجاح الحملة التى قادها المصريون للتصدي لمد الامتياز .

كما حركت مسألة مد امتياز القناة روح الشعر فى نفس شاعر النيل حافظ إبراهيم فندد بذلك بقوله

فيا ويل القناة إذا احتواها	بنو التاميز وانحسر اللثام
لقد بقيت من الدنيا حطاما	بأيدينا وقد عز الحطام
وقد كنا جعلناها زماما	فواللهفى إذا القطع الزمام
فيا قصر الدوارة لست أدري	أحرب فى جرابك أم سلام
أجهنا هل يراد بنا وراء	فنتضى أم يراد بنا أمام

ودفعت الوطنية الشاب المصرى إبراهيم الوردانى إلى أن يقدم على أول اغتيال سياسى تشهده البلاد فاقدم على اغتيال رئيس الوزراء فى ذلك الحين بطرس غالى .
وحين قبض عليه قرر أن الدافع وراء اغتياله هو بعض تصرفاته التى عدها الوردانى خيانة لمصر ومنها سعيه فى انفاذ مشروع مد امتياز شركة قناة السويس .

وقد أوضحنا ذلك كله تفصيلاً فى كتابنا الذى حمل دراسة فى الحركة الوطنية المصرية، وزارة بطرس غالى ١٩٠٨ - ١٩١٠ والصادر طبعته الأولى عام ١٩٨٠ عن مكتبة الأنجلو المصرية .

ومن ثم فإن الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية تحسن صنعاً بإعادة طبع هذا الكتاب الذى أصدره مؤلف مرموق ووطنى لاغبار على وطنيته ومكافح من أجل استقلال بلده ونجاحه فى وضع اللبنات الأولى فى سبيل تحرير الاقتصاد المصرى من سطوة أجنبية بغیضة وهو المرحوم محمد طلعت حرب .

كما تحسن الهيئة بإصدارها هذا الكتاب الذى يتزامن مع احتفالنا بالعيد الماسى لتأميم قناة السويس فى ٢٦ يوليو من هذا العام ٢٠١٦ .

والله الموفق ،،،

قناة السويس



« تأليف »

محمد طلعت حرب



مطبعة الجزيرة

سنة ١٩١٠ — سنة ١٣٢٨

فهرست الكتاب

الباب الاول

(قناة السويس الى سنة ١٨٦٩)

الفصل الاول

مقدمة تاريخية

فكرة توصيل البحر الابيض بالاحمر قديماً وحديثاً

الى تأسيس الشركة الحالية في سنة ١٨٥٨

من التاريخ القديم — المنافسة التجارية بين الدول — فرنسا وانكلترا —
تجربة نابليون بونابرت — القتال ومحمد علي باشا — القتال وعباس باشا الاول —
فردينان دي ليسبس وعلاقته بسعيد باشا وحمله اياه على قبول فتح القنال — فرمان ٣٠
توفبر سنة ١٨٥٤ — تكليف لبنان بك وموجل بك بعمل التصحيات اللازمة والمقايضة
الابتدائية — طلب التصديق من الدولة العلية وسفر دي ليسبس الى الاستانة — انكلترا
وفرنسا ومركز تركيا بينهما — عزل مصطفى رشيد باشا الصدر الاعظم واسيا به — تقرير
لبنان بك وموجل بك — سفر دي ليسبس لباريس — سفره للندره وسعيه بها —
اتحاد جماعة من كبار المهندسين الاوروبيين لبدء رأيهم في المشروع — قرارهم —
قانون الشركة — فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ — اتفاقية ٢٠ يولييه سنة ١٨٥٦ بخصوص
توريد العملة اللازمين للاعمال — حرب عوان بين دي ليسبس وانكلترا — عرض
السهم للاكتاب العام — نتيجة الاكتاب وحصة مصر فيه — تأليف الشركة رسمياً

الفصل الثاني

(القتال من عهد تأسيس الشركة الى يوم فتحه)

الاستمرار في العمل رغماً عن عدم تصديق الباب العالي — طلب الباب العالي
ايقاف العمل — مركز مصر في هذه الظروف — اتفاق القناصل بما فيهم قنصل فرنسا
على إجابة طلب الدولة وابطال العمل — احتجاج الشركة — توسط نابليون الثالث —
قبول الدولة العلية الدخول في المجاورة مع الدول لحل هذه المسألة — استمرار
دي ليسبس على العمل — مشتري الشركة لتفتيش الوادي — وفاة سعيد باشا وخطة
اسماعيل باشا ازاء القتال — الاتفاق مع الشركة على عمل التربة الحلوه للوادي بمخرقة
الحكومة المصرية — تعليق الدولة تصديقها مبدئياً على منح السخرة واسترداد الاراضي
الممنوحة للشركة وباقي التربة الحلوه — عدم قبول الشركة ذلك — مهنة نوبار باشا

بالاستانة وأوروبا - قيام الرأي العام بفريسا ضد مصر - تحكيم نابوليون الثالث في الامر - حكم نابوليون - اتفاقية ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ - انتهاء الازمة - تسوية حساب الحكومة المصرية مع الشركة - اتمام العمل - احتياج الشركة للمال - التصريح باصدار سندات بمائة مليون فرنك - تنازل الحديوي اسماعيل للشركة عن قبونات سهام الحكومة المصرية لمدة ٢٥ سنة - الاتفاق مع الشركة على استغلال وبيع الاراضي التي تصلح للبناء وتأسيس ادارة مشتركة لذلك - انتهاء العمل وزيارة الحديوي للقنال - حفلة الافتتاح - اعلان فتح القنال لمبرور العموم

الباب الثاني

دور الاستغلال

الفصل الاول

حالة الشركة في السنوات الاولى - الصعوبة المالية - تغير طريقة تقدير الحمولة - خلاف مع ارباب السفن - مداواة الشركة امام محاكم باريس - مؤتمر الاستانة - قراره - اكراه الشركة على قبوله - بيع سهام مصر الى انكلترا - بيع حصتها في الارباح - احتلال انكلترا للقنال في الحوادث العراية - الكلام في حيادة القنال - برنامج لوندزه في نوفمبر سنة ١٨٨٣ - مؤتمر باريس في سنة ١٨٨٥ - معاهدة سنة ١٨٨٨ - تصديق انكلترا عليها في ابريل سنة ١٩٠٤

الفصل الثاني

حالة الشركة الراهنة

تكاليف القنال - مجموع ايرادات الشركة من عهد تأسيسها - مجموع مصروفاتها - مقدار مايساويه القنال في نهاية سنة ١٩٠٩ - ديون الشركة لنهاية سنة ١٩٠٩ - ايرادات سنة ١٩٠٨ ومصروفاتها - ماخسرت مصر بسبب القنال وما كان يصيبها لو بقيت هه اسهمها وحصتها في الارباح

الباب الثالث

اقتراح مد أجل الامتياز

مشروع الاتفاق - مذكرة المستشار المالي - قرار مجلس النظار - مناقشة المذكرة - اعتبارات عامة - فروض حماية - تقدير دخل القنال من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨ - تقدير مصروفات القنال في هذه المدة - مقدار ما تأخذ الشركة في المدة المذكورة - مقدار ما تعرضه في نظيرها - الفرق - مزاييا المشروع للشركة مضاره لمصر - نتيجة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

احمده سبحانه وتعالى وبه أستعين وأصلي وأسلم على جميع الانبياء والمرسلين خصوصاً خاتمهم الامين . وبعد فانه شاع في أواخر شهر اكتوبر الماضي أن المخابرة دائرة بين الحكومة المصرية وشركة قنال السويس على تمديد أجل الامتياز لمدة أربعين سنة بعد المدة الاولى التي تنتهي في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٤ فقامت الجرائد وقعدت لهذه الاشاعة وطلبت الامة من الحكومة اعلان حقيقة هذا العرض وان لا تمضي الحكومة في امره شيئاً الا بعد اخذ رأي الجمعية العمومية فأصفت الحكومة الى هذا الطلب ونشرت مشروع الاتفاق ومذكرة المستشار المالي التي تمضده ثم قر مجلس النظار على أخذ رأي الجمعية العمومية في هذا المشروع الخطير قبل ان يثبت فيه شيئاً . وقال وزير خارجية انكلترا ما يؤيد هذا التصميم وان حكومة انكلترا لا تضغط على مصر في هذا الشأن بل تتركها تقرر ما تراه في صالحها بمطلق حريتها وعلماً أخيراً أن كبار رجال الشركة قد حضروا لمصر للمفاوضة في هذا الامر وبذلك أصبحت المسألة في يد الامة المصرية وفي عنق نوابها والمأمول في حكمهم وتجاربهم الماضية وحجهم لوطنهم أن يمعنوا النظر في هذا المشروع متى عرض عليهم ويقرروا ما يرونه صالحاً لبلادهم حالاً واستقبالاً

ولما كانت مسألة القنال تكاد تكون مجهولة عند الكثيرين وكانت مكاتبنا خالية من كتاب بلغتنا العربية يجمع شتات تاريخ القنال ويفصل الادوار التي لعبتها يد السياسة فيه وحالته الراهنة قد رأيت أن أجمع في فصول قليلة بعض تلك الموضوعات التي تهتم الامة معرفتها موضعاً كيف أنشئ القنال وعلاقة مصر به وما كلفها من النفقات وكيف استأثر بفوائده كل العالم ماعداها وميناء دخل الشركة منه وحالها المالية وما لها وما عليها

حتى نهاية سنة ١٩٠٩ ومن ثم بحثت في اقتراح مد الامتياز وهل هو في صالح الشركة فقط أم في صالح الفريقين (هي والحكومة المصرية) ؟ وفي هذه الحالة هل الشروط المعروضة حسبا نشرت أرجح للبلاد المصرية أم لا توافق مصلحتها فاذا كانت لا توافقها فأني الشروط لها أرجح . وقد اعتمدت في جميع ما سأسرد من الوقائع على الاوراق والمستندات الرسمية كالكتاب الاصفر ومؤلفات دي ليسبس نفسه وحسابات الشركة المقدمة منها سنوياً لمجلسها العمومية وتقارير مجلس ادارتها ومجموعة مجلة قنال السويس الرسمية وغير ذلك من المؤلفات والكتب والمجلات التي وان لم تكن رسمية صرفة فانها شبيهة بها لنسبتها لاشخاص كانوا نظارا للخارجية الفرنسية كدي فريسينيه وجيزو ولامارتين وبارتيليني سنت هيلير أوكتير رئيس جمهورية فرنسا سابقاً أو شارل روالساعدا الايمن لدي ليسبس وأحد وكلاء الشركة حالاً وعلي مبارك باشا وزير المعارف والاشغال العمومية وغيرهم . ولقد رأيت أيضاً أن أرفق بهذه الرسالة نصوص العقود والاتفاقات والمعاهدات ومحاضر الجلسات والاحكام والرسائل المهمة التي تبودلت في بحر هذه المدة الطويلة وغير ذلك مما يعتبر حجة في هذا الموضوع أو مما قد يحتاج اليه القارئ للمراجعة لأن غرضي الوحيد أن تكون مسألة القنال معلومة بنفاصيلها مفهومة بخلافها وجميع أدوارها مؤيدة بالسندات الرسمية حتى لا تخفى على أحد فيها خافية ولي في حسن نيتي ما يجعلني آمل أن يجد مواطني في هذه الرسالة ما يوقفهم على حقيقة أمر القنال من عهد ان فكر فيه حتى الآن دون أدنى تحيز والله تعالى المستؤل ان يلهمنا جميعاً الصواب في الرأي والسداد في الفكر وان يوفقنا لما فيه الصالح للبلاد والمنفعة للعباد وما ذلك على الله بعزيز

فبراير سنة ١٩١٠

محمد طلعت حرب

الباب الأول

(قناة السويس الى سنة ١٨٦٩)

الفصل الاول

مقدمة تاريخية

فكرة توصيل البحر الابيض بالاحمر قديماً وحديثاً

الى تأسيس الشركة الحالية في سنة ١٨٥٨

من التاريخ القديم — المنافسة التجارية بين الدول — فرنسا وانكلترا —
تجريدة نابليون بونابرت — القنال ومحمد علي باشا — القنال وعباس باشا الاول —
فردينان دي ليسبس وعلاقته بسعيد باشا وحمله اياه على قبول فتح القنال — فرمان ٣٠
نوفمبر سنة ١٨٥٤ — تكليف لبنان بك وموجل بك بعمل التصميمات اللازمة والمقايضة
الابتدائية — طلب التصديق من الدولة العلية وسفر دي ليسبس الى الاسكندرية — انكلترا
وفرنسا ومركز تركيا بينهما — عزل مصطفى رشيد باشا الصدر الاعظم واسبابه — تقرير
لبنان بك وموجل بك — سفر دي ليسبس لباريس — سفره لتدوره وسعيه بها —
انتداب جماعة من كبار المهندسين الاوروبيين لابتداء رأيهم في المشروع — قرارهم —
قانون الشركة — فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ — اتفاقية ٢٠ يولييه سنة ١٨٥٦ بخصوص
توريد العملة اللازمين للاعمال — حرب عوان بين دي ليسبس وانكلترا — عرض
السهم للاكتاب العام — نتيجة الاكتاب وحصة مصرفيه — تأليف الشركة رسمياً

ان فكرة اتصال البحرين الابيض بالاحمر ليست حديثة بل قديمة قامت
برؤوس المفكرين من المصريين وغيرهم من زمن الفراعنة ومن يليهم. بل منهم
من نفذها فعلاً لا اعتقادهم جميعاً أهمية ذلك لتجارهم وللتجارة العامة بين المشرق
والمغرب

ذكر المرحوم علي مبارك باشا في خطه : « انه كان يوجد في الازمان
السابقة بصمراء برزخ السويس خليجان أحدهما يمتلئ من المياه النيلية كما عليه
الاسماعيلية الآن وكان يصب في البرك المرة عند السيرايوم والآخر كان
مبدوّه من البحر الابيض عند مدينة الطينة ويتصل بالبحر الاحمر في البرك

المرّة وقد شاهد لبنان باشا (١) أثر هذا الخليج المالح وذكره في كتابه الذي كتبه في أعمال مصر فقال ان أوله عند القنطرة الواقعة على طريق الشام ويمتد الى ان يكون آخره عند بركة التمساح الواقعة عليها مدينة الاسماعيلية الآن . »

وذكر المتكطف في عدده الصاد في يناير سنة ١٩١٠ ما يأتي :
 قيل ان كثيرين من الفراغنة فكروا في انشاء ترعة تصل البحر الاحمر بالنيل والبحر المتوسط وذهب ارسطو واسترابون وبلينيوس الى ان رعمسيس الثاني المعروف بسيسوستريس شرع في حفر هذه التربة سنة ١٣٣٠ قبل المسيح الا ان هيرودوتس ذكر ان نحو الثاني ملك طيبة كان أول من حفرها وذلك في سنة ٦١٠ ق . م واستمر على العمل نحو ستة أشهر هلك في أثناءها ١٢٠٠ رجل من قومه ثم أوقف الحفر بإشارة عراف قال له انه بعمله هذا ينتفع البرابرة أعداء المصريين يريد بذلك الفرس . وقال ارسطوان ما أوقفه عن العمل قول المهندسين ان البحر الاحمر أعلى من الدلتا ويخشى من طغيانه عليها . ثم تغلب الفرس على مصر بعد ذلك بقليل فاستأنف داريوس الفارسي حفر التربة وأتمها نحو سنة ٥٢٠ ق . م .

وكان للنيل في ذلك الزمان فرع يسمى فرع بلوسيوم أو الطينة يتدفق على مقربة من بنها ويمر في بوباستس أي تل بسطة قرب الزقازيق ويصب في بلوسيوم على بضعة عشر ميلاً غربي بورسعيد . فكانت تخرج التربة المشار اليها من هذا الفرع شمالي بوباستس ثم تجتاز وادي الطليحات أو وادي القنال الى البحيرات المرة شمالي خليج السويس . ولم يوصلوا بين البحيرات والخليج خوفاً من طغيان البحر الاحمر على الدلتا لانهم كانوا يظنون ان سطحه أعلى منها

(١) أحد المهندسين الفرنسيين الذين استفدهم محمد علي باشا لمساعدة المهندسين المصريين في تنظيم طرق الري وبناء القناطر الخيرية الخ .

فكانوا يحملون البضائع على ظهور الدواب بين الخليج والبحيرات فوق برزخ يسمى الشالوف عرضه ١٣ ميلاً ونصف ميل . ثم تراكت الرمال على هذه التربة فاحتفرها بطليموس مرة أخرى سنة ٢٧٠ ق . م . وأوصلها الى البحر الأحمر وجعل لها سدوداً وأقفالاً يمنع بها طغيان البحر واختلاط مائه بالنيل في زمن الانخفاض وبني فريضة على رأس الخليج سماها ارسنوي . وذكر استرابون الذي جاء الى مصر قبل المسيح بزمان يسيران التربة كانت صالحة للملاحة في أيامه . وروى فلوطرخس ان كليوباترة شرعت في تهريب أسطولها الى البحر الأحمر في هذه التربة وذلك بعد هزيمتها في موقعة اكشيوم لكنها أخفقت في ذلك لان الماء كان قليلاً ويظهر ان الرمال عادت وتراكت على التربة مرة أخرى فاحتفرها طرايانس القيصر الروماني (٩٨ — ١١٥ ب . م) وكان الفرع البليوسي قد أخذ يتحول غرباً فجعل طرايانس أولها في بابلون وهي قرية كانت قائمة على مقربة من دير مارجرس في مصر القديمة . وما زال الرومانيون يسيرون مراكبهم فيها الى ان ردمتها الرمال مرة أخرى

ويقال انه بعد فتح مصر على يد عمرو بن العاص أصاب أهل المدينة جهد شديد فاحتفر عمرو هذه التربة مرة أخرى وسماها خليج أمير المؤمنين وكان ذلك سنة ٢٣ هجرية وفرغ منها في ستة أشهر وجرت فيها السفن ووصلت الى الحجاز في الشهر السابع وما زالت السفن تسير فيها مدة ١٣٤ سنة الى زمن أبي جعفر المنصور الخليفة العباسي فأمر بدمها ليقطع الطعام عن محمد بن عبد الله حين خرج عليه في المدينة . وقيل ان الحاكم بأمر الله من الخلفاء الفاطميين في مصر احتفرها وجعلها صالحة للملاحة الى ان ردمتها الرمال مرة أخرى وبقيت المباء تجري اليها في أيام الفيضان الى زمن محمد علي . فأمر بدمها ولا تزل آثارها الى الآن »

يتلخص مما ذكر ان جميع الدول التي تعاقبت على مصر اهتمت بأمر هذه

الترعة وما كان اهتمامهم بها الا لاعتقادهم كما قلنا بأنها الطريق الطبيعي بين الشرق والغرب وخاف بعضهم على مصر من جرائها فأبى فتحها وأردوها سداً لباب المشاكل السياسية ودفعاً لمطامع الدول الاشعية اذ كما أنها نعمة كبرى على التجار والتجارين هي تقمة عظمي علي المركز السياسي لمصر التي كانت ولا تزال بسبب هذا الطريق مطمح انظار كل دولة قامت واتسعت تجارتها وزادت مصالحها في الشرق . وما برزخ السويس الا مفتاح البحر الاحمر من كان بيده واستعمل ترعته وكان قويا ملك طريق الشرق وانفرد بتجارته وحصر منافعها لنفسه .

وقد كان الشرق لغاية القرن الحادي عشر ليلاد أي قبيل الحروب الصليبية ذا حضارة كبرى وعمران عظيم نبغ أهله في التجارة والصناعة والعلوم والفنون الجميلة بينما كانت الغرب على عكس ذلك بلاده لا تنتج له ما يكفيه لما كله وملبسه وضروريات الحياة عنده فكان الشرق يسد له ما ينقصه

وكانت تجارة الشرق محصورة في أيدي أهله يأتون بالبراثف وأتواب الخز والعقاقير والثوابل من بلاد الهند وفارس والصين وما جاورها الى ثغور الشام عن طريق بين النهرين والى الاسكندرية عن طريق السويس والقاهرة . ويعرضون ذلك في اسواقهم فيتخاطفها الغرب لشدة احتياجه اليها بواسطة تجار جمهورتي البندقية وجنوة المنافستين في الاختصاص بتجارة الشرق . وكان يصيب الشرقيين بسبب هذه التجارة ربح عظيم ومكاسب طائلة

وكان سكان الغرب يزيد عددهم على مر السنين فزيد طبعا احتياجهم وجلبها في الشرق يستأثر بها أهله ويتمكنون في بيعها لهم

ولذلك كان الشغل الشاغل لاهل الغرب ان يوفقوا الى منفذ آخر عن طريق البحر يصلون به لمنابع تلك البضائع التي أصبحوا لا غنى لهم عنها فيحصلون عليها رخيصة بدون واسطة ويخلصون من تحكم الوسطاء فيهم وظلوا سنين عديدة

يفكرون ويبحثون وزاد بلبالهم قيام الدولة العثمانية في الشرق فخافوا شبابها وماعى أن يصيبهم منها وأرسلوا الرجال تلو الرجال ليجسوا خلال البحار علمهم يهتدون الى طريق الهند بحرا وكان آخر من أوفدوا في أواخر القرن الخامس عشر فاسكودي جاما البرتغالى من قبل حكومة البرتغال ووجهته البحر من غرب أفريقيا وجنوبها والاطالاني كريستوف كولومب من قبل ملكة كاستليا أي أسبانيا ووجهته الغرب بالبحر الاطلانطي والاطالاني سباستين كابو من قبل ملك انكلترا ووجهته البحر من جهة الشمال الغربي

وقد هدتهم خاتمة المطاف الى اكتشاف طريق الهند واكتشاف أمريكا فما زال فاسكودي جاما مواصلا سيره حتى وصل الى رأس عشم الخير بجنوب افريقية واستمر في سيره مع البحر الى ان دخل في بحر الهند وترتب على ذلك تحويل تجارة الشرق من يد الايطاليين الى البرتغاليين وتغير طريقها من البحر الاحمر الى بحر الهند فالبحر الاطلانطي الى لشبونا عاصمة البرتغال التي أصبحت بذلك السوق العام لتجارة الشرق باوروبا .

واهدى كريستوف كولومب الى أمريكا الوسطى وكابو الى أمريكا الشمالية فاصبحت ملكا لاسبانيا وانكلترا وتبعتهما فرنسا وهولاندا واستعمر الاوربيون هذه البلاد بالزراعة والصناعة واستثمار مناجم الذهب والفضة باستخراجها من معادنها وشرعوا تجارة الرقيق لشدة احتياجهم الى من يزرع ويقلع ويقوم بهذه الاشغال واحتكر بعض الهولانديين في سنة ١٥١٩ توريد الرقيق اللازم الى اسبانيا لمدة ثمان سنوات وباع هذا الامتياز لشركة من جنوه وكانوا يصطادون هذا الرقيق من سواحل افريقيا الغربية التي كانت بيد البرتغاليين فكانت موردا جديدا للثروة

وعلى هذه الحال اتقسمت الدنيا الجديدة والقديمة بين المتاجر الاوربية فكما اختص الاسبان باواسط أمريكا وجنوبها والانكليز وفرنسا بشمالها

اختصت الدولة البرتغالية بتجارة افريقية وآسيا خصوصا الشرق الاقصى وعلى ذلك ملك البرتغاليون بعض السواحل وحصروا تجارة الهند في أيديهم واستولوا على عدن ومسقط واحتكروا الملاحة في جميع بحار أفريقيا وآسيا وكانوا يستولون على كل سفينة تمر فيها بدون تصريح منهم وبنوا القلاع والاستحكامات في نقط كثيرة لسواحل افريقيا وبحر الهند وعينوا واليا من قبلهم على هذه الجهات وسموه والي الهند وحطموا مراكب مصر التي كانت تمر في البحر الاحمر ومراكب أمير هرمز ليخلو لهم الجو ويأمنوا كل منافسة في تجارة الشرق وليقضوا على البندقيين الذين كانت لهم السيادة في هذه التجارة قبل اكتشاف هذا الطريق . وحاول البندقيون ان يستعيدوا بعض ماضيهم بالاتفاق مع مصر على فتح ترعة السويس يحتكرون منفعتها دون باقي الغربيين وقد كان لمصر مصلحة في ذلك للانتقام من البرتغاليين ولتعويض الخسائر التي خسرتها بسبب تحويل طريق التجارة عنها ولكن البرتغاليين هددوا مصر بأنها اذا وافقت على ذلك اتفقوا مع الاحباش على تحويل مجرى النيل عنها للبحر الاحمر فتقل أرضها ويموت أهلها عطشاً — وفعلوا عزموا على احتلال السويس . بذلك أفل نجم البندقيين وأجهزت الدولة العثمانية على البقية الباقية لهم في مياه البحر الابيض المتوسط من تجارة وأملاك

وكانت خطة البرتغاليين في التجارة غير حكيمة لانهم بنوها على سياسة العنف والارهاب وعلى احتكار التجارة فلا يشترون الا بأرخص ما يمكن من الاثمان ولا يبيعون الا بأغلاها ولذا كان البيع قليلا والنفقات طائلة لاضطرارهم لحراسة البحر والاستعداد للطوارئ بالقوة المسلحة فكان ذلك من أسباب اضمحلال دولتهم

وفي القرن السابع عشر سئم الهولنديون من معاملة البرتغاليين وأرادوا أن يخطروا بأنفسهم لجلب بضائعهم من الشرق بدون واسطة البرتغاليين فألفوا

أول شركة مساهمة للملاحة عينت الحكومة مديريها وأعطتها امتياز التجارة مع الهند وحصنت مراكبها بالمدافع وغيرها وبرزت في البحار وقمت الطريق ودخلت للهند وتغلبت على البرتغاليين وحلت محلهم وسارت على عكس خطة البرتغاليين فاحسنت معاملة الاهالي وزادت ائمان الشراء كما اتقصت ائمان البيع فراجت تجارتها وربحت ربما عظيما وبقيت كذلك الى أن نافسهم الفرنسيون والانكليز فقصوا على تجارتهم وحلوا محلها أيضاً وذلك بإنشاء شركات انكليزية وفرنساوية تنافس تلك الشركة الهولندية

ولكن أوروبا كلت بفضل ما أدخلت بأمريكا من أنواع الزراعة والصناعة قد استغنت عن كثير من بضائع الشرق وزادت ثروتها بما درته عليها أمريكا من الذهب والفضة فاشتغلت هي أيضا بالصناعة وأخرجت أنواعا زادت عن حاجتها احتاجت باستمرار زيادتها الى أن تبحث على طرق تصريفها . فبدأت بالزام مستعمراتها بأخذها وعدم شراء أي شيء من غيرها ثم ألجأها شدة الحاجة الى رمي تجارتها ومصنوعاتها على الامم الاخرى ان بالرضا أو بالقوة . وأسست لذلك شركات للملاحة تساعد الحكومة ونافست كل دولة الاخرى في طرق المسابقة تكيد لها وتعمل على النكاية بها والقضاء عليها حتى يخلو الجو لها ولا يبقى الا هي

وبعد أن كانت أمم الغرب كثيرة الحاجة الى ما تستورده من الشرق أصبحت ولا قوام لها الا بزيادة صادراتها الى الشرق وحصر منافعه وخيراته في أيديها وتلك الايام نداؤها بين الناس . وكانت نتيجة المنافسة الى القرن التاسع عشر فوز انكلترا التي ظلت منذ برزت للتجارة والاستعمار في حروب مستديمة مع كل مزاحم لها . أوجدتها الطبيعة في أرض لا تنتج ما يكفيها فاحوجتها الى الغير لكفاية نفسها واستيراد ما ينقصها لمصنوعاتها كما احتاجت اليه لتصريف بضائعها فحياتها متوقفة على تجارتها وتأمين الطريق لوارداتها وصادراتها وعلى

وجود الزبائن الذين يتتاعون بضائعها ويبيعونها ما يلزمها . ولكون بلادها ليست
كباقي بلاد أوروبا متصلة بجاراتها بل هي جزيرة في وسط البحر منفصلة عن
القارة كانت دولة بحرية صرفة لا أمان لها الا بتعزيز قوتها البحرية
بأسطول ضخم يصد غائلة العدو عن بلادها ويحمي طريقها ويؤيد سلطانها
في البحر ليكون لها الصدر فيه دون العالمين أو القبر

لهذا كانت كل سفينة تمخر في البحر قذى في عينها لا يغمض لها جفن حتى
تستريح من صاحبها لأنها تعد البحر مخلوقاً لها فليس لغيرها أن يزاحمها فيه .

بذلك عملت على كسر شوكة كل دولة بحرية قامت في وجهها أو خشيت
مزاحمتها لها في التجارة فخارت اسبانيا وحطمت دوارعها تقريراً لمبدأ حرية
المرور بالبحار وحرية التجارة اكرهتها على قبول تجارتها في مستعمراتها ونالت
منها امتياز تجارة الرقيق في بلادها . ثم أجهزت على هولاندا لأنها تقف في
وجه تجارتها وفعلت مثل ذلك بالدانيمرك لتخوفها من مستقبلها وسددت البحر في
وجه سفن روسيا الحربية حتى لا تزيد على عدد المزاحمين لها في البحر المتوسط
وهي الآن يرتجف قلبها لتقدم المانيا وأمريكا وخالفت تقاليدها وحالفت دولة
اليابان لتأمين شرها وتدفع بها طواريئ الغير الى أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً .
ولذلك أيضاً . أثارت الحرب تلوا الحرب ضد فرنسا التي كانت في طريقها
في كل مكان فزحزحتها عن كندا والمهند وغيرهما وظلت تحارب نفوذها في كل
صوب وواد حتى تقلص أو كاد .

نعم كانت تتخلل حروبها مع فرنسا بعض فترات من الزمن يسود فيها
وفاق ظاهري ولكنه لعدم ارتكازه على اتحاد المصلحة لم يلبث الا عشية
أو ضحاها . وما أملح ما قاله البرنس دي . مترینخ مرة حين بلغه اتفاق حصل بين
الدولتين : ما أشبه هذا الاتفاق باتفاق الجواد مع رأكبه وهل يستوي الراكب
مع المركوب : والله در اللورد شاتام — كبير وزراء انكلترا في القرن الثامن

عشر — حيث لخص سياسة دولته ازاء فرنسا في خطبة ألقاها على مجلس النواب في سنة ١٧٦٢ فقال : ان الامر الوحيد الذي لا تخشى انكلترا سواه في هذا العالم والذي عليه مدار كل سياستنا وبجب ان يجعله كل وزير انكليزي نصب عينيه هو أنه لا يمكن فرنسا يوماً من ان تكون دولة بحرية تجارية ذات مستعمرات .

هذا سر كل السياسة الانكليزية ازاء الدول البحرية بهذا المبدأ حققت لها السيادة في البحر والتجارة وبه أصبحت لا تقيب الشمس عن مستعمراتها . ولن تبور تجارتها مادام لها مستعمرات تستورد منها ما يلزمها وتبيع لها مصنوعات . وهي لذلك تأخذ لصروف الزمان عدتها حتى اذا ما انسلخت عنها أمريكا الشمالية كانت لها الهند عنها بديلاً وهي الآن تعد بدل الهند امبراطورية أخرى تضارعها بافريقيا

لما ملكت الهند كانت كل همها المحافظة عليها وتأمين الطريق اليها فاستولت على كل المعاقل التي في طريقها سواء كانت في البحر الابيض أو الاطلسي ولو نظرنا الى تاريخ مصر القرن الثامن عشر الى سنة ١٩٠٤ لوجدناه كله حرباً بين انكلترا وفرنسا على تغلب النفوذ فيها اذ كانت انكلترا لا تطيق ان ترى نفوذاً غير نفوذها يمتد على مصر لاشرافها على طريق الهند ويجعل لها شريكة في البحر الاحمر وما والاها خصوصاً اذا كان هذا النفوذ لفرنسا التي كتب عليها ان تحاربه في كل مكان . وفرنسا يا كل الحسد قلبها كلما رأت تقدم الانكليز وتقهقروها فتكيد لها وتدس الدسائس ضدها رجاء أن تستعيد ولو بعض ما فقدته بفضلهم

والحوادث كثيرة مشحونة بها كتب التواريخ وليس هذا محل سردها ولكننا نذكر طرفاً مما يختص بموضوعنا . كان لفرنسا تجارة بالشرق ومعاملات مع أهله من عهد السلطان سليمان تأكدت روابطها وكانت تحاول ان تستأثر

بالتجارة فيه ففكرت غير مرة في فتح ترعة السويس تقريبا للسافة وتقليلا
للفنقات ولوزرائها ريشليو وكولير آراء في ذلك واقتراحات ولكنها لم تجد
كلها نفعا لعدم قبول أمراء مصر والدولة العلية اجراء ذلك تخلصا من المشاكل
التي يفتحها عليهما القتال .

فبقيت فرنسا سنين طويلة تمنى الفوز بهذه الرغبة بل حدثتها نفسها غير
مرة بأن تغزو مصر وتحتلها وتعمل فيها مايفرضه عليها امراؤها واقترح عليها ذلك
بعض ذوي الرأي ومنهم الفيلسوف الالماني لينتز Leibnitz الذي كانت حملة
نابوليون بونا بارت على مصر تحقيقا لآرائه وهو الذي أطلق دولسبس اسمه على
شارع من شوارع مدينة الاسماعيلية حين تأسيسها .

وملخص حكايته انه لما رأى لويس الرابع عشر يريد اشهار الحرب على
هولاندا في بلادها لانها مزاحمة له في تجارة الشرق ولها قدم راسخة في الهند قدم
له لينتز المذكور تقريراً يثنيه فيه عن عزمه ويوصيه بوصية هذا معناها :

اذا أردت أن تضرب هولاندا في مقتلها فامامك مصر فانك تنال منها
فيها مالا تناله ببلادها نفسها لان هولاندا أمة تجارية وحياتها في بقاء تجارتها
فاذا زحفت على مصر وأخذتها وحفرت ترعة السويس احتكرت لبلادك جميع
التجارة وأمت هولاندا وغيرها وأصبحت سيد الهند وبلاد الشرق وقطعت طريقها
على من عداك . ورد على ذلك أنك تنال أجرا كبيرا عند الله وعند الناس
اذ تخلص هذه البقعة المباركة من أيدي المسلمين الذين لا يليق بالامم المسيحية
أن تسكت على بقاءها في أيديهم وان غزوة مصر لا تكلفك شيئا ولا توجب
لك عناء فالسفر اليها سهل للغاية والدولة العثمانية بعيدة عنها وفي امكانك أن
تسبقها اليها وتأخذها عنوة بدون مقاومة تذكر لعدم تحصنها وللغرض السائدة في
أمورها وان جميع الامم المسيحية عدوك وصديقك منها يحمذك على هذه
الحرب الدينية ويصوبون رأيك ويتمنون لك النصر والتأييد بخلاف ما اذا حاربت

هولاندا في بلادها فتري الناس مسفين رأيتك مخطئين عمالك ويحملونه على الطمع والجشع وان هولاندا لا تستطيع أن تحاربك من أجل مصر ناقة أن تجر اليها سخط العموم الذين ينكرون عليها انتصارها لامة اسلامية واذا أخفقت بفرض المستحيل في حملتك لا يصيبك أذى اذ تكون دوخت هؤلاء المسلمين وجزاء ما ارتكبه من آثام سابقة وأطال في رسم خطة الحرب وتوضيح البلاد التي تتبعها ويستولى عليها وقال لو أخذ البرتغاليون مصر لرسخت أقدامهم في الشرق ولبقيت لهم السيادة في التجارة ولكنهم أهملوها فسبقهم الهولانديون والانكليز الى آخر ما جاء بالتقرير المذكور ويقولون ان لويس الرابع عشر لما تلا هذا التقرير أجاب صاحبه بان زمان الحروب الصليبية قد فات وأمر بحفظ التقرير وحارب هولاندا كما أراد غير مفكر في عواقب فعله ولا الحروب التي ترتبت عليه ولئن فات فرنسا أن تنفذ وصية لينتز في الحال فلم يفتها في مستقبل الايام أن تجعلها برنامجا لسياستها الاقتصادية في الشرق بنشر نفوذها على مصر وما أمكنها من البلاد الاخرى فحاولت أن تحل محل هولاندا في الهند فآخفت وأخذها الانكليز فعملت هي على معاكستهم في طريقهم اليها ولكن الانكليز ليسوا ممن ينامون عن مصالحهم. وفي سنة ١٧٧١ ظهرت مراكزهم بالسويس وأفرغت فيها بضائعها وكان محرما على كل سفن الفرنج تجاوز جدة فتوجس السلطان اذ ذلك خيفة من ذلك وخشى أن يصيب بلاده ما أصاب بلاد الهند من تداخل الاجانب فيها فاصدر فرمانا في سنة ١٧٧٤ لوالي مصر بعدم السماح لاي مركب أجنبية بالدنو من السويس وبالقبض على كل مخالف وسجنه ومصادرة بضائعه . وفي سنة ١٧٧٨ أعاد الانكليز الكرة وعقدوا اتفاقا مع محمد بك أبو الذهب الشهير مضمونه السماح للراكب الانكليزية بالمرسي ببناء السويس وتفرغ البضائع بها نظير رسوم حدودها والتزام الحكومة المصرية بحمل هذه البضائع الى القاهرة على مسؤوليتها . ولكن السلطان حينما بلغه هذا الخبر أمر

الصدر الاعظم بالشخص في الحال الى مصر وعزل الموظفين الذين وقعوا على هذه المعاهدة ومعاقبة كل من تظهر ادانتهم في هذه الحالة .

حاول الفرنسيون بعد ذلك أن ينالوا بعض امتيازات تجارية من المالكين الذين كان لهم الحول والطول في ذلك العهد وفعلاً عقدوا اتفاقية مع بعضهم في سنة ١٧٨٥ بأن ترسو مراكبهم في السويس وان تعامل معاملة المراكب المصرية تماماً وان تتقاضى مصر رسوماً بواقع ثلاثة في المائة من ثمن البضائع وان تضمن مصر عدم تعدي العرب عليها واذا نهب شيء منها كانت مصر المسئولة عنه وكان هذا العهد بمصر عهد الدسائس فالفرنساويون يحاولون التكيل بالانجليز والقضاء على تجارتهم بالهند يسط نفوذهم على مصر أو امتلاكها . والروسيون لما بينهم وبين الدولة العلية من العداوة يشجعون المالك على شق عصا الطاعة وعلى الخروج على السلطان ذريعة الى تجزئة الدولة واضعافها وانكثرا نقضي سياستها عليها أن لاتدع لفرنسا أو أي دولة أخرى قوة نفوذاً على مصر يضربها وبمستقبل تجارتها وأملأ كها بالهند فكان دأبها دس المكائد لفرنسا وتقليص نفوذها عنها والعمل على عدم سلخ مصر عن الدولة مخافة أن تقع في يد غيرها ولذلك بلغت الباب العالي خبر هذه الاتفاقية فارسل أسطولاً الى مصرية طرد مركباً فرنسوية كانت بالسويس وألغى الاتفاقية ثم فاجأت فرنسا ثورتها في سنة ١٧٨٩ وتغير شكل حكومتها بأوروبا واستحكمت حلقات البغضاء بين فرنسا وانكثرا اذ أرادت الثانية أن تنهز فرصة هذه الثورة للاجهاز على فرنسا كما أراد الفرنسيون ان ينتقموا من انكثرا بحصرها وسد البحر في وجهها بجمل البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر فرنساويين فلا تستطيع سفنها ذهاباً لبلادها أو جيئة منها بضرب انكثرا الضربة النهائية القاضية عليها وعلى تجارتها في الهند بالاستيلاء على مصر والشام وفتح أربعة السويس والتخطي للهند ونزعها من أيدي الانكليز أرسلت فرنسا نابليون

بونابارت الى مصر لينفذ ذلك وأمرته بأن يحفر برزخ السويس ويتخذ جميع التدابير التي تضمن لفرنسا أن يكون البحر الأحمر ملكاً حراً لها دون غيرها (١) فلما جاء مصر كانت أول ما فكر فيه اخراج هذه الفكرة الى حيز العمل فسافر الى السويس ومعه بعض القواد والعلماء الفرنسيين (٢) فعينوا جميعاً صحراء البرزخ وشاهد أثر الخليج القديم وكلف أحدهم المهندس لو بير Le Pere بان يتم درس المشروع من جميع وجوهه ويضع له عنه تقريراً وافياً يبحث فيه عما اذا كان اتصال البحرين ممكناً وطريقة ذلك وعن مقدار النفقات التي تلزم له فصدع لو بير بالامر وقام بمهمته خير قيام ووضع تقريراً مفصلاً فيه كل وجوه المسألة علمياً وعملياً ومالياً وتاريخياً وذهب فيه الى وجوب اتصال البحرين كما كان ذلك في قديم الزمان وقال بوجود طريقتين احدهما ان يكون الاتصال بفتح خليج طوالى من جوار مدينة الطينة الى السويس في ذات البرزخ وهذه الطريقة أسهل وأوفر من جميع الوجوه والثانية تكون بحفر خليج

(١) انظر أمر الديريكتور المؤرخ في ١٢ ابريل سنة ١٧٩١

(٢) مهما يكن من مجاوزة الفرنسيين في حملتهم الى مصر حدود المصافاة المعقودة بينهم وبين الدولة العلية وما خدع به الموسيو تيران الباب العالي من التصريحات الخالية عن الاخلاص والصدق التي صرح بها يوم دخول نابوليون في الاسكندرية إذ قال بان تجريدة نابوليون ليس الغرض منها فتحاً لمصر انما هو انتقام من الاهانة التي لحقته ... مهما يكن ذلك فانه يجب علينا ان نذكر ان فتح نابوليون لمصر كان مصحوباً باعمال افادت العلم لانه أتى ومعه جيش جرار من العلماء طبيين وفلكيين ومؤرخين وأطباء وأدباء وغيرهم وقد خدم في المدة القليلة التي أقامت بها العساكر الفرنسية بمصر العلم والمعارف أحسن خدمة وأسس دار معارف تسمى Institut d'Egypte أعضاؤه من جهابذة رجال العلم بفرنسا فبحثوا كل شيء ونقبوا على كل أمر ولم يدعوا كبيرة ولا صغيرة مما بارض مصر وما فوقها وما تحتها الا يبحثوها ودققوا فيها وأودعوها كتاباً نفيساً في جملة مجلدات زينوها باحسن الخريطات واللوحات والنقوش والرسوم وقد طبع الكتاب بفرنسا في سنة ١٨٠٩ بأمر الامبراطور نابوليون الاول واسمه وصف مصر أو مجموع المشاهدات والمباحث التي عملت أثناء وجود التجريدة الفرنسية بمصر

يتغذى بمياه النيل ويسلك طريق خليج الخلفاء حتى القاهرة ويعمل له توصيلة الى فرع دمياط وأخرى لترعة الفرعونية وترعة الرحمانية وفرع رشيد فالبحر الأبيض . وبذلك تنتفع أراضي الدلتا الزراعية وتزداد خصوبتها وترجع الى اسكندرية حضارتها ونضرتها القديمتان وقال أنه لذلك ولصعوبة إيجاد موقع مناسب لعمل ميناء بجوار الطينة يفضل الطريقة الثانية على الاولى لفائدة مصر الزراعية وان كان هذا الطريق أكثر طولاً وأعظم كلفة وقدر لنفقات ذلك ٣٠ مليوناً من الفرنكات وحدد للعمل أربع سنوات يستخدم فيها عشرة آلاف عامل اقترح ان يؤخذوا من مدينة القاهرة وحدها أو من الاقاليم ويستعاضون فيها بأهل البطالة الذين يزعمون القاهرة ولا هم لم الكسل والبطالة في حين ان أشغال الزراعة أحوج لهم وقد أسف نابليون لعدم مساعدة الظروف له على إتمام هذا العمل الجليل وقال للوزير لما قدم اليه تقريره « ان الامر جليل وجدير بالعناية ولكن الظروف قضت ان لا يكون هذا الفتح العظيم علي يدي وعسى ان يأتي يوم تتجلى الحقيقة فيه للدولة العثمانية فترى في فتح القنال خيراً كثيراً لها ومجداً دائماً »

ولزيادة أسفه على ضياع الفرصة التي ربما لا يأتي من بعده من يقدرها قدرها أوحى الى قيصر روسيا في سنة ١٨٠١ أن يقوم بهذا العمل ولم يقم به . أخرج الانكليز الفرنسيين من مصر بعد أن حطموا أسطولهم وساعدوا الأتراك على إعادة ملكهم لهم ولم يكن هذا الدرس كافياً لاقتناع الفرنسيين بأن انكلترا ما دامت لها قوة وتجارة ولها أملاك بالهند ومصالح لا تسمح لاي دولة قوية غيرها أن تحتل وادي النيل أو ان يكون لها نفوذ به يعلو على نفوذها نسيت فرنسا أو تناست كل ذلك اذ رجعت مرة أخرى لبسط نفوذها على مصر في عهد محمد علي باشا فساعدته على التخلص من المماليك وعلى مقاومة

النفوذ الانكليزي وأصبحت الادارة المصرية كلها على النمط الفرنسي وظل عهد محمد علي باشا حربا بين النفوذين كانت من أسباب الحروب بين محمد علي باشا ومتبوعه وانتهى الامر فيها بفوز انكلترا سياسيا على فرنسا بأن أوقفت تيارها وأحبطت آمالها بالشرق وقضت على تقدم محمد علي باشا ومطامعه وحصرت سلطته في مصر وأرجعته عن الشام . وكذلك فازت انكلترا على روسيا بان حبست سفنها في البحر الاسود وسدت في وجهها بوغازي الدردنيل والبوسفور . ولم يدع الفرنسيون فرصة تودد محمد علي باشا اليهم دون ان يفتحوه في فتح ترعة السويس وكان في ذلك العهد بفرنسا جماعة السان سيمونيين وهم جماعة من كبار المفكرين والعلماء اتحدت مبادئهم على القول بمذهب الكونت سان سيمون من اسعاد النوع الانساني بالعمل والشغل وترقية شؤون العالم بتقريب المواصلات بين الامم وادخال أنواع الحضارة والمدنية الحقبة اليها ودرج في سلك هذه الجماعة الفلاسفة أوجست كونت وأوجوستين تيري وغيرهما من المهندسين والكتاب وينسبون لهذه الطائفة أو لهذا الحزب الفضل في انشاء السكك الحديدية الاولى بفرنسا وكثير من طرقها . ولما مات الكونت سان سيمون في سنة ١٨٢٥ خلفه في الرئاسة على هذا الحزب الاب انفاتين وأخذ في العمل على تنفيذ وصية سلفه من نشر المعارف بمصر وفتح ترعة السويس حتى لا يبقى حائل بين آسيا وأوروبا وفتح برزخ بناما لما يؤمله من الفائدة العامة للعالم وبوجه أخص لفرنسا التي زيادة على ما تجنيه من الفوائد تفتح أيضا لكثير من أبنائها بابا لزيادة الارتزاق يليهم عن التشويش على أعمال حكومتها الداخلية

وجاء الى مصر جماعة منهم في سنة ١٨٣٣ ومعهم رئيسهم ولبثوا الى سنة ١٨٣٧ يفكرون في طرق تقريبها من فرنسا ببيت العلوم وتنظيم طرق الري وغير ذلك وافتتح ترعة السويس ولكن تعدد مشروعاتهم وخلطهم اياها بالدين أحبطا سعيهم ومات كثير منهم فرجع رئيسهم انفاتين الى أوروبا آسفا لعدم نجاحه

مؤملاً ان يأتي يوم نثقق فيه هذه الآمال .

ولما عرض اقتراح فتح ترعة السويس على محمد علي باشا تردد أولاً وخاف وخامة العاقبة ومما يؤثر عنه قوله : اني لو فتحت القنال خلقت لمصر بوسفوراً كبوسفور الدولة العلية وكما ان البوسفور سبب في مشا كلها تصبح بلادي المطموع فيها من الاصل بسبب القنال مرسماً للمطامع السيئة »

ولكن محمد علي بقى بين نارين ففرنسا تريد ان تنال كل شىء وتحصل على فتح القنال بمعرفة لتغيط الانكليز والانكليز يريدون ان لا يفتح الا اذا كان احتكاراً لهم ولما فمهم ومحمد علي كان يرى في كلتا الطريقتين خطراً عظيماً على مصر والدولة وهذا سر المشاكل التي حصلت بين الدولتين لمناسبة فتح القنال كما سنبينه بعد .

استشار محمد علي باشا في سنة ١٨٣٨ البرنس دي مترنيخ كبير وزراء النمسا بل كبير سياسي أوروبا في ذلك العهد عن أسلم طريقة يتخذها فيما لو فتح القنال فاجابه بأنه يجب ان يضمن حيادته بمعاهدة دولية . وفي سنة ١٨٤٠ قدم الى مصر في مأمورية خاصة الكونت والويسكي الذي صار ناظراً للخارجية الفرنسية فيما بعد وتشاور مع محمد علي في الامر وعهد الى موجيل بك المهندس الفرنسي الشهير ان يسافر الى اوروا لتهيد الافكار الى قبول هذا المشروع الذي يراه سهلاً وممكناً ولما وضعت معاهدة البوغازات وهي المعاهدة التي وقعت عليها انتكرا وفرنسا والنمسا وبروسيا والروسيا وتركيا في يوم ١٣ يوليو سنة ١٨٤٠ بلوندره وقضت بتحريم دخول أي مركب حربي أجنبي في بوغازي الدردنيل والبوسفور وجه البرنس دي مترنيخ نظر محمد علي باشا الى هذه المعاهدة وقال له ان الذي يلزم القنال معاهدة مثلها فكان ذلك سبباً لتأجيله التصريح بفتح القنال الى ان تنفق الدول على معاهدة دولية تضمن عدم المشاكل واحترام الحيادة وراجت هذه الفكرة بفرنسا في ذلك العهد حتى قدم بعضهم طلباً لمجلس النواب الفرنسي بتكليف الحكومة بعقد معاهدة بهذا المعنى ونشروا

النشرات وأيدتها الجرائد ولكن بلا فائدة لحوائل سياسية أهمها معارضة انكلترا . وحاول جيزو وزير خارجية فرنسا في ذلك العهد أن يضع بنداً في معاهدة البوغازات يجعل طريق برزخ السويس وطريق بين التهرين حرين لتجارة عموم الامم على السواء لا يمتاز فيهما دولة على الاخرى ومغلقين في وجه جيوش أية دولة كانت ولكنه لم يفلح لمعارضة انكلترا وعدم رغبتها في مساس الحالة الراهنة أعني الى ان تأذن الفرص بمجعلها انكليزيين . وعلاوة على المناسبات السياسية كانت توجد مشكلة فنية لتنفيذ المشروع

كان الفكر السائد من قديم الزمان ان مياه البحر الاحمر أعلى من البحر الابيض بعدة أمتار ولكن المهندس الفرنسي لينان الذي كان في خدمة مصر من أوائل حكم محمد علي باشا عمل الحساب وسلسل الميزانيات ورأى ان البحرين بمستوى واحد تقريباً وكان العالمان لا بلاس وفورييه قالا بذلك من قبل ولم يلتفت لقولهما فحدثت هذه الفكرة رجة كبيرة في العالم لأنها تنقض ما قاله المهندس لوير الشهير وتصدم مكانه من الثقة فكلف مهندسون كثيرون من بينهم مصريون لعمل الميزانيات فأقروا رأي لينان . على أن لوير نفسه لم يكن قاطعاً بصحة حسابه بل كان عنده بعض الريب فيه لقصر الوقت الذي أمضاه فيه ومعاكسة العرب له في وقت العمل كما بسطه في تقريره

وفي سنة ١٨٤١ أراد لينان أن يؤسس مع المستر اندرسون مدير قومية النيل لانسولار الشرقية شركة لحفر ترعة السويس بصحراء البرزخ وفي سنة ١٨٤٥ كاشف الدوق مونا نسييه في هذا الامر أثناء زيارته لمصر

وفي سنة ١٨٤٦ رأى الاب اثنتين الفرص ملائمة للرجوع للمشروع فوجد ان أحسن وسيلة عملية للنجاح في هذه المرة أن يجرده من كل صبغة دينية ويجعله دولياً باشتراك جميع الدول فيه فأسس شركة تحضيرية لشركة نهائية تنفذ المشروع وتألفت هذه الشركة التحضيرية من رجال تابعين للدول الثلاث

الكبرى فرنسا وانكلترا والنمسا ومعها المانيا ليسهل نيل تصديق دولهم على المشروع عند الحاجة برأس مال قدره ١٥٠ الف فرنك اختص فريق كل دولة بثلاثها وناب عن الفريق الاول في عقد الشركة الاب انفانتين والموسيو ارليس ديفور والمهندسون اخوان تلابوت وعن الفريق الثاني المهندس ستفنسن بن جورج ستفنسن مخترع السكك الحديدية بانكلترا والمستر ستابورك وعن الفريق الثالث المهندس الشهير بنجريلي وفيرونسس ديفور وسيلير

والغرض من هذه الشركة درس مشروع توصيل البحرين ومراجعة رأي لبنان وتمهيز كل ما يجعل المشروع صالحا للتنفيذ . واتفق الشركاء على ان تداب ثلاثة مهندسين عن كل فريق واحد وعهدوا لكل واحد منهم عملا . فاخاروا المهندس تلابوت عن فرنسا وبين والمهندس بنجريلي عن النمساويين والالمانيين والمهندس ستفنسن عن الانكليز واستمضروا العالم الشهير بوردالو لمراجعة حساب المناسيب وانضم لهذه الشركة بعد تأسيسها بعض شركات ذات مصالح في التجارة مع الشرق وتبرعت غرف تجارة مارسيليا وليون وفرنسيا وتريستا وشركة اللويد النمساوية بأعانات لها . كما اشترك فيها البارون دي بروك سفير النمسا بالاستانة ومؤسس شركة اللويد النمساوية وهو الذي صار فيما بعد ناظرا لمالية حكومته وأصبح للشركة أنصار كثيرون بفرنسا روجوا هذه الفكرة وسفوا في حمل فرنسا على طلب عقد مؤتمر لتقرير مبدأ حيادة القنال المزمع فتحه وحرية المرور لجميع الدول وعمل معاهدة شبيهة بمعاهدة البوغازات التي أشار البرنس دي مترنيخ على محمد علي باشا بلزوم الحصول عليها قبل التصريح بفتح القنال . وقدموا في سنة ١٨٤٧ عريضة لمجلس نواب فرنسا عموما نشرها في البلاد يوضحون فيها مزايا هذا المشروع وضرورة تنفيذه لمصلحة العالم أجمع ويطلبون من المجلس تكليف الحكومة بالاتفاق مع الدول على المعاهدة المطلوبة ولم يكن في هذه الحركة بركة كسابقاتها لمعاكسة انكلترا وموت محمد علي باشا وبولية عباس

باشا الذي كان اميل للانكليز منه للفرنساوين و بدل التصريح للفرنساوين بفتح
القنال صرخ للانكليز بانشاء سكة حديدية من اسكندرية للقاهرة كانوا طلبوها
هرارا من محمد علي لنقل بريدهم فرفض الطلب وان صرح لهم بمرور البريد من
السويس للقاهرة برا ومنها للاسكندرية عن طريق النيل كما صرح لمركب
من مراكب الشركة الشرقية ان تأتي بالبريد والطرود الخفيفة الى السويس
ويكون بانظارها باسكندرية مراكب أخرى تنقل البريد لاوروبا . ومنح
عباس باشا امتياز انشاء السكة الحديدية التي صرح بها للقاهرة الى المهندس
سيفتن سالف الذكر فضحى بذلك زملاءه وشركته تأييدا لسياسة
دولته ففاظ هذا العمل شركاءه وها لم الامر وعدوه خيانة منه لم كما عدوا
هذا العمل من الانكليز مكررا وخدعة واحتجت روسيا بالاستانة على
حل مسألة القنال بهذه الكيفية لأن في عمل السكة الحديدية دون القنال
ترويجا لمصالح انكلترا دون باقي الدول والروسيا تطمح للهند هي أيضا
وتزاحما في آسيا فلا يروقها فوز السياسة الانكليزية وأراد رجال
الشركة أن يحملوا النمسا وفرنسا على تعضيد روسيا ولكن البارون
دي بروك سفير النمسا بالاستانة وأحد أعضاء الشركة نصحه بخطاب في شهر
مارس سنة ١٨٥٤ بان يناموا عن المشروع موقتا بدون أن يحلوا الشركة لانه
على يقين من أن السكة الحديدية التي تنشأ ستكون من أسباب التعجيل بفتح
القنال وتظهر بأجلى بيان منافعه ومزاياه فعملوا بنصيحته وسكتوا عن المشروع
الى ان وفق دولسبس الى عمله كما سيأتي بيانه .

وبينما كان الانكليز يعارضون في فتح القنال وفي تقرير مبدأ حرية المرور
فيه اذ هم يعقدون مع حكومة الولايات المتحدة معاهدة بهذا المعنى بشأن قنال بناما
والعالمون بحقائق سياسة الانكليز لا يجهلون ان انكلترا لم تقف في سبيل مشروع
القنال جهلا منها بفوائده وبأهميته لتجارته ومصالحها ولكنها كانت كما قلنا ترى

أن القتال اذا عمل يجب ان يكون انكليزيا محضاً ولمصلحتها وبأموالها خاصة (١)

فردينان دولسبس وعلاقته بسعيد باشا

واسمائه لفتح القتال

دون دولسبس في مذكراته ورسائله جميع ما جريات حوادث القتال وبين كيف اختبرت هذه الفكرة في رأسه فتلخص منها ما يأتي :

هو فردينان دولسبس ابن الكونت ما تيو دولسبس الذي تقلد جملة وظائف سياسية فكان قنصلاً جنرالاً لفرنسا بمصر في عهد نابوليون الاول وعلاقته بالعائلة الحديوية ترجع الى ذلك العهد . فقد روى فردينان عن أبيه أن نابوليون لما عينه كلفه بأن يسعى في بث نفوذ فرنسا بين الاهالي وبأن يتفرس في وجوه ضباط الترك الموجودين بمصر ويتخير من بينهم واحداً يكون ذكياً قوي الإرادة يستخلصه لنفسه ويستخدمه في مصالح فرنسا فتعقد ترشيحه لدي الحاجة لباشاوية القاهرة : فاهتدى الى محمد علي فاصطفاه من بين زملائه وبث فيه كراهة الماليك — أصدقاء الانكليز — ومقاومة نفوذهم ففهمها محمد علي وزها أمام عينه المستقبل اللائح له من الركون الى دولة كفرنسا واشتد ساعده بمساعدتها له وأصبحت له كلمة على أقرانه ومكانة بين قومه سهلت للكولونيل سبستياني سفير فرنسا بالاستانة أن يعضده لدي السلطان حتى اسندت اليه ولاية مصر . وربما كان هذا هو السر في حب محمد علي لفرنسا وانصياعه طول حياته لرأيها واوصائه ذريته بحبها بعد موته . ولما كان حب الآباء ينتقل

(١) صرحت المجلة البريطانية في عددها الصادر في فبراير سنة ١٨٥٢ ان الكاتبين جيمس وبتيش من رجال أركان حرب الجيش الانكليزي درس هذا المشروع وقال ان أموال الانكليز وايديهم هي التي يمكنها دون غيرها ان توصل البحرين بطريقة مستديمة ومعنى ذلك ان كل مشروع بمس الانكليز ولو من بعض الوجوه ولا يكون اليد الفعالة فيه لهم لايم وان تم لايدوم لان انكثرتا تقاومه بكل قواها حتى يفشل

للإبناء فلا عجب أن رأينا فردينان دولبس بن ماتيوا الصديق الحميم لسعيد
ابن محمد علي

ولد فردينان دولبس بمدينة فرساي بفرنسا في سنة ١٨٠٥ ولا يزال المنزل
الذي ولد فيه باقيا وفيه حجر منقوش عليه اسمه تخليدا لذكراه . وتعلم بمدرسة
نابوليون التي عرفت فيما بعد باسم مدرسة هنري الرابع
ولما كان أبوه قنصلا بتونس تعين فردينان مساعدا للقونصلاتها وبقي
الى أن مات أبوه في سنة ١٨٣٢ فنقل الى قنصلاتوا سكندرية وكان القنصل
اذا ذاك المسمى ميمو قال دولبس عنه : « أنه من أعظم رجال فرنسا السياسيين
ولا أنسى مطلقا أنه هو الذي ولد في فكرة اتصال البحرين وكان ذهني خاليا
بالمرّة منها واستحثني وبمينه كتاب وصف مصر الذي وضعه علماء فرنسا مدة
التجريدة الفرنسية على درس الموضوع والاهتمام به »

ولما جاء فردينان اسكندرية وقابله محمد علي باشا قال له : « أي مدين
لايك بكل ما أنا فيه فاذا أعوزك شيء فأناله . » وكان يعامله معاملة الاب
لابنه ولا يسمح لابنه سعيد أن يختلط الا به فشب صديقا لدي لبس صداقة
خالية عن الكلفة ولوعا بكل شيء فرنساوي فكان ذلك من أقوى أسباب نجاح
دولبس .

وكان محمد علي باشا يلزم ولده سعيدا بالرياضة الشاقة والغذاء الخفيف
حتى لا يفرط في السمن فكان سعيد يجهد نفسه في تسلق صواري المراكب
والتجديف في الزوارق والوثوب على الجبال وكثيرا ما كان يستريح بعد تعبته في
بيت دولبس وفي بعض الاحيان يطلب الطعام منه . ودامت هذه العلاقات
طول وجود دولبس بالديار المصرية وتجددت بباريس حين وفد اليها سعيد
باشا مبعدا عن مصر في عهد عباس باشا .

وكم من مرة كان دولبس خير شقيق لسعيد لدى أبيه يطفى من حدة

غضبه عليه في بعض الاحيان فكانت له بذلك دالة عليه ومكانة بخصيصته لديه .
وبقي دولسبس بمصر الى سنة ١٨٣٩ ثم نقل الى وظائف سياسية أخرى
بمادريد وغيرها وآخر وظيفة شغلها كانت وظيفة وزير مفوض لدولته بروما
واستقال أو فصل منها لخلاف بينه وبين حكومته في الرأي وفي الخطة لان
الثورة كانت قائمة في روما بين الامة والايكايروس فظن دولسبس ان سياسة
حكومته الحرة — وكانت وقتها جمهورية يرأسها البرنس لويس نابوليون الذي
أصبح الامبراطور نابوليون الثالث — تقضي مساعدة حزب الاحرار على
حزب التفهقر ولم يذرات رئيس جمهوريته يضر تلك الحركة التي رفعت
للإمبراطورية وأن من مصلحته في تديرته أن يساعد الايكايروس بروما
ويقضي على الاحرار فيها فلامت فرنسا دولسبس على خطته وأنكرتها عليه
فاعتذر بأنه إنما اتبع نص أوامر حكومته وتعليماتها فاجابوه بما معناه أنهم كانوا
يظنونه يعلم ما في الصدور ويقرأ ما بين السطور . على ذلك اعتزل الاعمال من
سنة ١٨٤٩ ولزم بيته . وكان دولسبس ذا رأي راجع علمه التجارب ان من
يزرع الورد لا يجني الشوك فكان لا يبخل طول حياته السياسية بمعوته لكل
من استعان به فكم زرع من الجميل في مصر ومادريد وروما وغيرها مدة
توظفه فيها ما قد حصده جناه في عمله الاخير وكان ليلاً يدور مع الهوى حتى
يفوز بمأربه . عاشر الشرقيين مدة أكسبته الخبرة بامورهم وعرف من أين
تؤكل الكتف في بلادهم . قال : « كنت قبل ان أعرف الشرق وعاداته
أتساءل كلما قرأت في التوراة حديث فرعون وموسى عن السبب في تحمل فرعون
له وعدم اقصائه من بيته وطرده من بلاده وهو الحاكم المطلق . فلما عرفت
الشرق وعاشرت سعيد باشا علمت السبب وعذرت فرعون فبطل العجب عرفت
ان الشرقي يعد من عرفه صغيراً أو نشأ معه واحداً من أهله محسوباً عليه فكل
ما يعمل به محمول منه : مرت أيام اشتد فيها حرج مركز سعيد باشا بسببي فكان يكدر

ذكر القتال صفوه ويلعن القتال ويومه ويود لو أنه لم يكن عرفني ويأمر بأقصائي ولكنه لا يلبث أن يحن اليّ ويرسل لي بمن يطيب خاطري ويعدني خيراً ١ «
وكان دولبس بليغاً قوي الحجة يفهم مجادليه دمث الاخلاق طلق الحيا علمه السياسة تحين الفرص والاحتيايل على الوصول للغرض — وكان ذا عزيمة لا تكل قوى الارادة فلما لا يدرك غايته ويدبر دقة عمله بنفسه يتولى هو جميع أمره خشية افساده بكثرة الايدي التي تعمل فيه ذا كراً للمحمد علي باشا أنه قال له مرة : « اذا عرض لك يا بني أمر هام في هذه الحياة الدنيا فلا تعول فيه الا على نفسك وان كنما اثنين فيه فواحد منكما زيادة »

ولما اعتزل دولبس الاعمال ولزم بيته كما ذكرنا رجع الى دفاتره القديمة وذكر مصر ومشروع ترعة السويس وخطر بباله أن يسعى في انفاذ هذه الفكرة فكتب مذكرة لخص فيها الموضوع وعربها بواسطة مترجم بفرنسا وأرسلها الى الميسور ويسنرس قنصل جنرال هولاندا (١) مع خطاب منه تاريخه ٨ يوليه سنة ١٨٥٢ يرجوه فيه ان يستطلع رأي عباس باشا الاول في هذا الشأن حتى اذا آنس منه ارتياحاً للموضوع قدم له المذكرة وسعى سعيه المتواصل للحصول على التصريح بتنفيذ هذا العمل الجليل ولما جاءه الرد برفض عباس باشا عرض المشروع على صديق له بنكير كانت له أعمال بالاستانة فاقنع بأهمية الموضوع ورأى ان يدرجه ضمن الامتيازات المزمع طلب اتصريح بها من الدولة ولكن حبط هذا السعي أيضاً لرفض الدولة الاعتداء على حقوق والي مصر بالمفاوضة في أمر خاص به بدون طلبه. فكتب دولبس في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٥٢ خطاباً آخر قنصل جنرال هولانده يشرح له فيه ذلك ويقول له لم يبق الا ان تنام عن

(١) الميسور ويسنرس المذكور كان صديقاً لدولبس منذ كان بمصر وكان يعتمد عليه كثيراً وساعده كل المساعدة في مسألة القتال حتى أنه كان النائب عنه فيه عند غيابه ومن ضمن الاعضاء المؤسسين للشركة ومن أعضاء مجلس الادارة الاول .

المشروع وتنتظر فرصة أخرى نكون فيها أسعد حظاً منا الآن . وهكذا كان فلم تكن مدة انتظاره طويلة حتى كان في أواخر سنة ١٨٥٤ يلاحظ عمارة في منزل حماته بقرية من قرى فرنسا اذ جاءه ساعي البريد بخطابات له وجرائد ففحصها فوجد فيها خبر وفاة المرحوم عباس باشا الاول وتولية صديقه سعيد باشا مكانه وأنه سيسافر للاستشارة لاستلام الفرمان والشكر فطارت نفسه فرحاً وعدا نحو مكتبه وكتب في الحال خطاباً لسعيد باشا يهنئه فيه ويذكره بماضيه ويخبره بأن له من وقته فسحة تمكنه من الحضور لمصر لتهنئته بنفسه متى عزف وقت رجوعه من الاستشارة فجاء الرد من سعيد باشا بتحديد وقت لمقابلته بالاسكندرية في أوائل نوفمبر سنة ١٨٥٤ فكتب الى صديقه قنصل جنرال هولاندا في ١٥ سبتمبر سنة ١٨٥٤ يخبره بذلك وبأنه سيكون في الموعد المضروب بمصر ويرجوه بأن لا يروح بشيء ما يختص بمسألة القنال .

وقابل حين استعداده للسفر الى مصر الميسوار ليس ديفور والاب انفاتين وتلابوت وتكلموا في موضوع شركتهم واعطوه ما عندهم من الاوراق والمعلومات وانفقوا على ان دولسبس يخبر اريس ديفور بما يحصل ويكاتبه مما عده المذكور وعدا من دولسبس بأن الشركة التي سيدعي في تأسيسها تكون متممة للشركة الاولى وانكره دولسبس حيث قال أنه لم يرتبط مع أحد ولم يعد بشيء وان الشركة الاولى انحلت من ذاتها من عهد طويل وأصبحت كأن لم تكن وان وعده بمراسلة اريس ديفور لم يكن الا بقصد اشراكه شخصياً في العمل الجديد لا بصفته شريكاً في شركة سابقة ليس لها أقل علاقة بشركته وزاد في تمسك دولسبس برأيه انسحاب سنفسن من الشركة ومحاربتة المشروع بكل قواه حتى لا ينجح

وفي يوم ٧ نوفمبر سنة ١٨٥٤ وصل الاسكندرية وكان بانتظاره صديقه الميسور ويسنرس المذكور وحافظ باشا ناظر البحرية موفداً من قبل سعيد باشا

فتوجه مباشرة لتفصلات فرنسا حيث قابل القنصل الميسو ساباتيه وسلمه خطابات كانت برسمه معه ولم يذكر له شيئاً عن القنال مع أنه لم يكن يفكر إلا فيه مستعيناً على قضاء حاجته بالكتمان ثم قصد المنزل الذي أعد لنزوله وقد علم من أخصاء سعيد باشا الذين جاؤا لتحيته أن سعيد باشا كثيراً ما ذكره بخير أمامهم وقال عنه أنه صديق حميم له وأنه أخر سفره للعاصمة إلى أن يحضر ليرافقه في السفر إليها برا عن طريق جبال ليديه في عشرة آلاف جندي وفي ظهر ذلك اليوم استقبله سعيد باشا بسراي القباري مقابلة ودية استغرقت مدة ذكره فيها الماضي وما كان بينهما من صلوات الود ومواساته له مدة وجوده بمصر وما قاساه في عهد عباس باشا من الاضطهاد الشديد وأفاض فيما ينويه من خير لمصر وأهلها فهناه دولسبس وشجعه على نية فعل الخير وقال له أن الاضطهاد الذي لاقاه ربما كان لحكمة ربانية لكي يذوق طعم الظلم فلا يظلم . ثم انقضت أول جلسة على ذلك وعلى الاتفاق بأن يرافقه في عودته إلى العاصمة واستمر على مقابلته يومياً دون مفاتحته في أمر القنال ردحا من الزمن حيث أراد أن لا يتكلم إلا إذا صادف اذنا صاغية لقبول مقترحه خصوصاً وقد أخبره صديقه رويسنس أنه سمع من سعيد باشا مرة قبل توليته أن أباه رفض التصريح بعمل القنال للعراقيل التي ربما يلقاها من انكلترا وأنه لو تولى أمر مصر هذا حذو أبيه . وظل كذلك حتى قاموا للقاهرة في صباح ١٣ نوفمبر خلا دولسبس بذى الفقار باشا أثناء الطريق وحادثه في مسألة القنال وقد كان يعرفه من زمن بعيد لأنه كان زميلاً من الصغر لسعيد باشا فوعده ذوالفقار بأن يساعده جهده استطاعته في مشروعه المفيد ويمهد له طريق الكلام فيه ويسعى بماله من الدالة على سعيد باشا في اسمائه إليه وبقى دولسبس ملازماً طول الطريق لسعيد باشا في حله وترحاله يسامره ويناجيه بما في نفسه إلى أن كان يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٨٥٤ صبحا دولسبس فجراً وفي الساعة الخامسة صباحاً كان

خارج خيمته وبينما هو كذلك يستنشق عليل النسيم ويتمتع بحال الطيفعة اذ رأى في الافق قوس قزح زاهي الالوان طرف منه بالمغرب وآخر بالشرق نفخق قلبه خفقاناً شديداً وثقلاء خيرا وقال ان هذا دليل قرب اتصال الشرق بالمغرب وعلامة نجاحي في مشروعي . وصمم على مفاتحة سعيد باشا في أمره ليومه وكان شيئاً في نفسه يحدته بأنه اذا أخفق اليوم فلن ينجح أبداً — عزم على ذلك ورجع الى خيمته ولبس ملابسه وذهب لملاقاة سعيد باشا وهو غريق في بحار الافكار تجسم في عينه مشروعه فلا يرى الا اياه ولا يفكر الا فيه فقطع سعيد باشا عليه هواجسه باستدعائه اياه في الصحراء للصيد والقنص وفي الطريق أراد دولبس ان يظهر اليه قوة الجواد الذي يركبه فعدا به وقفز من على حاجز كبير كان امامه فبهت الموجودون من حاشية الامير وصادف أيضاً ان سعيد باشا في أثناء السير أراد ان تعمل جنوده بين يديه تمريناً على ضرب النار فنصب غرضاً على بعد خمسمائة متر وأمر بالضرب عليه فأخطأ العسكر إصابته فتقدم دولبس وتناول من جندي بندقيته وعلمه كيف يسدد الرماية فناوله سعيد باشا بندقيته الخاصة فضرب بها طلقة أصابت الهدف فزاد إعجاب الحاضرين والقواد بفروسيته النادرة وعظم في عيونهم دولبس وزاد احترامه في نفوسهم وانشرح سعيد باشا انشراحاً عظيماً ومن حسن طالع دولبس ان هذين الحادثين البعيدين بالمرّة عن مشروعه كان لهما تأثير في نجاحه فانه لما اختلف في المساء بسعيد باشا جرح الحديث الحديث الى ان جاء ذكر القتال وأدرك ان ذا الققار مهدله السبيل اليه فقص له الامر وشرح وأطنب وحسن له المشروع وأفاض في فوائده ومزاياه وما يحرزه سعيد باشا من المجد والفخر اذا صرح به وما ينال مصر من الخير الجزيل والفضل العميم بما يدره عليها من الذهب والخيرات وما زال به حتى رضي وقال له « لقد اقتنعت وقبلت مشروعك وستفاوض في الطريق على كيفية تنفيذه ومن الآن اعتقد ان المسألة انتهت واعتمد عليّ » ثم دعا كبار حاشيته وقص عليهم الخبر وشاورهم في

الامر ولم يكن اعجابهم بمهارته صبحا قد فارقه لارتسام تلك الصورة العجيبة في مخيلتهم فظنوا ان الاصابة في الرمي تستلزم الاصابة في الرأي وان احكام الوثب بالحصان اعظم دليل وأقوى برهان فأشاروا اشارة الاستحسان وجذبوا المشروع وصاحبه فتهلل دولسبس فرحا واعتقد ان السعد خدمه وسيخدمه ولم يتم ليلته اذ قضاها في تحيير مذكرة (١) أجمل فيها الموضوع وشرح فوائده ليقدمها لسعيد باشا بصفة رسمية تلاها عليه في الطريق في يوم ٢١ نوفمبر كما تلا عليه الصورة التي أعدها للفرمان القاضي بتكليفه بتأسيس شركة يمنحها امتياز قمع القنال (٢) فوافق عليهما سعيد باشا وسأله عن المهندس الذي يريد أن يهد اليه بالعمل التحضيري للمشروع فأجاب بأنه لينان بك وموجيل بك ثم يحال درس تقريرهما على لجنة يرأسها هو مؤلفة من علماء من سائر الدول فتبدي رأيها وتختار أحسن الطرق ويكون قولها فصل الخطاب في الموضوع من الوجهة الفنية وفي يوم ٢٤ وصلوا القاهرة ونزل دولسبس فيها بالمنزل الذي كان معدا للعلماء الفرنسيين الذين رافقوا الحملة الفرنسية ومن بينهم من بحث مشروع القنال ودون فيه التقارير والمذكرات وكان سعيد باشا أوغز الى دولسبس أن يقابل بمجرد وصوله القاهرة المسيو بروس Bruce فنصّل جنرال انكلترا ليخبره بما عزم عليه سعيد باشا من قمع القنال وتكليفه اياه بتأسيس شركة لذلك ولاستطلاع فكر بروس حتى يعرف وجوه الاعتراض ان كانت شئ منها فقابلها ولما باغته بهذا الخبر حار في أمره ولم يكن استطلع رأي حكومته في ذلك فاقصر على الكلام عن شخصه بأنه لا يرى ما نعافيه ولكنه سيبلغ دولته الامر ويفيده بجوابها فاكّد له دولسبس ان المسألة تجردت من شوائب السياسة التي كانت تشوبها لحد هذا التاريخ أيام كانت سياسة الجفاء سائدة بين فرنسا وانكلترا أما الآن ولم يصبح بينهما الا علائق الود والصفاء

فالمخاوف التي كانت تحوم حول هذا المشروع الجليل في الماضي قد انقشعت وحل محلها الوثام والطأنينة وأصبحت المسألة منحصرة في امكان آتمام هذا العمل من عدمه وفي ايجاد المال . أما الامكان فقد قال به العلماء الفنيون وسيؤخذ رأى أهل الفن من جميع الدول فيه فاذا قالوا برأى من سبقهم من الجهة الفنية فلن يبقى محل للتوقف . وأما المال فأربابه كثيرون والعمل في حد ذاته يدر بربح عظيم على أقل التقديرات ولن يستأثر بالامر جماعة مخصوصون بل يكون مشاعا لعموم البلاد ولما عاد أخبر سعيد باشا بمادار بينه وبين قنصل انكلترا فامر كننج بك كاتم أسرارہ بترجمة المذكرة والفرمان الى التركية وفي يوم ٢٥ نوفمبر جرت تشریفات بالقلعة لمناسبة عودة الامير لمصر ولما جاء دور القناصل واستقر بهم المجلس وكانوا جميعا حاضرين الا قنصل فرنسا لانه كان باسكندريه محتفلا بقرانه فاجاءهم سعيد باشا بأنه عزم على فتح برزخ السويس وانه كلف دولبس بأن يؤسس شركة عمومية تكون من أرباب الاموال بجميع الیلاذ بمنحها امتياز هذا العمل الجليل ثم وجه الكلام الى دولبس فشرح قول الامير ونسب اليه كل الفضل في التفكير في هذا المشروع ونفى جميع ما ربما يتخوف منه ولما اتم حديثه التفت سعيد باشا لقنصل الولايات المتحدة وقال له ماقولك يا مسيوليون وهانحن سننافسكم في قنال بناما وسنسبقكم بقنالنا فامشار اشارة الموافقة وأمن جميع السامعين على هذه الفكرة وهذا العزم الا قنصل انكلترا فانه لم يكن حاسبا لهذه المباغثة حسابا فلم ينبس ببنت شفة وبعد انصراف القناصل بقي سعيد باشا ودولبس يتحادثان فيما حصل فنهأ دولبس على فكرته وقال انها أليق بالمقام واقصر طريق لمنع الدسائس فجأوبه بأنه لا يدري كيف نجاءته وانها كالهام الهي وبذلك وصلت المسألة الى دور خطير خرجت به من حيز القول فلم يبق الا الشروع في العمل والتفكير في التدابير اللازمة له .

وفي يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ وقع سعيد باشا على فرمان الامتياز

ومضمونه انه فوض الى صديقه المسيو فردينان أن يؤلف ويدير شركة عمومية لحفر برزخ السويس واستعمال القنال الذي يصل بين البحرين وجعله صالحاً لمرور السفن الكبيرة بشروط منها :

أن يكون تعيين مدير الشركة من حق الحكومة المصرية وانتخابه من بين حملة الاسهم الذين لهم الفائدة الكبرى من المشروع على قدر الامكان وان تكون مدة الامتياز ٩٩ سنة من يوم افتتاح القنال وان تكون جميع الاعمال على مصاريف الشركة وان الاراضى التي تلزم وتكون غير مملوكة للأفراد تعطى لها مجاناً . وان تأخذ الحكومة المصرية ١٥ في المائة سنوياً من صافي الارباح بدون أدنى ضمانة من قبل الحكومة لا لتنفيذ الاشغال ولا لاعمال الشركة وان من باقى الارباح ١٠ في المائة للاعضاء المؤسسين وهم الاشخاص الذين يعاونون في انشاء القنال سواء بأعمالهم أو بعلومهم أو بعنايتهم أو بأموالهم قبل تأسيس الشركة تتقدم لسعيد باشا قائمة بأسماهم للتصديق عليها كما يعرض عليه قانون الشركة وكل تعديل في هذه الشروط وأن تكون رسوم المرور من القنال المنفق عليها بين الشركة ووالي مصر دائماً واحدة لكل الامم دون أن تمتاز واحدة منهم باتفاق خصوصي عن غيرها وانه اذا رثوي ضرورة عمل ترعة نيلية توصل المياه الحلوه للقنال البحري فيكون للشركة عملها على مصاريفها وان تترك الحكومة المصرية للشركة أطيان الميري غير المزروعة لترويهما الشركة وتزرعها على مصاريفها ولحسابها ويكون للشركة الحق في الانتفاع بها بدون ضرائب مدة ١٠ سنوات ابتداء من يوم افتتاح القنال ثم تدفع العشر الى نهاية مدة الامتياز وبعد ذلك لا يكون لها حق في الانتفاع بها الا اذا دفعت ضريبة المثل . وأنه من تاريخ هذا فرمان يمنع كل تصرف في اراضي الميري التي ستعطى للشركة حسب الرسم الذي سيعمله لبنان بك وان الاراضى المملوكة للاهالي التي يريد اصحابها ريهامبياد التربة الحلوه يدفعون عنها اجرة تتفق الحكومة المصرية مع الشركة عليها

وان للشركة الحق في استخراج جميع ما يلزمها لاشغال القنال والابنية المتعلقة به من مناجم ومحاجر الحكومة بغير أن تدفع ضرائب على ذلك كما أن لها الحق في ادخال واخراج جميع العدد والآلات التي ستجلبها من الخارج لهذا الغرض بدون رسوم وانه عند انتهاء مدة الامتياز تحل الحكومة محل الشركة فتؤول الى الحكومة وتؤول لها الملكية التامة للقنال وجميع الابنية التابعة له . أما أدوات الشركة وأثاثاتها فتدفع الحكومة عنها تعويضا للشركة حيا أو بمقتضى تحكيم

هذه هي أهم الشروط التي فوض الى دي لسبس ان يؤسس شركة على حسبها وقد ختمت بأن وعد سعيد باشا عنه وعن جميع موظفي الحكومة المصرية بان يساعدوا مساعدة حقة في تسهيل تنفيذ واستعمال الحقوق المدونة في هذا فرمان

ويلاحظ القارئ من تلاوة هذا فرمان انه قاصر على منح دي لسبس تفويضا بتأليف شركة يصدر لها الامتياز ولو أراد دي لسبس أن يمنح له الامتياز شخصيا لسهل حصوله عليه لان فرمان صنع يده وهو واضعه واليه أمر تنفيذه ولكنه الحاجة في نفسه أراد ان يعمل تحت الستار باسم والي مصر حتى اذا قامت عقبات سهل تذليلها باسمه فلا يناله منها اي خسارة ولا تلحقه تبعه من جراء هذا المشروع ولا تمنح عليه الشركات التي تألفت قبله ولا يلحق دولته أي اعتراض أو اتهام بأنها صاحبة المشروع فيزحزح عنه صبغته السياسية ويملك حرية الكلام والفعل بصفته نائبا عن والي مصر في إيجاد الشركة .

وكذلك لم يذكر شيء عن وجوب تصديق الدولة العلية صاحبة السيادة عليه ولا دول أوروبا لان دولسبس كان يحاول اقناع سعيد باشا بأن هذا غير واجب ولا يتدخل ضمن المسائل المهمة التي قضي فرمان الصادر في سنة

١٨٤١ بتولية محمد علي باشا بوجوب الحصول على تصريح من الباب العالي عليها قبل عملها ولكن سعيد باشا أبى إلا أن يعرض الامر على الباب العالي ويحصل على تصديقه قائلًا ان لم تكن مسألة القنال ووصل البحرين والتغير الكلي الذي يحدثه في علاقات الدول والامم من اخطر المسائل المهمة التي يتحتم عرضها على الدولة بموجب هذا فرمان فما هي اذا تلك المسائل التي عنها؟ وكان دي لسبس تريد جعلها مسألة داخلية صرفة ينتهي الامر فيها ما بينه وبين والي مصر ولا يخرج من يده فتدخل في يدي آخرين بالاستئذان الله أعلم بما يعملون فيها وما يتأثرون به وربما يكون ذلك سببا لدفن المشروع وعدم اتمامه ولكن سعيد باشا صمم على رأيه رغما عن كل الحيل التي أتاها دولسبس لارجاعه عنه وكان يسهل على دي لسبس الامر بقوله : أنه لا يفهم سببا لاقتراض عدم تصديق الدولة على مشروع كله منفعة وخير عليها خصوصا وأنه من عهد توليته لم يعمل مطلقا ما يوجب لها قلقا بل أمدّها بالجند والمال في جميع وقائعها التي حصلت وعلى ذلك لا يتصور الا أن تقابل عمله بالمثل وتحترم كلمة أعطاها وتصدق على فرمان . ولما أخفق دولسبس في اقناع سعيد باشا ووجد أن لامناس من دخول المسألة في دور المناقشات الدولية فكر في ضرورة ايجاد حزب له باوروبا من الرجال ذوي الجاه والنفوذ يعتمد عليهم وقت الحاجة ويساعدونه وخصوصا بانكثرتا نفسها لانه لم يكن يتوقع المعاكسة الا منها فالتفت يمنة ويسرة واستخلص من بين أعضاء شركة التحضير من توسم فيهم سعة النفوذ وقوة العارضة ومناهم باشرأ بهم في منافع المشروع الجديد وكان من بين من استخلصهم البارون دي بروك وكانت في ذلك الوقت سفيراً للنمسا بالاسنانه ثم صار وزيراً للمالياتها ونجربيللي المهندس الشهير النمساوي ليتحصن برأيه فنياً كما يتحصن برأى الاول سياسياً وأرليس ديفور الفرنسي وكان سكرتيراً عاماً لمعرض باريس الدولي الذي أقيم سنة

١٨٥٦ وكانت له علاقة وارتباط بعلية القوم من انكليز وغيرهم . ثم ارجع البصر الى غير أعضاء هذه الشركة من رجال السياسة وأصحاب الكلمة العالية فاستمال منهم عددًا غير قليل في أولهم ذات امبراطور فرنسا نابليون الثالث والامبراطورة أوجيني وله بها صلة القرى والكونت والويسكي وكان وقتئذ سفيرًا لفرنسا بانكلترا وجنرو وبارتليسي سان هليرو وبيير الذي صلد رئيسا لجمهورية فرنسا والبرنس دي مترنج كبير سياسيي النمسا والسير ريشار كوبدن من أعضاء برلمان انكلترا وذوي الرأي والكلمة فيها . ولم يضع دوايسبس وقته فانه بمجرد صدور فرمان كتب من فوره الى هذا الاخير كتابا افتحه بان زف اليه بشرى الدخول في عهد سلام عام تظلل رايته جميع الانام ويلتقي فيه البحران وينصل بواسطته الخافقان وينتشر بفضلها على الدنيا الامان ويطلب منه المساعدة في هذا المشروع . كما كتب لغيرهم ممن فكر فيهم وأرسل لجميع القناصل بمصر اخطارًا بالمشروع مرفقا به صورة من فرمان والمذكرة وزاد على اخطار قنصل فرنسا خطابا برسم قنصل انكلترا يعيد فيه ما قاله له شفها ورجاه ان يوصله له بالطريقة الرسمية . وأما سعيد باشا فبعد ان أخطر جميع القناصل بقصده بالكيفية السالفة وقم كما أسلفنا على فرمان ولكنه لم يسلم دولسبس الاصل الموقع عليه بل أبقاه لديه خشية ان يجد في الامر شيء يستوجب سحب فرمان فيكون تحت يده . وأرسل في ٢ ديسمبر للباب العالي كتابا كله أدب ومجاملة بسط فيه المشروع وأفاض في فوائده للبلادين ورجا ان لا تأخر الدولة عن التصديق على انفاذ هذا العمل الجليل وكان قد وصله خطاب من الباب العالي بتبليغه أسف السلطان على غرق باخرتين مصريتين بالبحر الاسود في الحرب الروسية وعلى موت الاميرال حسن باشا المصري فكان جواب سعيد باشا: ان المهم في الامر حياة مولاه السلطان وبقاء الدولة ومتى تحقق ذلك فعلى الباقي النقاء وانه لا يزال مستعدًا لارسال ما يمكنه من المدد الذي تدعوا اليه الحاجة ثم

استطرد في الكلام الى ذكر الشؤون المصرية فقال . انه أمر بإنشاء الخط الحديدي بين القاهرة والسويس الذي طالما طلبته إنكترافي عهد محمد علي باشا وعباس باشا وما زالت تلح في طلبه ثم أبان سوء الحالة المالية التي ترك مصر عايتها عباس باشا وأمل تحسينها وزيادة موارد الثروة للبلاد وانه تحقيقا لذلك يفكر في وسائل استجلاب الاموال من أوروبا لعمل مشروعات مفيدة للبلاد وللدولة طبعاً ومن هذه الاعمال مشروع اتصال البحرين الاحمر والابيض وقص قصته وطلب التصديق على فرمان الذي أعطاه دولسبس كما سلف القول وأول خبر رسمي وصل فرنسا كان في ١٣ ديسمبر سنة ١٨٥٤ بتلغراف من مارسيليا الى وزير الخارجية وبمجرد وصول هذا الخبر بلغه المسيو توفينيل مدير السياسة بالنظارة الى أخيه فردينان دولسبس وقال له : « هذا خبر خطير فاحيت أن أبلغك اياه » وطير البرق طبعاً هذا الخبر لجميع البلاد الاوربية فذعر منه رجال السياسة بانكترا ونزل عليهم كالصاعقة فقابل سفيرهم بباريس وزير الخارجية الفرنسية في يوم ١٤ ديسمبر وعلام الدهشة والارتباك بادبة عليه وسأله عما اذا كان لديه سبق علم بذلك أو اتفاق عليه فقال له الوزير انه لا يعلم من المسألة أكثر مما بالتلغراف الذي وصله وانه لم يسبق له كلام في هذا الموضوع مع دولسبس الذي اعتزل الوظائف والسياسة من أيام استقالته من روما كما هو مشهور ومعلوم وبذلك لم يبق له أدنى علاقة رسمية أو شبيهة بها بالحكومة أو بالامبراطور ولكنه اذا تحقق الامر الذي جاء بالتلغراف كان أول من يفرح به شخصياً ويساعد عليه . فلم يكتف السفير بذلك وقابل الامبراطور شخصياً وكلمه في الموضوع فأجابه بجواب مبهم اعتبره السفير تطميناً لانكترا حتى ان بعض الحاضرين توجس خيفة وظن ان الامبراطور خاذل المشروع ودي لبس اذا احتاج لتعصيده ولكن الامبراطورة اوجيني لقرايتها بدي لبس واهتمامها طبعاً بنجاحه ما زالت بالامبراطور حتى فاه لها بما في ضميره وطمئنها

بان المشروع لا بد وان يتم فهدأ بالها وأمرت بان يعرض عليها كل ما يتعلق بهذا الموضوع لتقف على جميع ما جريته مما يدل على كبير عنايتها به وبعد انصراف السفير بقي الامبراطور مع مدير السياسة المسووفينل وتكلم في هذا المشروع بما يفيد استحسنانه له وعزمه الا كيد على أن يعيره التفاته ويعمل على تحقيقه وأمره بان يكلف سفيره بلوندره الميسو والويسكي — وهو الذي كان زار مصر في عهد محمد علي ووافق على الفكرة كما سبق بأن يكشف الحكومة الانكليزية بالامر ويعرب لها عن اهتمام الامبراطور شخصيا به واعداد بالتكلم بهذا الخصوص مع ذوي الحل والعقد بانكلترا حين وفوده اليها قريبا مع الامبراطورة لزيارة الملكة وكان الامبراطور مغرما بمثل هذه المشروعات فقد كان له مثلها حينما كان مسجوناً بقلعة الهام من أعمال فرنسا (١)

وقد كان مركز انكلترا وفرنسا في هذا الموضوع من أخرج المراكز لانه جاء في وقت كاتتا متفتحين فيه وزالت في الظاهر على الاقل وجوه الخلاف بينهما وكانت جنودهما تحاربان كتفا لكتف في القرم ضد روسيا فكان من

(١) لما كان البرنس لويس نابوليون قبل ان يصير رئيس جمهورية فرنسا وامبراطورها مسجوناً بقلعة الهام اشتغل في سنة ١٨٤٢ بمسألة توصيل المحيطين ببعضهما بامريكا بقنال بحري يفصل امريكا الشمالية من امريكا الجنوبية ويمر بجيرة نيكاراچوا وصادف أن مر به ضابط بحري كان متوجها لأمريكا الوسطى فكلفه بدرس هذا المشروع فدرسه وقدم له البيانات اللازمة له فوضع لويس نابوليون مذكرة يوضح فيها أهمية الموضوع وفي سنة ١٨٤٦ ورد له خطاب من وزير خارجية حكومة نيكاراچوا يفيد ان حكومته اصدرت قرارا في ٨ يناير سنة ١٨٤٦ بمنح البرنس تفويضا مطلقا لتأسيس شركة بأوروبا تتولى هذا العمل وتسمية القنال الذي سيعمل قتال نابوليون . فطلب البرنس من الحكومة الفرنسية ان تسمح له بالسفر لأمريكا للقيام بهذه المهمة ولما لم تحبه تمكن من الابحار لانكلترا على نية التفرغ لتنفيذ هذا المشروع والتوجه لأمريكا لولا أن حدثت ثورة سنة ١٨٤٨ بفرنسا فقلبت شكل حكومتها ورفعت البرنس لويز نابوليون لرئاسة الجمهورية ثم للامبراطورية وشغله الملك عن التجارة ولكن لم يصرفه عن تعضيد كل مشروع من هذا القبيل ومن حسن حظ دوليسبس ان كان الحاكم بفرنسا رصيفاً سابقاً له في مثل هذه الاعمال

صالحهما ان لا يحصل بينهما ما يوجب الفتور في العلاقات أو يكدر صفاءهما الودي فكان كل منهما يجتهد ما استطاع في ان لا يكون من جهته فصم عرى الوداد ولكن مصلحة انكسرت الحقيقة تأبى عليها ان تنخدع بمثل هذه الظواهر وتمسك بالعرض وتترك الجوهر وقد بنت سياستها منذ امتلكت الهند وورثت سيادة البحار والتجارة في العالم على ان لا تدع نفوذاً لغيرها في طريقها فلم يكن من المعقول مع كل ذلك أن تسكت وتترك الامر يتم ضد مصالحها لمجرد المحافظة على ظواهر مودة لا ترجح منها بقدر ما تخسره اذا نفذ المشروع فعولت على أن تعمل سرا لاحباط المشروع بالاستانة وبالقاهرة وتحافظ في الظاهر على مودتها مع فرنسا حتى اذا نفذ كل ما في وسعها من الحيل لاحباط المشروع بالطريقة السرية لا تجدد بداً من الظهور في الميدان والمجاهرة بالعدوان فأوحت الى سفيرها بالاستانة اللورد سترانفورد بان يستعمل نفوذه لدى الباب العالي ورجال الدولة لاسقاط المشروع ورفضه وبأن يجعل الكلام من عندياته لا باسم دولته وكان استرانفورد المذكور ذا سلطان قوي على الصدر الاعظم مصطفى رشيد باشا حتى ان أهل الاستانة كانوا يلقبونه بالسلطان سترانفورد وكانت الدولة العلية في ذلك الوقت مشغولة بحربها مع الروس في القرم وكان الانكليز والفرنساويون يظاهرونها على الروس وكانت تعرف المنافسة بين الدولتين بخصوص هذه المسألة ورغبات كل منهما فيها وهي لا تود اغضاب احدهما فعولت على سياسة التسوية . ولكن دوايس كان يتقد نارا ويتعجل بكل ما في وسعه ولا يطبق الصبر على التطويل . وبني خطته على ما اكتسبه من التجارب السياسية من أن الشئ اذا عرض على الدول بصفة نظرية يكون عرضة للاخذ والرد وقما يتم في أمره رأي نهائي قبل فوات السنين الطويلة أما اذا قدم للنظر بصفة عملية كان اقرب الى التصديق وأدعى الى الموافقة لان الدول تعده أمراً مقضيا وما التصديق عليه الا ليكون عملاً قانونياً فقط وعلى

ذلك عول دولسبس على اتباع هذه الخطة واقنع سعيد باشا بها ودأب على
الاخذ في العمل والسير فيه الى الامام بصفة انه يحضر المقايسات ويعمل
التجارب وقد أفلح في هذه الخطة التي كانت ولا تزال السر
في النجاح

فسافر الى صحراء السويس مع لينان وموجل بك لاستلام موضع القنال وعمل
التصميمات والمقايسات وتقدير النفقات ولما عاد الى مصر قدم لسعيد باشا لائحة
بالتعليمات التي رأى اصداها للمهندسين المذكورين للسير عليها في عملهما
المذكور وما قاله لهما انهما اذا اختلفا في أمر يدي كل منهما رأيه والاسباب
التي يستند عليها . ثم استأذن سعيد باشا في السفر للاستانة ليستعجل التصديق
على فرمان فوافق سعيد باشا وسلمه كتاباً للصدر يقدم له فيه دولسبس ويرجوه
ان لا يؤخره . وأفهمه ان ذلك لانه سيحتفل بعد قليل بأول عيد ميلاده بعد
توليته ويود ان يراه في ذلك العيد وعلى ذلك أبحر دولسبس للاستانة في ٢٧
يناير سنة ١٨٥٥ وكان في غضون المدة التي مضت بعد صدور فرمان يسعى
قنصل الانكليز بطرق غير محسوسة في ارجاع سعيد باشا عن رأيه في القنال .
ولكن سعيد باشا أراد ان يقطع الالسنه وكان يطلب من كل من يعترض
على المشروع ان يقدم اعتراضه له بالكتابة حتى يعرضه على محكمة الرأي العام
التمدن وكان القنصل لا يمكنه ذلك للتعليمات الصادرة اليه من دولته بان
لا تكون معارضته رسمية ولا باسم دولته وكلم مرة بعض القناصل سعيد باشا في
هذا الموضوع وقال باستحالة ايجاد المال اللازم للمشروع فاستشاط غضباً وقال
اذا أعوزنا المال ولم نجده في البلاد الاخرى صرفت على المشروع من مالي
فعندي والحمد لله نحو ٥٠٠ الف ريال متوفرة في خزائني غير ما يتوفر في المستقبل
وغير ما تقدمه لي امتي وقت الطلب مساعدة على انجاز المشروع وليس هذا
بالقليل .

وكان قنصل فرنسا بعكس ذلك يشجع سعيد باشا على عمله ويهتبه به وكذلك قناصل باقي الدول وصادف أن أهدي امبراطور فرنسا نيشانا الى سعيد باشا فأرسل له خطاب شكر على هديته ذكر له فيه العلاقات التي تجمع البلادين ببعضهما من قديم الزمان وانه توثيقاً لما قد عهد الى رجل من أبناء فرنسا أبنت يؤولف شركة تصل بين البحرين وتدنى ما بين الحافقين وأمل منه مساعدته على اتمام هذا العمل الجليل الجزيل الفوائد على جميع البلدان

وكان ذي لسبس قذى في أعين رجال انكلترا بمصر فلم يدعوا وسيلة لتغيير سعيد باشا عليه الا استعمالوها حتى أنهم طلبوا من سعيد باشا مرة أن يقابل المسترمورى الذي كان قنصلاً جنرالاً بمصر في عهد عباس باشا الاول ثم نقل الى بلاد المعجم وكان عدوا لدودا لسعيد باشا ومعينا لعباس باشا عليه حتى استحكمت حلقات الكراهة بينهما وكان لا يطيق أن يراه فتردد سعيد باشا في اجابة الطلب فاوهموه بأن حكومة انكلترا تعد عدم السماح بمقابلته مع ما يلاقيه دي لسبس من الاكرام والحفاوة اهانة لها لا تصبر عليها (١)

(١) ولقد قص حكاية هذه الحادثة دي لسبس في مذكراته فجاء فيها.. ان قنصل انكلترا طلب من سعيد باشا ان يقابل الموسيو موري خاول سعيد باشا ان يتخلص من هذه الزيارة لشدة كراهته له وقال لدي لسبس لأدري بأي وجه يطلب هذا الرجل ان يقابلني فما زال دي لسبس يرجوه ان لا يخرج احساس القنصل برفضه مقابلة موري فاجابه سعيد باشا أنك لا تدري ماذا فعلوا ليحملوني على قبوله فانهم لم يدعوا بابا للايهام والتعريض الا قرعوه حتى أنهم وصلوا لتفريسي بان حكومة انكلترا تعتبر رفض مقابله مع ما أبدية لك من الحفاوة إهانة لها فاجبتهم بان حفاوتي لك ليست لكونك فرساويا أو بصفتك قنصلاً بل بصفتك أصدق صديق لي من قديم وائي لم أبالغ في الحفاوة بك بل لو كان بالقلعة محل فسيح لائق بك لاسكتك بجواري وشاطرتك السكنى بدلا من سكنك منفرداً . فاجابه دي لسبس ان ما قاله مولاي سبب لان أرجوه بان لا يرفض المقابلة التي يطلبها قنصل انكلترا لان في ذلك خدمة للمشروع الذي يهمنى واذا كان لدى دولاي ضغينة ضده فلا أطلب منه إلا ان ينساها ومن في منصب عال كمولاي لا ينبغي ان يظهر حقه

وقد فأت حكومة انكلترا ان الفرق بين الرجلين كالفرق بين العدو والصديق أو بعبارة أخرى بين السماء والارض وهذا مثل من أمثال كثيرة مما كانوا يستعملونه لتغييره عليه ولكنه كان لا يربأ بها بل كان يزداد تمسكا بدي لسبس ويريهم انه مقصر في حقه وانه لو استطاع اسكانه معه في سرايه لفعل لانه اصدق صديق له من الصغر

وصل دولسبس الاستانة فوجد ان وزراء الدولة موافقون مبدئيا على المشروع ولكنهم في حيرة كما قلنا لان اللورد ستراتفورد سفير انكلترا أظهر استياءه الشخصي من الموافقة عليه وبذل مالديته من الوسع لهم على رفضه فقابل دولسبس الصدر الاعظم بواسطة سفير فرنسا وبلغه رسالة سعيد باشا وسلمه كتابه فقبله منه قبولاً حسناً ووعدده خيراً وأسرده حقيقة الامر فجأبه دي لسبس بأنه لم يأت الاستانة كفرنساوي ولا يتكلم عن حكومة فرنسا ولكنه رسول سعيد باشا وينطق بلسانه ويؤدي مأمورية كلفه بها ولم يخطر ببال سعيد باشا أن يكون العمل فرنساويا ولا نمساويا ولا تابعا لاي دولة أجنبية ولكنه عمل مصري عثماني بحت وقد سبق ان انكلترا طلبت من والي مصر انشاء خط حديدي بين مصر واسكندرية بدون توقف على تصديق الدولة فأجابها الى طلبها وقد كان في استطاعة والي مصر الآن أن يعمل هذا العمل الجديد بدون استشارة الدولة قياساً على السابقة ولكنه لزيادة احترامه للدولة وشدة تعلقه

لاحد فرما كان هذا الاظهار مدعاة لتعطيل مصالح كثيرة ولست اطلب من مولاي ان يحب مستر موري أو يصفح عنه فسكت سعيد باشا وغير الحديث كعادته حينما يصادره أحد بما يخالف رأيه ولكنه كان كثيرا ما يرجع بعد ذلك للتفكير في الامر وللصواب وحصل ذلك فعلا في هذه المرة وقابل موري في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٥٤ قال دي لسبس ورايته بعد الممايلة فقال لي لا تعطني يدك فاني لأضع اليوم يدي في يد صديق بعد ان كانت في يد عدو وقال مارأيك وقد قابلته وخاطبته بكلام لم يمس له القلب ولا يصيب له من الحقيقة فما أشبهني اليوم برجال السياسة ا

بعرش متبوعه أبي إلا أن يعرضه عليه وهو يؤمل أن يقدر رجال الدولة احساسه هذا وشعوره حق قدرهما ويصدقوا علي فرمان خصوصاً اذا روعيت الفوائد الجمة التي تعود على مصر والدولة من اتمام هذا العمل الجليل لاسيما ولم يبد من حكومة انكلترا أي اعتراض على هذا المشروع بصفة رسمية وكل ما يديه سفيرها هو من عندياته لانه من الناس الذين تساطن عليهم كره كل شيء ينسب الى فرنسا فيقاومون كل مشروع لا نزاع في فائدته لا بسبب غير ان القائم به فرنساوي . ولا يخفى ما في الانصياع لرأي مثل هذا السفير من الخط بكرامة الدولة والمساس بشرفها واذا وضع ارضاء سفير انكلترا في كفة وارضاء والي مصر الساعد الامين للدولة في كفة أخرى فأيهما يرجح ؟ ولماذا تكون اشارة سفير دولة أجنبية أمرا يجب اتباعه بينما لا يعبا بنصائح سفير دولة أخرى قد عرفت الدولة أن امبراطورها يود تحقيق المشروع للفوائد التي تعود على تجارة بلاده منه ولكنه أبي أن يتدخل رسميا في المسألة حتى لا تخرج من طورها الطبيعي الذي لا يصح أن تعداه أي اعتبارها مسألة داخلية صرفة بين التابع والمتبوع لاحق لدولة أجنبية أن تتدخل فيها . فكما راعى جلالاته الحيادة في ذلك أليس من الانصاف أن يسلك غيره مسلكه ويترك لرجال الدولة حرية العمل بدون مؤثرات خارجية . وقد وافق الصدر الاعظم على هذا القول غير انه لاحظ أن قياس مسألة القتال على السكة الحديدية قياس مع الفارق ووعدده بأن الامر سيتم كما يرغبه سعيد باشا الذي يعترف بجليل خدماته للدولة ونال دي لسبس شرف المشول بين يدي السلطان فأعاد على مسامحه مقاله للصدر فنال منه كل رعاية والنفات وأمر بدرس المشروع وسرعة نهو هذه المسألة . وفي يوم ١٩ فبراير سنة ١٨٥٥ أرسل دي لسبس الى الصدر الاعظم خطابا ومذكرة لعرضها على مجلس الوكلاء يعيد فيها مزايا المشروع وانه يأسف أن يكون العائق الوحيد لتصديق الدولة بعض اعتراضات شخصية أبداها

سفير دولة أجنبية من شأنها الخط من كرامة الدولة وسمعتها لو انصاعت لها لأنها تدل على تدخل فعلي في شؤون السلطنة وان له من غير رجال الدولة على شرف أمهم ومصلحها أن لا تؤثر هذه الملاحظات على آمال والى مصر المملوءة حمية لملته واخلاصه لدولته وسلطانه

وفي يوم ٢٣ فبراير انعقد مجلس الوكلاء وكانوا مستعدين للمواقفة على فرمان لولا ان انقض عليهم اللورد ستراتفورد وأخرج لهم من حقيقته صورة كتاب قال ان حكومته أرسلته لفصلها بمصر تأمره فيه ان يبلغ واليها أن هذا العمل قد لا يمكن تنفيذه فالاولى ان يرجئ التصريح به الى ان يعرف رأي الدول التي من ينهن من يتمس هذا المشروع مصالحهن .

فلما اطلع الوزراء على هذه الافادة اضطربوا وتقلب عليهم ستراتفورد بنفوذه وقرروا الاستعلام من سعيد باشا عن ذلك وعن بعض أشياء آخر تفيد في درس المشروع وكانت سياسة التسويف والتطويل هي التي عول عليها اللورد ستراتفورد بعد ان عجز عن حمل الوزراء على رفض المشروع للمرة ولم يكن رجال الدولة يطلبون غير ذلك وكان دي لسبس معتقداً ان في هذه الجلسة تم المسألة وينال التصديق ويرجع به الى مصر ولكنه لما قابل الصدر الاعظم وقص عليه ما حصل أجل سفره وفي يوم ٢٤ فبراير كتب الى الصدر الاعظم كتاب احتجاج يقول فيه انه لا يفهم معنى لهذا التطويل وللاستعلام من مصر عن أمور في امكانه ان يبدئها وهو بالاستئانة وأعاد ذكر جميع ما حصل من الاول للآخر وتساءل عما هي تلك المسائل الغامضة على رجال الدولة فيجب عنها وهو لم يحضر الا لثل هذه الغاية وهو أدري بالمسألة وكل ما يتعلق بها ممن عداه ووجوده يغنى عن الاستعلام من مصر وتضييع الوقت بدون فائدة وطلب منه ان يعرض كتابه على مجلس الوكلاء ليعيدوا النظر في المسألة وأيد سفيراً فرنساً والنمسا طلب دي لسبس وكما الصدر وعالي باشا وزير الخارجية في الامر وفي ذات

الليلة كان دولسبس مدعوا عند اللورد ستراتفورد نفسه فكله في هذا الشأن فقال له اللورد ان ما تقوله عظيم جداً ولا شك انك لو نجحت في مشروعك تحرز نفراً كبيراً ولكن لا أظن انه يمكن تنفيذه قبل جيل وأما الآن فالوقت غير مناسب لهذا العمل فاجابه دي لسبس بأنك ترى الوقت غير مناسب لانك لا تريد ان يتم هذا العمل الجليل وأما أنا فأرى الوقت أنسب زمن لي لاني أريد اتمام هذا العمل الذي يحرزني مجداً كبيراً على ما نقول وليس لي فائدة من ارجائه الى مابعد مائة سنة أكون مت في أثنائها ولا أتفع بثمره عمل اعتقد تمام الاعتقاد امكان اتمامه وتحقيق أمني فيه . فلذلك أعذر اذا تلهفت على نهوه وكان يجب ان تكونوا أكثر تلهفاً مني عليه وما زال يكلمه واللورد ستراتفورد يظهر له انه لا يعرف الموضوع الا بوجه عام ولم يقف على كل التفاصيل وادعى ان قنصل دولته بمصر لم يبلغه صور المستندات المتعلقة بهذا الشأن وانه لا ينبغي سوى ان يستفيد ويعرف الحقائق وطلب من دي لسبس ان يرسل له هذه الاوراق ليطلعها ويردها اليه وعرض له في أثناء الحديث ان الاليق لخطارة المسألة وعلاقتها بصلة انكترا ان تنقل المفاوضة فيها الى لندره فكتب له دي لسبس في ٢٦ فبراير كتاباً ومعه صور المستندات التي اطلع عليها قنصل انكترا بمصر قبل كل انسان حتى قنصل فرنسا نفسه بسط له فيه المسألة ومزايا المشروع وما أراده سعيد باشا من جعل المشروع مصرياً محضاً فكما انه لم يرض ان يصبغه بأي صبغة سياسية أو ينسبه لاي دولة أجنبية كذلك لا يرضى البتة بأن يجعله انكليزياً بنقل المخبرة فيه الى لندره هذه هي ارادته التي يجب ان يحترمها كل انسان ويعذره عليها كل من يعرف معنى حب الوطن وكرامة النفس وان سعيد باشا يعلم علم اليقين علائق الود الا كيد الذي بين فرنسا وانكترا الآن فلم يخطر بباله مطلقاً وقت تفكره في هذا المشروع ان يفتح باباً سبق سده للخلاف بين الامتين ولذلك يسوءه ان يرى عملة مثيرة للتنافر وهو لا يريد

ان يصدق ان انكلترا التي تظاهر الترك ضد روسيا في حربها الحالية انتصاراً للحق وحفظاً للموازنة بين الدول ومحافظة علي كيان الدولة العلية تقف الآن في سبيل عمل نافع لجميع الامم وتناقض بعملها كل هذه المبادئ الشريفة التي تحارب لاجلها ونخم كتابه بشكره على انه فتح له مجال الكلام معه في هذا الموضوع ووعدته بان يمر عليه في غده لمعاودة الكلام فيه وأكد له ان قنصل انكلترا لم يقدم لغاية ١٧ فبراير أي اعتراض من قبل حكومته على المشروع كما جاء في خطاب وصله من مصر — فاجابه اللورد استراتفورد يوم ٢٧ فبراير بانه يشكره على خطابه والاوراق المرسلة معه ويرجوه ان يوجّل ليوم آخر زيارته التي وعده بها لان عنده من الاشغال مالا يسمح له بمقابلته في الموعد المضروب وكرّر له ان المسألة خطارتها محتاجة للبحث ولذلك طلب الاستئارة فيها كما هي عادته في جميع المسائل الهامة التي لها علاقة بمصالح اكثر من دولة وتخلّب العقول بفوائدها النظرية وتنشعب الآراء فيها من وجهتها العملية وطلب منه أن يعذره اذا لم تسمح له وظيفته السياسية بالافاضة بأكثر من ذلك فان حريته الشخصية محدودة بواجبات وظيفته الرسمية . ولاعتقاد دي لسبس ان الغرض الوحيد لستراتفورد هو التسوية والتطويل وأنه مرفض مقابلاته في اليوم الذي قال له عليه الا لهذا الغرض كتب له كتاباً آخر في ٢٨ فبراير يفصل فيه ما تجنيه فرنسا وانكلترا من سياسة الوفاق وان الخلاف لا ينتج سوى تغيير القلوب ولا مصلحة لاحدهما فيه وان المسألة على أي وجه قلبتها ليس فيها ما يوجب ان يختلفا عليه لان انكلترا لا غرض لها على ما تقول الا ان تضمن طريقها للنهيد وفرنسا يهمنها ان مصر لا تمتلكها دولة أخرى فبفتح قناة السويس وجعله عاماً لجميع الدول وبضمان حيادته ينحسم كل اشكال وتضمن انكلترا طريقها وتأمين فرنسا تطلم الغير لمصر واحتمال الاغارة عليها وما زال يسهب في هذا المعنى ولكنهما السياسة تعني وتضم .

وفي يوم ٢٧ منه اجتمع مجلس الوكلاء وعرض عليهم الصدر خطاب دي لسبس وصورة الخطاب الذي أرسله الى اللورد ستراتفورد فاجمع رأيهم على ان لا لزوم لطلب معلومات جديدة من مصر وتحقق لهم ان ستراتفورد لا ينبغي سوى التسوية وان دولته لم تعترض رسميا على هذا المشروع المعلوم لديها من قبل توقيع سعيد باشا على فرمان وكادوا يصرون قرارهم بالتصديق لولا ان اللورد ستراتفورد طلب اليهم ان لا يعجلوا بالتصديق قبل ان يأتيه رد الخطاب الذي أرسله مستعجلا لدولته

وفي صباح يوم ٢٨ اختلى السفير المذكور بالصدر الاعظم نحو ثلاث ساعات وحاول الاثنان اقناع باقي الوكلاء بوجوب رفض التصديق رفضا باتا فلم يوافقوهما وبعد أخذ ورد طويلين استقر الرأي على تشكيل لجنة من ثلاثة من كبار رجال الدولة يبحثون مع دي لسبس في تحوير شروط فرمان فلم يقبل دي لسبس الدخول في هذا الفخ لانه متأكد ان الغرض منه دفن المشروع واضاعة الوقت في الجدل وقبح باب هو في غني عنه ولا يعلم غير الله ما يضمرونه من الحيل السياسية واحتج بان الشروط وضعها صاحب الشأن وعرضها على ديوانه بمصر فاقرها وبلغها الوكلاء الدول فلن يبق هناك وجه للمناقشة فيها خصوصا وان ذلك خارج عن دائرة مأموريته فوافق الصدر الاعظم ظاهرا على الفكرة ورمى على زملائه انهم هم الذين اقترحوا ذلك فقال له دي لسبس انه لا يكفي أن ترمي المسؤولية على غيرك لتتخلى عنها وهي في الحقيقة واقعة عليك أمام دولتي فرنسا والتمسا اللتين تعرف ميلهما لاتمام هذا العمل الجليل وامام سعيد باشا الذي لا يزال خادما أميناً للدولة والملة . وختم قوله بانه لا يمكنه الانتظار بالاستانة زيادة عما مضى ولديه بمصر من الاشغال ما يستدعي رجوعه اليها وانه على كل حال مسرور من انه أتيح له أن يفهم المسألة لرجال الدولة على حقيقتها وانه يود مل سرعة نهوها على ما يحب سعيد باشا فطيب الصدر الاعظم خاطره ووعدوه

بأن المسألة تتم قريباً . ولما يئس دي لسبس من الحصول على التصديق ووجد أنه ليس من مصلحته زيادة الإقامة فضل أن يترك الأمور تجري في أعنتها . واكتفى بجواب حصل عليه من الصدر برسم سعيد باشا اعتبره مقدمة للتصديق يقول له فيه أن رسوله دي لسبس حضر ووجده كما وصفه وزيادة أهلاً لكل حفاوة وإكرام وأنه قابله عدة مرات وفاوضه فيما جاء من أجله وسهل له المثول بين يدي جلالة السلطان ونال منه الحظوى وحسن الالتفات وإن مسألة القنال كثيرة الفائدة ولها من الأهمية ما يستدعى التأمل فيها وهي موضوع بحث مجلس الوكلاء طبقاً لإشارة جلالة السلطان ويؤمل أنه عما قليل تنتهي مفاوضة المجلس ويصير تبليغ النتيجة إليه . وأبجد ولسبس إلى مصر معلقاً الآمال بقرب الفوز ولكنه لم يكن يعلم ما يخفيه له خصمه العنيد اللورد ستراتفورد فإنه ما صدق أن دي لسبس سافر وخلا له الجو حتى دبر حيلة جديدة بانفاقه مع الصدر فاوحيا إلى كامل باشا — من وجوه رجال الدولة وصهر سعيد باشا — أن يكتب له كتاباً خصوصياً يهول له في الأمر ويبقى في قلبه الرعب من هول ما يحقق به من انكترالو تم المشروع الذي يطلبه مع ما فيه من قبح باب الكيد وتخويل الأجانب حق ملكية أجزاء من أرض الدولة خلافاً لقوانينها ويناشده أواصر القربى وأواخي المصاهرة والوطنية الصادقة وما عليه من واجب الطاعة لمولاه السلطان أن يعدل عن ذلك ويصرف دي لسبس بالتي هي أحسن وما زال يخوفه بالعواقب الوخيمة التي تجم عن عدم قبول مشورته للدولة ولمصر مما تأباه وطنيته عليه إلى غير ذلك من مثل هذا الكلام المؤثر والإيهام الكبير وظنوا أن كتاباً مثل هذا من صهر لصهره كاف للتأثير على سعيد باشا ولم يكن يخيل لهم أن دي لسبس أصبح ظلاً لسعيد باشا وشخصه الثاني ومستودع أسرارهم ولا يخفى عنه شيئاً فلما جاء الكتاب استشاط سعيد باشا غضباً وأطلع دي لسبس عليه وعرف سر المسئلة وأراد أن يجاوب على هذا الكتاب بما يمليه عليه غضبه .

ودهاء دي لسبس وأن يحمل دي لسبس الرد بنفسه
ولكن جاء كتاب آخر من كامل باشا يضرب فيه على نفس النغمة
ويعزز ما قاله في الاول وزاد عليه أن قوة أنكلترا لا يستغنى بها وماذا يعمل
لو وجهت عليه أسطولها بعد انسحابه من البحر الاسود فأولى به حفظاً لبلاده
وخدمة لسلطانها ان لا ينضبها ولا يلقي بنفسه في أحضان دولة فرنسا التي دلت
سوابقها على طيشها وخفتها ولا تستقر على حال فحكومتها على الدوام كرهشة
في مهب الريح كل يوم هي في شأن ورجالها في تغير مستمر وامبراطورها الحالي
تحت رحمة رصاصة واحدة يطلقها بعض الثائرين عليه فينتهي عهد الامبراطورية
ويثل عرشها فيصبح اذ ذاك ولاعاصم له من غضب الانكليز ولا من شفيع
فما ورد هذا الكتاب واطلع عليه دي لسبس اخذته الغيرة على بلاده
وكبر عليه أن يسمع عنها مثل هذا الطعن وكان يبلغ في كل يوم جميع ما يحصل
لاصدقائه ولسفير فرنسا بالاستانة ولحاشية الامبراطور ورجال حكومته ليكونوا
على علم تام يومياً بما جريات الحوادث فلما وصلهم خبر هذه المساعي السرية
وعلموا بفحوى هذه الكتب الخصوصية قام سفير فرنسا بالاستانة وقعد
وكلم السلطان بما حصل وبان الامبراطور لا يصبر على اهاتة بهذه الصفة
وعلى أن يعاب في حقه وحق بلاده بمثل هذه العبارات الجارحة وطلب تحقيقا
وترضية وظهر من التحقيق ان ستراتفورد هو الموحي والصدر المملي للجواب فعزل
الصدر ترضية لفرنسا وعين بدله عالي باشا ولم يبق كامل باشا بوظيفته الا
اكراما لخاطر صهره سعيد باشا

وهذا ثاني فوز لدي لسبس بعد فوزه الاول بنيل فرمان — ولما بلغه
خبر عزل الصدر قال مازحاً هذا أول غريق في مياه القنال وكان سعيد باشا
في اثثناء ذلك ساخطا كل السخط على صهره وعلى مصطفى رشيد باشا الذي
يتهمه بأنه سلب أباه كثيراً من الاموال حينما كان سفيراً بباريس وكان يعمل

دائماً ضده وصادف ان جاء مصر ضابط من قبل وزير الحربية العثمانية ليطلب اعانة وخيولا للجيش العثماني وغلاماً فقال له سعيد باشا لو كنت جئتني من قبل الصدارة ما قبلت حتى مقابلتك ولكنك وقد جئت من قبل وزير الحربية الذي كان موافقاً لرأبي في فتح قنال السويس فانه لا يسعني الا تلبية الطلب وتسهيل مأموريتك.. وما تطلبه الله الحمد جاهز واني مستعد لتقديمه وتقديم اكثر منه فساغر بسلام الى بلادك واقري حكومتك مني السلام وقل لم اني متفان في حب بلادي وسلطاني وفي مرضاته ابيع لحد طربوشي . واني منتظر وصول المركب التي يرد عليها التصديق على فتح القنال لاشحن عليها الاشياء المطلوبة . وأمل على كاتب سره بحضور الضابط العثماني جواباً . لكامل باشا قال له فيه... انك كالمصاب بالحصى فكما لا يجوز أن يعطى دواء للمحموم في اثناء نوبته فانا لا ألام اذا لم اجاوبك وانت في غليانك ونوبتك ثم ذكر له انه قبل كل شيء عثماني مصري لا يلقى بنفسه في احضان فرنسا ولا غيرها وكان يود أن يكونوا بالاستانة كمثله وانه لم يرد فتح القنال الا للفوائد التي تعود منه على مصر وما تحوزه الدولة من المجد والفخر ولم يأذن به بتأثيرات أى دولة اجنبية كما يتوهمون وانه يعتقد أن القنال مفتوح لا محالة ان لم يكن في هذا الوقت ففي غيره في القريب العاجل وربما اكترت الدولة او مصر على فتحه فلماذا لا تقمعه هي من الآن بشروط تضعها قبل ان تكره على عمله بدون شرط ولا يكون بيدها من الامر شيء . ولا أقول شيئاً عما خوفتني به من اساطيل انكلترا فهذا ناتج من حماك عافاك الله منها وأما ما تذكر من ان عملي يسخط السلطان علي فلا اصدقه ولو كان صحيحاً لفوضت أمري الى الله وآثرت اتمام هذا العمل الجليل مؤملاً ان يفيء السلطان الى الحق بعد برهة من الزمن ويرجع لنفسه فيجديني من أطوع ولاته واخلصهم لعرشه فيعفو عني . وختم الكتاب بانه لو استمر على مكابته بهذه الصفة يكون مضطراً لقطع العلائق معه.

ولما حصل المقصود وفاز دي لسبس بعزل رشيد باشا صنيعة ستراتفورد وكان موجيل ولينان قد جاسا خلال صحراء البرزخ وأتما تصميمات والمقايسة وقدرت للنققات ١٦٦ من الفرنكات ولهو العمل ست سنوات وقدم دي لسبس تقريراً الى سعيد باشا في ٣٠ ابريل سنة ١٨٥٥ ، بالاعمال التحضيرية المقتضى تكليف موجيل ولينان بها وطلب منه أن يسلمه أصل فرمان الموقع عليه منه وكان بقى تحت يد سعيد باشا كما أسلفنا ليسافر الى فرنسا لطبع هذه المستندات وتقارير المهندسين واتخاذ التدابير اللازمة لتهيئة الرأي العام بأوروبا لانفاذ المشروع

ومن ضمن ما في التقرير انه تم الاتفاق بين سعيد باشا ودي لسبس على ان عدد حصص التأسيس لا يزيد على مائة وانه تقدمت قائمة بستين ذاتاً بمنحون ستين حصة منها اعتمدها سعيد باشا وصرح لدي لسبس ان يتصرف في الباقي لمن يخدمون المشروع ويؤيدونه ويقدم له قائمة بأسمائهم لاعتمادها فوافق سعيد باشا على هذا التقرير في ٣ رمضان سنة ١٢٧١ - واعتمد التعليمات التي تضمنها للسب في العمل وسلم دي لسبس في اليوم المذكور أصل فرمان وكتب عليه حاشية تعريبها :

« بما ان الامتياز الذي أعطى لشركة قنال السويس العامة يجب أن »
« يصدق عليه جلالة السلطان فها أنا أرسل اليك هـ هذه الصورة لتفظها »
« لديك أما عن الاعمال المتعلقة بحفر قنال السويس فلا يبتدأ فيها الا بعد »
« تصريح الباب العالي »

ولكي يقطع حجة انكثرا بخصوص السكة الحديدية التي كانت تلح في طلبها بين القاهرة والسويس وكانت ترميه بانه يسوف انجازها تأثراً بإيعازات فرنساوية أمر سعيد باشا بإنشائها على نفقة مصر وعقد اتفاقاً مع محل بريجس وشركاه الانكليزي على توريد القضا ان اللازمة وكلف المسير موشليه المهندس بملاحظة

انشاء الخط المذكور . وأبحر دى لسبس لفرنسا في ١٩ مايو سنة ١٨٥٠ وقابل قبل سفره قنصل انكلترا وتكلما طبعاً في مسألة القنال فأكد له انه لم يصله من دولته أى رد بخصوص هذه المسألة مع انه يلزمها ذلك من مدة وأمل ان سفره لا ورر با يفيد في ازالة الالهام التي تحوم حول هذا المشروع خصوصاً وقد صدر الامر بعمل الخط الحديدي فلم يبق لانكلترا حق في التخوف والاعتراض وكان هذا الكلام بحضور اللورد هادو Haddo نجل اللورد ابردين الشهير.

سافر دى لسبس ومن حسن حظه ان وزير خارجية فرنسا في ذلك الوقت كان الموسيو والويسكي وانتصاره للمشروع لا يخفى . ان الامبراطور على ما رأينا من الميل لتعظيمه والامبراطورة تود تحقيقه وان الموسيو توفيل الذي كان مدير السياسة بوزارة الخارجية تعين سفيراً بالاستانة وهو أعرف الناس بأفكار حكومته وأمبراطوره وزد على ذلك ان كثيرين من كبار الرجال ذوي الرأي والنفوذ استمالهم دى لسبس ووعدوه بنصرتهم ومساعدته ما استطاعوا وبواسطة هؤلاء الرجال قد وصل لمعرفة آخرين بالبلاد الاخرى لم يرضوا عليه بالمساعدات النافعة الممهدة لنجاحه .

وصل دى لسبس الى باريس في اوائل يونيه سنة ١٨٥٥ وقابل الامبراطور فشجعه وطمنه واتفقا على أن يزود السفير الجديد بالاستانة بالأوامر اللازمة لان يلزم الحياد ما دام زميله الانكليزي ملازماً له والا فهو حر في العمل لنيل تصديق الباب العالي . ثم اشار الامبراطور على دلسبس بالسفر للوندرة لاكتساب الرأي العام بها وليبدأ بالتعرف بجريدة التيمس لتكون من انصاره او على الاقل لاله ولا عليه . وليفاوض رجال الحل والعقد شخصياً ويعتمد عليه في جميع الاحوال فسار على ما رسمه له الامبراطور تماماً وبانت طلائع النجاح من قبل ان يبرج باريز فانه قابل مراسل التيمس بها وكان له به سابقة

معرفة ايام كان دي لسبس وكيلًا لفرنسا بمادريد وخدمه إبان ثورة برشلونة
واتفق معه على نصره مشروع

وقابل دي لسبس ياريس البارون روتشله وكان خدمه ايضاً بمادريد
وسأله عن مشروعه فقصة عليه فاستحسنه وسلمه كتاباً لجله بلوندره يوصيهم به
وبمشروعه الذي لا يشك في اهميته وفائدته . وقد عرفه الموسيوتيير بالورد
اشبورتون Ashburton أخى المالى الشهير بارج فارس لعائلته بلوندره خطاباً
لطيفاً عن القنال ودي لسبس

وبينما كان دي لسبس يستعد للسفر الى لوندره اذ قابل اللورد كولي
سفير انكلترا بباريس وزير الخارجية الفرنسية وبلغه تلغرافاً من ناظر خارجية
دولته - اللورد كلارندون Clarendon - يكفه فيه باخطار حكومة فرنسا
بأن انكلترا ترى مضار كبيرة في ترك مسألة القنال تسوى بين مصر وتركيا
لان ذلك يفتح باباً لوكلاء فرنسا وانكلترا وانصار كل من الفريقين لدس
الدسائس بالاستانة ومصر ولا تيان أمور من شأنها أن تعيد سياسة الجفاء
والخصام التي لا يجب أن يكون لها أثر الآن ولهذا ترى انكلترا تبليغ حكومة
فرنسا اعتراضاتها على المشروع لتقف عليها وتوافقها على عدم تنفيذه . وهذه
هي الاعتراضات :

اولاً ان قنال السويس يستحيل عمله مادياً واذا فرض وكان ذلك
في الامكان فلا يمكن أن يكون عملاً تجارياً ذا ايراد للقائمين به لما يستوجبه
من النفقات الطائلة وعلى ذلك يكون فتحه لغاية سياسية

ثانياً ان مشروع القنال الذي يستلزم عمله وقتاً طويلاً يؤخر ان لم
يكن يمنع اتمام الخط الحديدي الذي طلبته انكلترا من القاهرة للسويس
ولا يخفى ان ذلك مضر بمصالح انكلترا في الهند على ان انكلترا لا غرض لها
مطلقاً في مصر الا أن يكون لها فيها طريق سهل لبوستان الهند والطرود الخفيفة

ورجالها الذين يسافرون للهند أو يأتون منها وهذان شرطان متوفران بعمل
السكة الحديدية وتبعية مصر للدولة العثمانية وتكتفي انكلترا بهما .

ثالثاً ان انكلترا ترى في تعضيد هذا المشروع رجوعاً من فرنسا
لسياسة الجفاء التي لم تحد عنها بشأن المسألة المصرية والتي ظنت انكلترا واملت
ان يسود محلها الوثام والوفاق السائدان الآن بين الدولتين وأن لا تعود أيامها .
نعم قد كان لرجال فرنسا بعض العذر في العمل على سلخ مصر عن تركيا وبناء
سياستها في مصر على الاستعداد لذلك أيام كان رجال كل من دولتي فرنسا
وانكلترا لا يرون طريقة يخدمون بها بلادهم احسن من وقوف كل فريق منهما
في وجه كل مشروع يقدمه الفريق الآخر والسعي لاحباط مساعيهِ وعرقلة كل
اعماله وما بناء استحكامات اسكندرية بمعرفة مهندسين فرنسا وبين طبقاً لتصميمات
وضعت في نظارة بحرية فرنسا الا من نتائج هذه السياسة لضرب سفن تركيا
اذا حملت على مصر ببحراً . وما عمل القناطر الخيرية بمعرفة مهندسين فرنسا وبين الا
لنستعمل حصناً تنق به مهاجمتها برّاً وهذه فكرة عمل القنال لم تأت إلا لتجعل
حائلاً بين بلاد الدولة وبعضها (أي بين مصر والشام) تبني على جانبية
الاستحكامات والطواحي لصد كل قوة تركية تأتي من هذه الجهة وتجعله
في يد شركة من الأجانب يكونون حكومة داخل الحكومة ولا يعلم الا
الله مقدار المشا كل التي تقوم بين مصر وحمله أسهم هذه الشركة بسبب
ذلك ولكن هذا الزمان الذي كانت تجوز فيه هذه الافكار قد فات
وأصبحت فرنسا وانكلترا في وفاق وصفاء متفقتين على المحافظة على املاك الدولة
العلية فلا محل لهذه السياسة الآن ولذلك لا تريد انكلترا ان تنظر للمسألة
من هذه الوجهة وإنما تبحث في المشروع من حيث هو . فمن رأيها ان فتح القنال
نظراً لرداءة مدخل البحر وحالة الارض التي على جانبه يصادف صعوبات
جمة ويستلزم نفقات طائلة لعمله ولا بقاءه صالحاً للزور فيه وانكلترا متقدمة

تمام الاعتقاد أن هذا العمل بهذه الصفة يكلف القائمين به ما لا طاقة لهم به وإذا تم لا يمكن أن يكون عملاً تجارياً إذا أراد يقوم بسد نفقاته . وكان جواب الحكومة الفرنسية أنها لم تتعرض لحد وقتها هذا رسمياً للمسألة وإنما أمرت سفيرها بأن يلزم الحياد في مسألة تراها ذاتية صرفة بين تابع ومتبوع وأنها لم تحد عن سياسة الود والوفاق إزاء انكلترا وأملت أن تحذوا انكلترا حذوها وأن تخوف انكلترا من الوجهة الفنية سيزيله أو يؤيده رأى أهل الفن الذين ينتدبون للنظر فيه من رجال جميع الدول وأن الاعتراض الثاني ساقط من ذاته لأن التصريح بعمل السكة الحديدية من القاهرة للسويس صدر بل وبدئ في إنشائها فعلاً . وتم الاتفاق ظاهرياً على أن سفيرى الدولتين يلتزمان الحياد ولا يؤثران على الباب العالي لا للمشروع ولا عليه

سافر دى لسبس الى لوندرة وقابل وجوه القوم وعليتهم وارباب الحل والعقد وخطب في الجموع ونشرت الصحف كتباً مفتوحة منه لجميع من يهمهم تجارة الشرق من شركات وجمعيات وافراد ولجميع رجال السياسة موضعاً لهم مزايا مشروعه وما يقرب من مسافة ويوفر من نفقات ويبقى من مهالك واخطار وطبع مذكرة بالانكليزية ومثلها بالفرنساوية عن المشروع ارفق بها جميع المستندات واقوال المهندسين ومقايستهم ووزعها على جميع كبار الرجال باوروبا كلها فجاءته الخطابات تتري من جميع أطراف البلاد الانكليزية ومن شركات التجارة والملاحة وفي مقدمتها شركة الهند وشركة الملاحة الشرقية باستحسان المشروع والاستعداد لتعظيمه متى كان تنفيذه ممكناً

أما رجال الحكومة الرسمية وفي طليعتهم بالمرستون كبير الوزراء — والذي ورث عن اللورد شاتام بغض الفرنسيين والخوف من كل شيء يأتي من جهتهم — واللورد كلاراندون وزير الخارجية صرحوا لدولسبس بأنه من المحال مادياً إتمام العمل القائم به وأعادوا تلك الاعتراضات السابقة فرد عليها بما وسعه

المقام لكن عنادهم كان ظاهراً فاراد دولسبس ان يدعو أئمة اهل الذكر باوروبا
 للفصل في الخلاف الفني حتى اذا حكموا بإمكان العمل كان قولهم فصل الخطاب
 وسقطت حجة خصومه ولن تبقى للامة الانكليزية شبهة في المشروع من وجهته
 الفنية خصوصاً وقد اوجد عندهم بعض الشك فيه قول مهندسهم مستفسن من ان
 توصيل البحرين بالطريقة التي يفكرها دولسبس محال وقيام المهندس الفرنسي
 تلابوت الذي كان زميلاً لمستفسن يقول ان الطريق الاسهل والاوفق هو عن
 الاسكندرية فالقناطر بالنيل والمحمودية ثم للسويس عن وادي الطميلات .
 ولا يخفى ان هذين المهندسين كانا اثنين من ثلاثة مهندسين انتدبتهم شركة
 انعامتين لدرس المشروع فلا عجب ان اوجد قولهما بعض الشك في الافكار
 وهذا الذي اراد دولسبس ان يزيله فكتب الى حكومات الدول الاوروبية
 فرنسا وانكلترا والنمسا والمانيا وايطاليا واسبانيا وهولابدا والروسيا ليطلب منها ان
 تنتدب بعضاً من كبار مهندسيها ورجال بحريتها ليؤلفوا لجنة علمية دولية ويدرسوا
 جميع المشروعات ويفحصوها فحصاً دقيقاً ويقولوا فيها القول الاخير فأجابته الى
 طلبه وعينت من يوثق برأيهم من عظماء رجالها الفنيين

اجتمع دولسبس بهؤلاء المندوبين واتفقوا على خطة سيرهم وعينوا من بينهم
 جماعة يحضرون مصر لدرس المشروع في محل العمل :

قدموا مصر وقبولوا بكل حفاوة وتكريم وقاموا بمهمتهم بعد فحص
 دقيق ودرس عميق فوافقوا على مشروع لنيان وموجيل وقالوا ان لا وسيلة
 لتوصيل البحرين اوفق واسهل منها وقدروا النفقات ٢٠٠ مليون من الفرنكات
 بما فيها فوائد المبالغ التي يدفعها المساهمون من رأس المال طول مدة العمل بواقع
 المائة خمسة وقالوا ان هذا الطريق يقرب المسافة للشرق الاقصى بنحو النصف
 وحددوا لهو العمل مدة ست سنوات ما لم تطرأ حوادث قهرية وأشاروا بعمل
 ترعة للمياه الحلوة بتبدي من القاهرة وقدروا الايرادات بما لا يقل عن ٣٠ مليوناً .

من القرنكات سنوياً وقدموا خلاصة بحثهم الى سعيد باشا في اول يناير سنة ١٨٥٦ وطير البرق بشرى هذه النتيجة لجميع انحاء اوروبا والجريدة التمس فارتجت لها البلاد وكان لها اعظم وقع وتأثير ولما كان دولسبس بنى سياسته على التعجيل وعلى التقدم دائماً للامام ليسبق خصومه بالعمل فتكون اعتراضاتهم نظرية صرفة تسقط طبعاً من ذاتها امام تمام العمل لم يضع وقته ولم ينتظر أن تم اللجنة الدولية وضع تقريرها النهائي فقدم الى سعيد باشا قانون الشركة وكان أعده وهو باوروبا فاعمده في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ كما أصدر سعيد باشا فرماناً في اليوم ذاته بتشيت فرمان الاول وبالتصريح لدولسبس بتأليف الشركة التي تتولى العمل بعد التصديق من الباب العالي

جاء هذا فرمان مفصلاً ومفسراً للفرمان السابق لان الموسيو دولسبس (عرض على سعيد باشا أنه لاجل تأسيس الشركة على حسب الاصول والشروط) (المقررة للشركات التي من هذا النوع يجب ان يحور عقد اكثر من العقد) (الاول تفصيلاً وأتم منه شرحاً تبين فيه من جهة شروطها وواجباتها والمبالغ) (التي عليها ان تدفعها ومن جهة أخرى امتيازاتها والضرائب التي رفعت عن) (عاتقها والمنافع التي خول لها أن تجنيها والتسهيلات التي منحت لها توصلاً الى) (حسن ادارتها)

وتوضح غرض الشركة بأنه يقضي بعمل قنال يصلح للملاحة الكبرى البحرية بين مدينة السويس وخليج الطينة . وعمل ترعة للري وصالحة للملاحة نهر النيل واصصلة بين النيل والقنال البحري المار ذكره وعمل فرعين للترعة المذكورة معدين للري ومتجهين في اتجاهي السويس وخليج الطينة . وتمددت مدة نهو هذه الاعمال كلها في ست سنوات الا اذا حالت دون ذلك قوة القاهرة .

واشترط أن يحفر القنال المخصص للملاحة البحرية الكبرى بحيث يكون عمقه وعرضه على حسب ما هو مقرر في بروجرام اللجنة العلمية الدولية . وجعل

للشركة الخيار في ان تقوم بهذه الاعمال بنفسها أو ان تعهد بها الى مقاولين وعلى كل حال فأربعة أخماس القفلة يكونون من المصريين .

وحفظ للحكومة المصرية الحق في انسداد موظف خاص تدفع الشركة مرتبه ويقوم في مركز الشركة ليمثل في ادارتها حقوق الحكومة ومصالحها في تنفيذ الشروط المدونة في هذا العقد وقبلت الحكومة أن تترك للشركة الأراضى التي يمر منها القنال أو الترع الحلوة بدون ضريبة ولا مقابل بشرط أن لا تكون مملوكة للأهالى كما تتركها - تحت هذا الشرط أيضاً - الإطيان التي ترويهها الشركة من الترع الحلوة سالفه الذكر وتزرعها على مصاريقها وبشرط دفع الضرائب الواضحة بالفرمان الاول . وأرفق بالفرمان خريطتان وضحت فيها هذه المنطقة وهذه الاطيان .

وجاء في المادة الرابعة عشرة من فرمان :

(نصح علناً عنا وعن خلفائنا - مع ابقاء الحق لجلالة السلطان في)
(التصديق على هذا التصريح - بان القنال البحري والثغور التابعة له كلها)
(تبقى مفتوحة دائماً وبسبابة أخرى ممرًا حرًا لكل سفينة تجارية تريد المرور)
(من بحر لا آخر بدون أدنى امتياز ولا استثناء لجنسية على أخرى أو لشخص)
(على آخر وانما يكون المرور في نظير دفع الرسوم المقررة وعلى شرط اتباع)
(القواعد التي تضعها الشركة العامة صاحبة الامتياز للور من القنال وتوابه)

وجاء في المادة خمسة عشرة ما يأتي :

(عملاً بالمبدأ المقرر في المادة السالفة ليس للشركة العامة صاحبة الامتياز)
(بحال من الأحوال أن تفضل سفينة على أخرى أو شركة على شركة أو)
(شخصاً على شخص . وليس لها كذلك أن تمنح امتيازات لا تتساوى فيها)
(جميع السفن والشركات والافراد متى تساوت الظروف والاحوال .)

وجعلت مدة الشركة ٩٩ سنة من يوم فتح القنال البحري للملاحة الكبرى

وبعد انتهائها تستلم الحكومة المصرية القنال وتدفع قيمة الآلات والأدوات المعدة له بحسب تقديرها حياً أو بمعرفة خبراء. وإذا استبقت الشركة الامتياز مدداً متوالية كلاً منها ٩٩ سنة فحصة الحكومة المصرية تكون في المدة الثانية ٢٠ في المائة وفي المدة الثالثة ٢٥ وهكذا بزيادة ٥ في المائة لكل مدة بدون أن تتجاوز هذه الزيادة بحال من الأحوال ٣٥ في المائة من أرباح الشركة الصافية من القنال والترع الحلوة وصرح للشركة بأن تقاضى من السفن التي تمر من القنال والترع الحلوة رسوماً على الملاحة وإدارة حركات السفن وتسيير المراكب أو السفن التجارية ورسوم السفن : وحفظ للشركة الحق أن تعدل هذه الرسوم في كل وقت بشرط أن يكون تحصيلها بدون أدنى استثناء أو امتياز بالنسبة لجميع السفن . وإن تعلق الشركة تعريفه الرسوم في العواصم والثغور التجارية للبلاد التي تنتفع من القنال قبل سريانها بثلاثة شهور وأن لا يزيد رسم الملاحة في النهاية العظمى عن عشرة فرنكات على الطن ^(١) أو على الشخص — كما صرح للشركة أن تقاضى أجره عن ربي الاطيان التي ترويهما للأهالي من الترع الحلوة بحسب تعريفه تضعها لذلك .

وخصص من صافي الأرباح ١٥ في المائة للحكومة و ١٠ في المائة للمؤسسين وهم الذين ساعدوا بأعمالهم ومعارفهم وأموالهم في انجاح المشروع قبل تأسيس الشركة

ونص في المادة العشرين أنه من بعد انتهاء الأعمال كلها يبقى « صديقنا ووكيلنا » موسيو دولسبس رئيساً ومديراً للشركة بصفته أول مؤسس لها مدة عشر سنوات من يوم الابتداء في الملاحة .

(١) ذكر في الاصل الفرنسي بجوار لفظة طن كلمة de capacité أى بماتسعه المركب وكان لتفسير هذه العبارة اشكال كبير انتهى بعقد مؤتمر الاستانة الذي سيأتى ذكره فيما بعد

وذكر في المادة الثالثة والعشرين أنه صار التصديق على قوانين شركة قناة السويس العامة الملحقه بالفرمان وان هذا التصديق يعتبر في قوة تصريح بإنشاء الشركة المذكورة على مثال شركات المساهمة من اليوم الذي يكتب فيه برأس مالها كله .

وختم الفرمان بالوعد بمساعدة الحكومة للشركة مساعدة شريفة وبجعل لنيان وموجيل بك تحت تصرف الشركة لإدارة الأعمال ومراقبة الفعلة وتنفيذ اللوائح المتعلقة بالقيام بالاشغال

وسلم سعيد باشا في اليوم ذاته صورة رسمية من هذا الفرمان الى صديقه المخلص الكريم المولد الرفيع المنزلة فرديان دولسبس ومعها خطاب يرد له فيه ان الامتياز يجب التصديق عليه من جلالة السلطان وان أعمال حفر البرزخ يمكن للشركة أن تبتدىء فيها بنفسها متى جاء التصديق المذكور

يتلخص من ذلك أن سعيد باشا علق العمل على تصديق الباب العالي كما علق عليه جعل القنال ممرا حرا للعموم — وأخذ على عهدته توريد أربعة أخماس الفعلة اللازمة للعمل وجعل الشركة حرة في تقدير رسوم المرور من القنالات بدون أخذ رأي الحكومة المصرية بشرط ان لا تزيد هذه الرسوم من عشرة فرنكات الطن أو الشخص وضمن لدولسبس التربع في دست الرئاسة طول مدة العمل وعشر سنوات بعدها وصدق على قانون الشركة الذي يقضي بأن رأس مال الشركة ٢٠٠ مليوناً فرنكاً مقسماً الى ٤٠٠ ألف سهم قيمة كل سهم ٥٠٠ فرنكاً .

وأن يديرها مجلس إدارة مركب من ٣٢ عضواً ينتخبون من رعايا الدول المستفيدة من هذا العمل (استثنى أول مجلس إدارة الذي يتألف من وترك بياض يملأ بعد الاككتاب بالأسماء التي يصير اختيارها لذلك) . واشترط ان أول مجلس إدارة يبقى بدون تغيير طول مدة العمل وخمس سنوات .

بعد ذلك . وتضمن القانون لائحة لاجراءات الشركة الداخلية وتأليف لجان وتوضيح اختصاص كل منها واختصاص مجلس الادارة والجمعية العمومية السنوية وتوضيح كيفية مسك محاسبات الشركة وجاء فيه ان الايرادات السنوية تستعمل فيما يأتي بالترتيب الآتي :

أولاً — دفع المصاريف العمومية أى مصاريف الحفظ والصيانة والادارة

ثانياً — دفع أقساط السلفيات التي تعقد

ثالثاً — دفع أرباح أولية بواقع ٥ في المائة على المدفوع من رأس المال أربعة أجزاء من واحد من مائة من الايراد

رابعاً — أربعة اجزاء من واحد من مائة لتكوين حاصل لاستهلاك رأس المال بالطريقة الموضحة بالجدول المرفق بالقانون . والاستهلاك يكون بطريق السحب ويضم الى هذا الحاصل قيمة ما يخص السهام التي تستهلك من أرباح ٥ في المائة الواضحة بالفقرة السابقة وهذه السهام المستهلكة تستعوض بسهام انتفاع لها كامل ما للسهم الاصلية من الحقوق ما عدا الخمسة في المائة الاوالية .

خامساً — ٥ في المائة مما يبقى بعد ذلك من الايرادات لتكوين حاصل احتياطي لما عساه يطرأ من الطوارئ .

وما زاد عن ذلك يقسم بالكفية الآتية :

٥ في المائة للحكومة المصرية

١٠ في المائة لحصص التأسيس

٠٣ في المائة لمجلس الادارة

٠٢ في المائة لتكوين حاصل لمعاشات المستخدمين ومكافأهم وغيرها مما

يكون محل الادارة اعانات وخلافه . والسبعون في المائة الباقية للمساهمين .

هذه هي أهم الشروط التي يتضمنها القانون الاساسي للشركة التي فوض

لدولسبس ان يؤلف شركة على حسبها .
وهذا فوز آخر لدولسبس يضاف لسابقه اذ ازال أعظم شبهة يمكن ايرادها
على المشروع ويؤثرون بها على الرأي العام . وهي القول باستحالة العمل (فنياً) .
بقى على دولسبس السعي في تأليف الشركة وجمع الاموال اللازمة لها
ولا يكون ذلك الا بكسب الرأي العام باوروبا لجانبه فأوحى الى اصدقائه
وانصاره وقد اصبحوا كثيرين في كل البلاد ان يعدوا الافكار لقبول الاكتاب
في هذه الشركة عظيمة الفوائد ويستكتبوا الصحف الكبرى في صالح المشروع
واتفق مع سعيد باشا على أن لا يغفلوا عن السير الامام وعلى أن يبدأوا بعمل
الترعة الحلوة على مضاريف مصر الى أن تكون الشركة فتحاسبها على
نققاتها ووقع سعيد باشا على اتفاق تاريخه ٢٠ يولييه سنة ١٨٥٦ بتحديد أجور
الفعلة الذين تعهدت مصر بتوريدهم وعددهم وكيفية شغلهم والعناية بهم وبصحتهم
أبان دولسبس فوائد هذه الاتفاقية للشركة لانها توفر عليها ثلثي الاجر فما لو
اضطرت لاحضارهم من أوروبا وزد على ذاك ضمان وجود الانفار وتشغيلهم فلا
يتعطل العمل ووجه فائدته للاهالي ان الاجر التي تحددت لهم تزيد الثلث عما
يتعاطونه عادة

اسس دولسبس جريدة تصدر مرتين في الشهر تكون لسان حال
الشركة لترويج افكارها ينشر فيها ما يهم القنال وما جرياته وما تكتبه الجرائد
الاخرى عنه وما يقال فيه الى غير ذلك وسماها جريدة « برزخ السويس » وهي
لا تزال موجودة وانما استبدل اسمها باسم جريدة « قنال السويس » وتصدر
الآن في أيام ٢ و ١٢ و ٢٠ من كل شهر .

أثر قول اللجنة العلمية الدولية في كل الحكومات فاخذ كل بلد في الاستعداد
ليوم لذي تحقق فيه هذه الفكرة ويتغير طريق الشرق فأخذ بعض الدول في
توسيع ثغورها التي على البحر الابيض واخرى في تأليف لجان رسمية لعرض ما

يلزم عمله ازاء هذا الحادث المنتظر

اما انكلترا فارسلت مركباً من مراكبها وضباطا بحريين يراجعون حساب
المناسيب ويدرسون خليج الطينه والسويس ومدخلي البحر الابيض والاحمر
رجاء أن تجد خلافاً أو فرقاً في الحساب تحتاج به ولما لم تجد وكان لابد من أن
تتمحل سبباً لمعارضتها قال رجالها السياسيون ان في هذا العمل اعتداء على
الدولة ومساساً بسيادتها وضربت على هذه النعمة التي طبل بها سفيرها بالاستانة
وزمر وزادوا عليه أن العمل لو فرض امكانه لا يأتي بفائدة لعدم انتظام
الملاحة بالبحر الاحمر وشدة الانواء به مما يجعل السفن ترجع طريق رأس الرجا
الصالح على قنال السويس وأوعزوا الى بعض الجرائد بالحملة على المشروع
وتأييد هذا القول للتأثير على الافكار. ولكنها من جهة أخرى أرادت أن
تأخذ لكل زمان عدته وتفرض عدم تمكنها من منع فتح القنال وكانت حرب
القوم انتهت فارادت أن تحتل النقط المهمة التي تجعل مدخل البحر الاحمر من
طريق بحر الهند في يدها فاتفقت مع الدولة على احتلال عدن ثم ثنت باحتلال
بريم فصار بوغاز باب المندب انكليزيا وأصبحت السفن التي تمر به تحت رحمتها
وطلبت من الباب العالي امتيازاً بعمل سكة حديدية من أحد ثغور الشام أو
بلاد الاناطول الى نهر الفرات لتضمن لها طريقاً للهند خصيصاً بها فضلاً عن
انها اتخذت ذلك حيلة لتفهم رجال الدولة بأنه مادام الغرض تقصير المسافة للهند
فبالتصريح بهذه السكة الحديدية يستغنى عن عمل غيرها.

طلبت شركة انكليزية هذا الامتياز بشروط ثقيلة. منها أن الحكومة
العثمانية تضمن للشركة فائدة ٦ بالمائة سنوياً عن رأس مالها المقدرين ٤٠٠ و ٥٠٠
مليون فرنك طول مدة الامتياز وقدرها ٩١ سنة وان الحكومة العثمانية تدفع
ثمن الاراضي التي تلزم لهذا الغرض وتنقضى ثمنها من الشركة مما يزيد من
الارباح عن المائة ستة حتى اذا ما استولت على جميع ثمن هذه الاطيان تصبح

كل الارباح للشركة وهذه قسمة ضئيلة لا مناسبة بينها وبين شروط القنال .
ولكن دي لسبس عوضا عن السعي في احباط ذلك كان يساعد عليه ويقول
انه لا يعارض فكرة القنال بل يساعد ولا يعطل عليه لان طول هذا الخط
الحديدي ١٥٠٠ كيلو واجرة نقل الطن عن طريق السكة الحديد لا تقل عن
١٠ سنتيم عن كل كيلو أي ١٥٠ فرنك عن كل الطريق وبهما كان هذا الطريق
قريبا فان فرقا عظيما في الاجرة كالذي بين ١٥٠ فرنك والعشرة فرنكات
التي تقرر أن لا تتجاوزها اجرة الطن عن طريق قنال السويس ليس مما يستهان
به ولا مما يقبله ارباب التجارة قضية مسلمة خصوصا وان المسافة لبومباي عن
طريق السكة الحديد لا تقل إلا ٥٠٠ ميلا عن المسافة عن طريق السويس
وطلبت انكيترا ايضا امتياز الشركة انكليزية بمد خط تلغرافي في وسط
املاك الدولة الى عدن فالهند كما طلبت من مصر امتيازاً مثله لمد خط من
السويس لعدن

احتفل سعيد باشا بختان نجله ودعا كبار رجال الدولة فجاء رشيد باشا
الذي كان صدرا اعظم زائراً واهدى السلطان سيفاً مرصعاً لسعيد باشا بعثه مع
رسول خاص يبلغه تحياته وشكره الخالص على المساعدة التي ساعده بها في
الحرب ويهنئه على افراحه

انهز دي لسبس فرصة وجود رشيد باشا بمصر فكلّمه في مسألة القنال
واستوثق منه أنه اذا عاد لوظيفته ساعد على نهوها واستصدار الفرمان
بالتصديق عليها

سافر سعيد باشا الى السودان واستصحب معه دي لسبس وكانت فكرة
فتح القنال قد راجت رواجاً عظيماً باوروبا خصوصا منذ ظهر تقرير اللجنة
العلمية الدولية واخذت الجرائد في مناقشته والبحث فيه وتأنجه وصار موضوع
حديث العموم انساهم جميعا الحرب وتأنجها

عقد مؤتمر باريس لعقد معاهدة الصلح وحضر عن الدولة عالي باشا الصدر الاعظم وكان ذات ليلة عند الامبراطور في حفلة ففأخذه عن رأيه في مسألة القنال فأعرب له الامبراطور بأنه يود نهوها لما فيها من الفوائد الجمة فوافقه على ذلك عالي باشا وقال أنه سينحبر السلطان بذلك وهو لا يشك أنه يتأخر عن اصدار الارادة بالتصديق على فرمان

ترك الامبراطور عالي باشا واختلى باللورد كلارندون — وزير خارجية انكلترا وكان نائباً عن دولته في المؤتمر — وسأله رأيه في القنال فأجاب بان الذي يمنع انكلترا من تمضيد هذه المسألة ومن الموافقة عليها إنما هو استحالة عمله من الوجهة الفنية

فاجابه الامبراطور بان أهل الذكر الذين اتدبوا من جميع الحكومات حلوا هذه النقطة فلم يبق وجه للاعتراض بها ومع ذلك فهي خارجة عن اختصاص السياسيين وهب ان هذا الاعتراض زال وتحقق امكان العمل فهل هناك ما يمنع انكلترا من الموافقة عليه فأجاب أنها ترى بالمشروع مساساً بحقوق الدولة العلية فلما أخبره بما قاله له عالي باشا سقط في يده وقال ان هذه مسألة عويصة ولا يمكن أن اقول شيئاً فيها قبل معرفة رأي زملائي —

حاولت فرنسا أن تضع بنداً في معاهدة الصلح تفيد حيادة القنال فأبت انكلترا أن يذكر شيء يشم منه رائحة لوجود هذا القنال

سافر دي لسبس الى أوروبا فطاف بلدانها وخطب في مجتمعاتها ونواديها وكتب واستكتب وجاهد جهاد الابطال خصوصاً في لوندرة حيث خطب نحو العشرين خطبة ولقي حفاوة لم يكن ليحلم بها ولكنه وجد الحكومة الرسمية هي على ماعهده فيها من المعارضة الشديدة . وكأنه هالما ما رآه من تأثير دي لسبس على الرأي العام فقام كبيرهم بالمرستون يعرض بدي لسبس ويقول ان ما يفكر به أضيغات أحلام وان عمل القنال محال وأنه إنما جاء انكلترا ليخدع أهلها

ويسلمهم أموالهم بالوهم والتمويه وما هذا المشروع الا شرك لاقتناص أموال
السذج والبسطاء الذين يغوونهم بمثل هذه الوعود الخلابية وبسحر البيان
وقال انه مضى عليه ١٥ سنة يعارض هذه الفكرة ويعمل في الاستانة
على عدم التصريح بفتح القنال فلن يعدل عن ذلك لان فيه المصلحة الكبرى
لدولته وأيده في قوله ستفنسن وقال انه ليس في الامكان مها قيل في
الموضوع أن يتم المشروع أو يعمل القنال ويكون ذا فائدة وإيراد فرد عليه
غلاستون وغيره أحسن رد ومما قالوه ان الفائدة من عمل القنال واضحة وقال
أهل العلم بإمكانه ومصلحة انكثرا التحمارية تقتضي المساعدة على انفاذه
والاشتراك فيه وأنه يخشى ان يقال ان انكثرا لانائتها وجبا في محافظتها على
الهند تصحي مصالحة العالم أجمع. اعتبر دي لسبس قول بالمرستون وستفنسن اهانة
عظمى لشخصه فنشر على صفحات الجرائد ردّا كله حجج دامغة دافع فيه عن
شرفه الذي حاولا تلويثه وعن المشروع وأرسل شهوده الى ستفنسن فأنكر انه
وافق بالمرستون على جميع مآقاله ولكنه أيده في ملحوظاته على المشروع من
الوجهة الفنية وأوري انه لم يقصد البتة الطعن عليه شخصيا فاعتبر دي لسبس ذلك
ترضية وجعل يناقش في الموضوع

وانبرى لمناقشة ستفنسن كثيرون من أعضاء اللجنة الدولية حتى أحموه
وأثبتوا انه يفتي على غير علم وأنه لم يعاين موقع القنال ولم ينظر الا مدخل
السويس ولم يرافق رفقاءه في أعمالهم فلا يصح له رأي

زار امبراطور فرنسا ووزير خارجيته ملك الانكليز وتكلموا في المسائل
السياسية التي تهم الدولتين ومنها مسألة القنال واتفقوا على التزام خطة الحياد في
الاستانة ولكي يرضى بالمرستون فرنسا ويظهر لها انه غير خطئه السابقة استدعي
من الاستانة اللورد سترا تفور د ومن القاهرة المستر بروس

قامت ثورة بالهند الجأت انكلترا لان ترسل جنوداً وذخائر لها ولبعد المسافة من طريق رأس الرجا طلبت من سعيد باشا ان يصرح لها بمرور عساكرها عن الاسكندرية فالسويس وما ذلك الا اعتراف منها بان هذا الطريق هو الاوفق لها فصرح لها بذلك وعبت الجيوش وقعت الفتنة وحلت حكومة انكلترا محل شركة الهند ونادوا بملكة الانكليز امبراطورة الهند

بعد ان مهد دي لسبس السبل باوروبا ووثق من مساعدة كل البلاد بمساعدة فعلية الا انكلترا فانه لم يتغير اعتقاده فيها سافر الى الاستانة .

استفتى سعيد باشا البرنس دي مترنيخ كبير وزراء النمسا في هذه المادة فأجابه ان التصريح بعمل القنال من مرخصات والي مصر خصوصا بعد فرمان الذي صدر في مارس سنة ١٨٥٦ من السلطان عبد المجيد لجميع ولاية الدولة يحثهم فيه على تسهيل المواصلات وفتح الطرق والمسالك والترع وما أشبه ذلك وما قنال السويس الا ترعة تفتح في أرض مصرية وقد رأى سعيد باشا احتراماً للسلطان أن يعرض عليه الامر ويطلب تصديقه ولم يرفض الباب العالي بل أظهر بالكتاب الذي رد به على سعيد باشا ان هذه المسألة مهمة جداً ونافعة للبلاد ولكنه تباطأ في اصدار فرمان التصديق بناء على مساعي خفية من بعض الدول . فذلك كله لا يؤثر على الحق الاصيل الذي يخول لسعيد باشا ان يعطي الامتياز ولا يمنع من تنفيذ العمل .

تمحّن دي لسبس بهذه الفتوى الصادرة من كبير سياسي أوروبا وبلغ صورتها في سنة ١٨٥٧ الى الصدر الاعظم والى حكومات أوروبا ليرجع اليها لدى الحاجة

كان سفره في أول مرة الى الاستانة بصفته وكيلاً عن سعيد باشا أما هذه الدفعة فذهب اليها كصاحب امتياز يتفاوض في مسألة تهتم عموم الدول متحصناً بأقوال أكابر المهندسين وبموافقة جميع البلدان على مشروعه وكتب قبل سفره

الى وكلاء هذه الدول يباريس يخبرهم بعزمه على السفر للاستانة ويطلب منهم ان يستصدروا من حكوماتهم التعليمات اللازمة لسفرائها بالاستانة بتعظيمه في هذا المشروع اذا مست الحاجة الى ذلك . وأمر امبراطور فرنسا سفيره بأن يفهم الباب العالي والسلطان مقدار اهتمامه بهذا المشروع وعنايته به .

وصل الاستانة وكان رشيد باشا عاد للصدارة فذكره بوعده بمصر وطلب منه تحقيقه فطيب خاطره وتداول مع مجلس الوكلاء وقبل أن يتم شيء مات رشيد باشا فجأة وخلفه عالي باشا فبلغه دي لسبس ما حصل وما كان ينويه رشيد باشا فوجد هو أيضا خيرا ولكن الوزارة الانكليزية كانت سقطت وخلفه اللورد دربي اللورد بالمستون فأراد عالي باشا ان لا يبت أمرا في غفلتها فكلف سفير تركيا بلوندره أن يبلغ انكلترا بما عزم عليه تركيا ليكون في علمها فاجاب اللورد دربي بان سياسة دولته في هذه المسألة لم تتغير وان انكلترا لازالت تعارض في فتح القنال وزاد بأنه يشكر الصدر على أنه رأى عدم بت رأي بدون رضا انكلترا . فلما اطلم الصدر على هذا الجواب ساءت هذه المغالطة وكلف سفيره بلوندره بان يبلغ اللورد دربي انه لم يقصد بالمرّة أن يجعل رأي تركيا مقيدا برضا انكلترا أو غيرها وان تركيا حرة في كل ما تعمل

ساء ذلك انكلترا طبعاً وعملت في دس الدساس لدى السلطان ضد سعيد باشا وتشويه أعماله وتصويره للسلطان بصورة الطامع للاستقلال وذكرته بما فعل أبوه محمد علي وما فعلت فرنسا وقتها من نصرته على تركيا وأنه لولا انكلترا لزال — (لا قدر الله) — ملك آل عثمان ولا يبعد أن تكون في سياق سرد منها على الدولة واقامة الإدلة على أنها اخلص المخلصين للسلطان عرضت بأنها رفضت اقتراحا لامبراطور فرنسا في اوائل سنة ١٨٥٦ يقضى بتقسيم شمال افريقيا بين فرنسا وانكلترا وساردينيا فتأخذ فرنسا ما كش لجاورتها للجزائر وتأخذ ساردينيا تونس وطرابلس فأبت مروءة انكلترا ان تجارى فرنسا على ذلك وأوضح اللورد

بالمستون الاسباب التي تدعوه لهذا الرفض في كتاب بعثه الى اللورد كلارندون وزير الخارجية الانكليزية اذ ذاك في أول مارس سنة ١٨٥٦ — نشر لأول مرة في مذكرات اللورد بالمستون — يقول فيه ان ذلك لا يحصل في عهد بزعمون انه عهد الشرف خصوصا وان انكلترا لا مطمع لها في اخذ مصر وامتلاكها بل يكفيها أن تأمن وقوعها في يد دولة اجنبية مزاحمة لها وهي تري هذه الشروط متوفرة في بقاء مصر على حالتها الراهنة تحت سيادة الدولة العثمانية المضمونة بانفاق الدول فهي لذلك لا ترغب مطلقاً أن تغير هذه الحالة بامتلاكها مصر الامر المغاير لشرف الدول اللواتي ضمن سلامة أملاك الدولة ولابد أن نصره الضعيف .. » مها يكن من الامر فان الباب العالي لم يبت رأياً في الامر وطلب التأني الى ما بعد أول يونيه سنة ١٨٥٨ حيث تعلم نتيجة المناقشة التي تحصل في مجلس نواب انكلترا في اليوم المذكور بخصوصها —

حصلت المناقشة وقام بعض النواب وطلب من المجلس الموافقة على قرار بتكليف الحكومة بالاقلاع عن سياسة الضغط على الباب العالي لرفض التصديق فقام اللورد بالمستون — ولم يكن وزيراً في ذلك الوقت — ودافع عن سياسته وقال ان انكلترا لم تتركه الباب العالي على رفض المشروع ولكن الدولة العلية رأيت ذلك من تلقاء نفسها وحمل على المشروع وصاحبه واطنب في سرد المخاوف السياسية التي تحوم حوله وتكلم عن علاقة مصر بالدولة العلية ووجوب المحافظة على سلامة املاكها . وأطال في نويا مصر ازاء الدولة صاحبة السيادة وانها من مدة تعمل على انسلاخها عنها فانشأت الاستحكامات باسكندرية لتصد بها القوة التركية التي تأتي من الخارج بجراً وبنيت القناطر لتدفع بها غائلها اذا أتت من الداخل وهي الآن تريد أن تجعل فاصلاً بينها وبين الشام حتى لا يتيسر للقوة التي تأتي من هذه الجهة أن تخترقه وتستحصنه بالمدافع والاستحكامات . نعم ان بين فرنسا وانكلترا الآن وفاقاً وصداقة ولكن

هل يدومان . واذا اشتبكت انكلترا في حرب أو حدثت ثورة في الهند ألا يكون هذا القتال خطراً على انكلترا لاستعماله في نقل الجنود الى الهند وتصدير الذخائر والاسلحة الى الاعداء

فرد عليه غلادستون بخطبة قوية الحجة والبرهان ففسد فيها كل ما قاله بالمرستون وسخر من قوله ان ايجاد فاصل بين مصر والشام يخرج مصر من سيادة الدولة العلية وقال انما يضمن سيادة الدولة على مصر اتفاق الدول على ذلك وان انكلترا هي التي تستفيد اكثر من غيرها من فتح القتال ولو كان مفتوحا في العام الماضي لسهل نقل الجنود والمهمات للهند ولانتهت بسرعة الحرب الهندية — أما التخوف من ان الدول المعادية لنا يمكنها وقت انتشار حرب أن تعين علينا العدو وتعمده بالاسلحة والذخائر والجنود بواسطة القتال فلا محل له لانه ما الذي يمنعها من ان تجري ذلك بواسطة السكة الحديدية وقد ثبت لنا من تجربة العام الماضي امكان عمل ذلك — فعلى انكلترا أن لاتظهر للامم الاخرى بمظهر المحب لذاته الذي يضحى مصالح العموم والانسانية لمصلحته الخصوصية على أن مصلحته المجردة عن التعصب الاعمى لاتبرر هذا العمل

تكلم بعده ديسرائيلي وزير المالية ودافع عن سياسة دولته وقال انه لو ثبت له ان العمل ممكن وان منفعته كما يقولون ماصح له ولا لحكومته أن ترجع عليه مصلحتها الخصوصية في الهند ولكنه لم يقيم دليل على ذلك فلا محل لتغيير وجه السياسة . على انه لم يأت أحد ببرهان على ان انكلترا خضعت على تركيا أو أكرهتها على عمل كالذي يذكرون ومن أين جاء الخطباء أن الدول الاخرى اظهرت الموافقة على المشروع فلحد هذه الساعة لم يأت نأ رسمي بمثل ذلك وأعاد ما قاله اللورد بالمرستون ولكن في قالب آخر وأسلوب أرق —

رد عليه اللورد زوسل فقال اذا كان العمل غير ممكن وليس بذي منفعة فما خوف انكلترا منه ولماذا تظهر بمظهر المتوقف المتنت واذ كانت محافظتها

على الهند لا تكون الا بسد الطرق ومنع حرية المرور وهي التي بنت سياستها على هذه الحرية فعلى انكلترا السلام اذ قوة انكلترا في بقائها سيدة البحار وهي اذا بقيت كذلك فلا محل لتخوفها فتح القنال أو لم يفتح لأنه ماذا يعمل الاعداء بمنوذ وذخائر ينقلونها بواسطة القنال اذا كان البحر الاحمر وبحر الهند في يد انكلترا . اما اذا فقدت انكلترا هذه السيادة وخرج ملك البحر من يدها فسواء كان القنال مفتوحا أو غير مفتوح لان الدول التي تخلفها في القوة تقطع عليها طريقها ايا كان . وقال نائب آخرا ن وزير المالية قال انه لم يقيم دليل على أن انكلترا ضغطت على الباب العالي وأي دليل اعظم من اعتراف اللورد بالمستون نفسه في العام الماضي انه لبث خمسة عشرة سنة يستعمل نفوذه بالاستانة ضد هذا المشروع — وطلب نائب آخر استحضار اوراق المخابرات التي دارت بين الحكومة وسفيرها بهذا الخصوص حتى يعرف المجلس ماهية التعليمات الصادرة اليه فرد وزير المالية عليه وناشد اعضاء المجلس وطنيتهم أن لا يحكموا الوجدان في مثل هذه الامور الخطيرة فقد ترى الحكومة في بعض المسائل مالا يراه العموم وليس كل ما يعلم يقال واذا كانت الحكومة سارت على خطة مدة طويلة كالتى تقولون عنها فلا بد وان يكون لديها اسباب قوية فلا تخرجوا موقفها واركوها حرة فلن تعمل الا الصالح لانكلترا وبعد أخذ ورد طويلين وجدال عنيف طال الى الليل رفض الطلب الذي كان قدم الى المجلس بتكليف الحكومة بعدم الضغط على تركيا باغلبية ٢٢٨ صوتا ضد ٦٢ وترك المجلس الحكومة حرة في ما تعمله —

لم يثبت هذا القرار من همة دولسبس بل سار على مبدئه من الثبات والتقدم على الدوام الى الامام . أقام الجرائد والرأي العام بكل البلدان وأقعد لها لصالح مشروعه وفاتهم يكتبون ويستكتبون ويحملون على حكومة انكلترا حملة شغواء وهي على لسان جرائدها ترد لهم الصاع صاعين وجاء مصر حيث

قابل سعيد باشا وعين الأعمال واتفق على طرح الاسهم في الا كتاب العام حتي اذا ماتم (وهو ما يؤمله) وجدت الشركة فعلا وأصبح للفرنساوين مصالح مادية توجب على حكومتهم التداخل فعلا للدفاع عنها اذا اعتدي عليها اما تداخلها قبل ذلك فلا يكون له التأثير العملي اللازم . أقنع سعيد باشا بذلك كما أقنعه بأن الاسهم التي تبقى من الا كتاب العام يأخذها سعيد باشا لحكومته

سافر من مصر الى الامتانة ليسعى السعي الاخير رجاء أن يحصل في هذه الدفعة على فرمان أو يشهد العالم أجمع على الحالة وعلى أنه أفرغ جهده لحفظ كرامة الباب العالي فلا لوم عليه في المستقبل اذا هو استغنى عن تصديق الدولة وأسس الشركة وشرع رسمياً في العمل و « مكره أخاك لا بطل »

قابل الصدر الاعظم وسفير انكلترا الجديد وعرض عليهما وعلى غيرهم جليلة الامر وانه انما جاء هذه الدفعة ليسعى السعي الاخير فاذا اخفق استغنى وطرح الاسهم في الا كتاب العام . وكانت نتيجة هذه الزيارة كسابقاتها فكتب الى وكلاء الدول بالامتانة يفصل لهم الحالة ويخبرهم بما عزم عليه وبارح الامتانة ونشر النشرات وطرح الا كتاب في الاربعاء الفسهم على العموم وجعل الا كتاب مفتوحاً من يوم ١٥ الى يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٨ ولم يجعل الا كتاب في بنك من البنوك لانهم طلبوا عمولة فادحة أقلها ما طلبها محل روتشيلد وهو عشرة ملايين فرنك بواقع المائة ٥ ولذلك رجح دى لسبس أن يجعل الا كتاب في جميع البلدان لدى وكلاء عيهم للشركة وان يحصر الكل في مكتب الشركة بباريس .

قامت قيامة أصحاب المصارف من جهة ضد الا كتاب وقامت جرائد انكلترا من جهة اخرى تشوه المشروع وتناشد ابناءها الوطنية بأن لا يخاطروا بأموالهم في مسألة غير ناجحة ومشروع غير ناضج وبأن لا يقعو في الشبك الذي ينصبه لهم بعض

المحتالين الطامعين . نجحت انكثرا في منع الانكليز عن الا كتاب كما نجحت
في منع أغلب ممالك ايطاليا والنمسا والروسيا من الاشتراك فيه . اقاموا
العثرات في سبيل الا كتاب وحشوا بعض من كان لهم مشروعات سابقة على
رفع القضايا على دولسبس رجاء ان يؤخروا الا كتاب أو يقضوا عليه كل هذا
لم يكن ليزعزع ثقة دي لسبس بمشروعها أو يزعجها عن ثباته وحزمه
تم الا كتاب وكانت نتيجة ما يأتي :

عدد

٢٠٧١١١	سهم	اكتب	بها	الفرنساويون أي زيادة عن النصف
٣٢٤	»	»	»	البلجيكيون
٧	»	»	»	الدايمركيون
٩٦٥١٧	»	»	»	العثمانيون منها ٩٢١٣٦ اكتب بها سعيد باشا
٤٠٤٦	»	»	»	الاسبانيوليون
٥٤	»	»	»	روما
٢٦١٥	»	»	»	هولاندا
٥	»	»	»	البرتغال
١٥	»	»	»	روسيا
١٧٩٤	»	»	»	تونس
١٣٥٣	»	»	»	اليمنون (ايطاليا)
٤٦٠	»	»	»	سويسرا
١٧٦	»	»	»	توسكانيا

وبقي ٨٥٥٠٦ سها كان خصصها دي لسبس لانكثرا والروسيا والنمسا
والولايات المتحدة حتى تكون الشركة كاسمها عامة وكغرضها دولية ولما لم

تأخذها هذه الحكومات اضيفت الى حصة سعيد باشا كما اتفق معه دي لسبس
فاصبحت حصة مصر ١٧٧٦٤٢ سهما —

وكان من شروط الا ككتاب ان يدفع المكتتب ٥٠ فرنكا عن كل
سهم وقت الا ككتاب و ١٥٠ فرنكا بعد الا ككتاب في المواعيد التي يحددها
مجلس ادارة الشركة وان كل المبالغ التي تدفع من ثمن السهام بحسب عليها
فائدة بواقع ٥ في المائة من يوم دفعها وأن الشركة لا تطلب زيادة عن المائتي
فرنك عن كل سهم قبل مضي سنتين —

انتهت عملية التوزيع وانتخب أعضاء مجلس الادارة من كبار المؤسسين
والمساهمين وجعلت الشركة تحت رعاية البرنس جيروم نابوليون. وسجلت الشركة
بالحاكم الفرنسي وطلب من حكومة فرنسا التصديق على وجودها رسميا. واجتمع
أول مجلس ادارة في يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٥٨ وقرران الشركة وجدت فعلا وان
المائة وخمسين فرنكا اللازم طلبها بعد الا ككتاب تطلب في المواعيد الآتية
٥٠ فرنكا في شهر يناير سنة ١٨٥٩

٥٠ » » » يولييه سنة ١٨٥٩

٥٠ » » » يناير سنة ١٨٦٠

و بلغ دي لسبس سعيد باشا هذا القرار وان المهمة التي عهدا اليه انتهت
بذلك وان مجلس الادارة هو النائب الرسمي من الآن عن الشركة

لما علمت نتيجة الا ككتاب قامت جرائد انكلترا تسخر من المشروع
والا ككتاب فيه وتقول انما الاموال التي جمعت هي من خدامي القهاوي والعثالين
والشيالين الذين امكن التأثير عليهم وسلب اموالهم بكل طرق الخيل والخداع
والتمويه لانه من المحقق الذي لا شك فيه أن هذا المال ضائع ولا ينتج أي
ربح لان التكاليف لن يعمل .

رد عليها دي لسبس بنشر صفات المكتبتين بفرنسا وحيثياتهم فكانوا :

عدد	سهم اكتب بها	مهندسون
٢٤٩	»	اصحاب مصارف ومهاسرة
٣٦٩	»	قضاة
٢٦٧	»	اطباء
٤٣٣	»	معلمون ومدرسون
٤٣٤	»	رجال الدين
٤٨٠	»	محامون
٨٠٩	»	صناع وميكانيكيون
٩١٠	»	رجال العسكرية والبحرية
٩١٠	»	موظفون عموميون
١٣٠٩	»	مستخدمون
٢١٩٥	»	تجار
٤٧٦٣	»	

وخلاصة القول ان الشركة وجدت رسمياً . ويكفي الاطلاع على أسماء الاشخاص الذين ألف منهم مجلس الادارة للحكم على نية دي لسبس من ذلك الوقت في حصر كل السلطة في يده ونزعها من يد صاحبها الشرعي الذي لولاه ما وصل دي لسبس الى ما وصل اليه بل لولا الصداقة التي كانت بينه وبين سعيد باشا والتي عرف كيف يستفيد منها ويستعملها ما وجدت شركة ولا فتح قنال للآن

كان أقل ما يجب أن يجعل في مجلس الادارة من المديرين المصريين ما يتناسب مع عدد السهام التي لحكومتهم وحصتها في أرباح الشركة بواقع ١٥ ٪ كان أقل واجب أيضاً ان يجعل مأمور الحكومة في الشركة مضرباً لاهولاندياً ولا فرنساوياً كما حصل . فما راعى دي لسبس لا هذا

ولا ذاك ولم يجامل صديقه كما جامله وسترى فيما يأتي كيف أنه من هذا التاريخ غير لهجته معه وأصبح يخاطبه باسم الشركة وباسم مجلس الإدارة ويناقشه الحساب لأن زمن الصداقة فات وأصبحت الجامعة بينهما الرسميات من الاعمال ولكي يخلو له الجو في ادارة الشركة ويختص بها هو وأبناء جلدته جعل في قانون الشركة ما لا يجعل حقاً لحامل سهام أزيد من ثمانية أصوات في الجمعية العمومية مهما بلغ عدد سهامه فلم يبق لمصر رأي معدود وكان هذه عادته مع كل من ساعدوه فقد رأينا كيف أنه بعد ان استخدم السان سيمونين لمصلحته قد قلب لهم ظهر المجن كما رأيناه بعد موت نجريلى ودي بروك اللذين لم ينكر فضلها على القنال ومشروعه يحرم ورثتهما من حصص التأسيس التي كان اعطاها لهما بكتابات صريحة وقد رأيناه حرم كل المصريين من حصص التأسيس بتغيير القائمة الاولى التي عملت في مايو سنة ١٨٥٥ كما ثبت ذلك كله في القضايا التي رفعت بفرنسا وبمصر والله في خلقه شؤون



الفصل الثاني

(القنال من عهد تأسيس الشركة الى يوم فتحه)

الاستمرار في العمل رغماً عن عدم تصديق الباب العالي — طلب الباب العالي
ايقاف العمل — مركز مصر في هذه الظروف — اتفاق القناصل بما فيهم قنصل فرنسا
على إجابة طلب الدولة وابطال العمل — احتجاج الشركة — توسط نابوليون الثالث —
قبول الدولة العلية الدخول في المحاربة مع الدول لحل هذه المسألة — استمرار
دي لسبس على العمل — مشتري الشركة لتفتيش الوادي — وفاة سعيد باشا وخطة
اسماعيل باشا ازاء القنال — الاتفاق مع الشركة على عمل التربة الحلوة للوادي بمعرفة
الحكومة المصرية — تعليق الدولة تصديقها مبدئياً على منع السخرة واسترداد الاراضي
المنوحة للشركة وباقي التربة الحلوة — عدم قبول الشركة ذلك — مهمة نوبار باشا
بالاستانة وأوروبا — قيام الرأي العام بفرنسا ضد مصر — تحكيم نابوليون الثالث في
الامر — حكم نابوليون — اتفاقية ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ — انتهاء الازمة — تسوية
حساب الحكومة المصرية مع الشركة — اتمام العمل — احتياج الشركة للمال — التصريح
باصدار سندات بمائة مليون فرنك — تنازل الخديوي اسماعيل للشركة عن قبونات
سهام الحكومة المصرية مدة ٢٥ سنة — الاتفاق مع الشركة على استغلال وبيع الاراضي
التي تصلح للبناء وتأسيس ادارة مشتركة لذلك — انتهاء العمل وزيارة الخديوي للقنال —
حفلة الافتتاح — اعلان فتح القنال لمروور العموم

رأت انكلترا أن دي لسبس يخطو كل يوم خطوات في طريق تنفيذ
مشروعه ولم يجد ضياعها ولا سعيها نقماً فقابل قنصلها بمصر سعيد باشا وظهر
له خطارة الامر ووخامة العاقبة ان هو ترك دي لسبس على خطته وعرض في اثناء
حديثه بدولسبس وكيف انه خدعه واحتال عليه حتى حصل منه على تفويض
بتأليف شركة فاساء استعمال هذا التفويض باوروبا وجعله آلة للتأثير به على
العوام حتى أوقعهم في شركه واختتم حديثه بنصيحة لسعيد باشا بأن يتبرا من
دي لسبس وعمله حتى لا تلحقه تبعه ما يعمل باسمه فخاوبه سعيد باشا بأن دي لسبس
لم يعمل شيئاً الا بامرِه وأنه لا يرى في المشروع الا كل الخير والفائدة للعالم أجمع
وعلى ذلك فهو يؤيد دولسبس لا ان يتبرا منه . فهدده القنصل بغضب انكلترا

عليه ان هو اصر على ذلك واستأذنه في تبليغ دولته هذا الجديث فاذن له وانصرف —

جاء دى لسبس مصر ومعه بعض من اعضاء مجلس الادارة وقدم تقريراً لسعيد باشا يطلب منه فيه التصريح بالاعمال التحضيرية فتردد سعيد باشا أولاً وكان استشار بعضاً من كبار المحامين يباريس منهم جول فافر واوديلون بارو فافتوه بان تأسيس الشركة بدون تصديق الباب العالي باطل ولكن دى لسبس مازال يهون عليه الامر ويقول له ان محامين غيرهم قالوا بعكس هذا الرأي وان هذا الرأي يطابق فتوى البرنس دي مترنيخ فلم يجد سعيد باشا مخلصاً سوى ان يجاري دى لسبس على طلبه و اشار الى ثيابه وكانت اتسعت عن جسمه وقال له لقد اذاقني الانكيز العذاب واورتوني الهم والفكر حتى انحلوا جسمي وانظر الى ثيابي كيف اتسعت علي وتحملت كل ذلك لاجل خاطرك واني الان مرضاة لك ادع جانباً مشورة محامي واعمل برأي انصارك

تلقف دى لسبس هذا الامر واسرع في العمل وعقد العقود مع المقاولين وبدئت الاشغال فعلاً — وجهت انكثرا التفاهة للباب العالي وطلبت تداخلها لمنع ذلك فكتبت الدولة العلية الى مصر تطلب ايقاف العمل فارسل شريف باشا وزير الخارجية المصرية كتاباً الى دى لسبس يحتج فيه على مايجريه تحت الستار باسم اعمال تحضيرية . فرد عليه دى لسبس رداً طويلاً ينكر فيه من مصر ووالها التداخل في هذا الامر وطلب توقيف اعمال لم يبدأ فيها الا بتصريح صريح من سعيد باشا وختم كتابه بانه يلقي على سعيد باشا كل تبعه وكل خسارة تلحق حملة الاسهم اذا ابطال العمل —

دخلت المسألة في دور خطير وتغيرت فصل انكثرا بمصر وجاء آخر وقابل سعيد باشا وكلمه في القنال وامره فاسره سعيد باشا أن ما حدا به الى عمل القنال هو ما اعتقده من ان خدمة يؤدها للدول اجمع تحفظ جليله وتشكر صليبه

وتساعده على جعل ولاية مصر ارثا لاولاده فقال له دع القنال الذي يفيظ
فمه انكثرا وهي تضمن لك الوصول لغرضك وما درى سعيد باشا ان كلامه
هذا يؤخذ عليه ويكبرونه بالاستانة ويننون عليه العلالي والقصور فيغيرون
صدر السلطان عليه ويصورون سعيد باشا لعينه في صورة الطامع للاستقلال وحصر
الملك في بنيه بمساعدة فرنسا وبالجملة أوغروا صدر السلطان على سعيد باشا
وأوقعوا بين التابع والمتبوع حتى اذا ما انتشبت الحرب بين ايطاليا والنمسا
ودخلت فيها فرنسا ارادت انكثرا أن تلعب العوبة سياسية توقف بها العمل
في قنال السويس وتطرد العمال في غفلة فرنسا عن المشروع

اتفقت مع السلطان عبد المجيد على ان يجيء بيروت ويطلب من سعيد
باشا موافاقته بها حتى اذا جاء حجزه وعزله عن ولاية مصر وعين بدله وقضي
الامر ويكون أسطول انكثرا بالاسكندرية متأهبا لدفع الطوارئ وتنفيذ امر
السلطان وايقاف عمل القنال

استعد السلطان للسفر وجاء الاسطول فعلاً متظاهراً بأنه انما حضر
لاستقبال السلطان وتحيته ولكن فاجاء انكثرا انتهاء حرب النمسا وحصول الصلح
وتفرغ فرنسا لمصالحها فذهبت الفرصة وحبط التدبير ولم يحضر السلطان لبيروت
ورجع الاسطول واوفدت تركيا الى القاهرة متسار بك ناظر مالية الدولة
بأمر من الباب العالي يقضي بايقاف العمل فوقعت الحكومة المصرية في
حيص ييص وجمع شريف باشا القناصل وعرض عليهم أمر الدولة صاحبة
السيادة على مصر وأورى ان مصر لايسعها الا الطاعة وتنفيذ الامر وطلب منهم
ان يأمرُوا رعاياهم الموجودين في محل العمل بالانسحاب منه فاجاب القناصل
بالموافقة وفي طليعتهم قنصل فرنسا الميسوسا باتييه الذي كان ينتظر منه للتوقف
وأصدر كل قنصل لرعاياه منشورا يأمرهم فيه بترك محل العمل والا كانوا
المشولين عن نتيجة ما يحصل .

وصل منشور قنصل فرنسا الى محل العمل وكان دي لسبس غائباً بأوروبا فاحتج أعضاء مجلس الادارة وأبى العمال الفرنسيون الامتثال وبقوا يعملون رغماً عن تهديدهم باستعمال القوة القهرية .

طير البرق نبأ هذه الحوادث الى أوروبا ففرع حملة الاسهم وهاجوا وماجوا وعقدوا الجمعيات واقترحوا أن يحلوا الشركة ويقبضوا من سعيد باشا قيمة مادفعوه وكان سعيد باشا مستعداً لقبول هذا الحل مفضلاً خسارته المادية على التطويح ببلاده باغضاب دولته ودولة انكلترا ولكن دي لسبس رأى ان يطرق باباً باقياً وهو الالتجاء للامبراطور وطلب مداخلته فعلاً ورسمياً في المسألة علناً تحمل على مايروم وكانت الحرب النمساوية قد انتهت لصالح فرنسا كما قلنا ورجع لفرنسا نفوذها فذهب دي لسبس ومعه بعض أعضاء مجلس الادارة لدى الامبراطور فاحسن استقبالهم وقال لدي لسبس لما رآه : ماذا فعلت حتى قامت عليك الدنيا بأكلها فاجابه دي لسبس لفوره : ظنوا يامولاي انك خاذلنا فاستخفوا بنا . فضحك الامبراطور وطيبه وزملاءه ووعدهم خيراً ولما انصرف الجميع استبقى دي لسبس وسأله ماذا يريد أن يعمل : فطلب منه أن يتدخل في الامر ليحافظ على مصالح رعاياه وأموالهم وأن ينقل القنصل الذي لم يدافع عن حقوق الفرنسيين وأسلم أمرهم لخصومهم . فقبل الامبراطور وأصدر الاوامر اللازمة لسفيره بالاستئذان بان يطلب من الباب العالي ايقاف التعليمات التي أصدرها لمصر والمخابرة مع الدول على حل هذه المسألة . كما أصدر أمراً بنقل المسيو ساباتيه من مصر . وكان ما أراد نابليون الثالث

رسخت قدم دي لسبس واستمر في العمل غير خائف ولا وجل حتى وصل الحفر في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٦٠ الى بحيرة التمساح وجرت المياه وسارت المراكب فيها وعمل لذلك مهرجان حضره دي لسبس وجم غفير من القناصل وأمراء مصر وغيرهم من سائر الملل وفي وقت قطع الجسر الحاجز بين البحيرة

والترعة ودخول ماء البحر الأبيض المتوسط في البحيرة خطب دي لسبس خطبة ختمها بقوله : بالنيابة عن سعيد باشا أمر بدخول مياه البحر الأبيض المتوسط في بحيرة التمساح « فبهر العالم من هذا العمل الذي تم واستبشروا بالنجاح

اشترت الشركة سنة ١٨٦١ من تركة المرحوم الهامى باشا تفتيش الوادي المجاور للاطيان التي يملكها اياها الفرمان حتى لا يكون لها جاره حقوق في الري أو يعاكسها في الحدود أو غير ذلك وكانت مساحة التفتيش المذكور نحو ٩٠٠٠ هكتاراً أي ٢٢٥٠٠ فداناً اشترته بمبلغ ١٩٩٧ ٠٠ فرنكاً أي بواقع ٢٠٠ فرنك الهكتار (الفدانان ونصف) وكلها قابلة للزراعة بل كانت مزروعة فعلاً واستلمتها الشركة بمزروعاتها وبالمحصولات التي في المخازن وكان فيها نحو ٢٨١٠ قنطاراً قطناً وأجرت الشركة هذا التفتيش بمجرد شرائه بمبلغ ١٥٠ ألف فرنك في السنة بعد ان كان يؤجر بثمانين ألفاً

قضى المرحوم سعيد باشا في يناير سنة ١٨٦٣ وخلفه المرحوم اسماعيل باشا ومما يؤثر عنه قوله في أول توليته انه يود أمام القنال « ولكن على شرط ان يكون القنال لمصر لا ان تكون مصر للقنال » بدأ عمله بأن عقد اتفاقاً مع الشركة على أن تعمل الحكومة المصرية على حسابها ومصاريفها جزء التربة الحلوة التي تبتدىء من القاهرة الى الوادي حتى لا يحصل اشكال بين الحكومة والشركة بهذا الخصوص وحتى تبقى الاطيان التي على ضفتي التربة لمصر لا لشركة أجنبية . قبلت الشركة ذلك ولكن انكثرت لم تتم عن معاكستها فاوحت الى الباب العالي أن يعلق تصديقه على الفاء نصوص الامتياز الخاصة بتوريد العملة اللازمة للاشغال لمخالفة ذلك لمبدأ حرية الافراد وتمليك الشركة الاجنبية أطياناً زيادة عن المقدار اللازم لمرور القنال لما في ذلك من المساس بحقوق مصر والدولة العلية وفعلاً اوعزت الدولة العلية الى اسماعيل أنه لا يليق بها أن تصدق على الفرمان الا اذا تنازلت الشركة عن كامل التربة الحلوة المصرية وعن الاراضي الزراعية وقصر

ما يعطى لها على المقدار اللازم للقنال فقط وطلبت رد نفقش الوادي للحكومة وحذف تعهد مصر بتوريد الانفار للشركة فصدع اسماعيل باشا بالامر وبلغه لدي لبس فاضطرب سير العمل وبدأ النزاع بين الحكومة والشركة وهال الشركة وازعجها توقف الحكومة في تنفيذ بند الشروط المختص بالعملة والشغالة وهو اساس العمل فاخذ دي لبس يخابر الحكومة ويخوفها ويهددها وييدي لها انها ان استمرت على هذا التوقف تكون مسئولة عن نتائجها وتلزم بما يترتب عليه من الخسائر مرتكناً على ما هو مدون بالاتفاق السالف ذكره وكانت حجة اسماعيل باشا ان الحكومة غير ملزمة بتنفيذ شروط اخلت الشركة نفسها بها لانها لم تدفع الاجور المتفق عليها بتامها ولان الدولة العلية صاحبة السيادة لم تصدق بعد على هذه الشروط فلا قيمة لها ومع كل فحما لكل اشكال قبل اسماعيل مبدئياً ان ينقص عدد الانفار الى ٦٠٠٠ بدل عشرين الفا وان يدفع للشركة تعويضاً عن الاطيان التي ترد للحكومة بناء على طلب الدولة وأن يعمل الترة الحلوة علي مصاريف مصر والشركة تأخذ منها المياه اللازمة لها مجاناً وان يشتري منها نفقش الوادي فكبر على مجلس الشركة أن تطلب منه مصر ذلك وأعد من المذكرات ماشاء ودبرت الشركة وأنصارها حركة فكرية ضد مصر وأميرها والدولة ورجالها وأدبت المآدب وألقيت الخطب تنديداً وتهديداً . ومن آلمها وقعا الخطبة التي ألقاها البرنس جيروم في ١١ فبراير سنة ١٨٦٤ بقاعة سراي الصناعة بباريس على نحو ١٦٠٠ شخصاً من جميع الحثيات والدرجات كلها بهم ووعيد وتقرير وان كان نصح في ختامها للشركة أن تطرق باب التصالح مع الحكومة على مبدأ منع السخرة ورد الاطيان ولكن بعوض . وكان اسماعيل باشا أوفد نوبار باشا لباريس ليفاوض رجال الحكومة الفرنسية والشركة في حل هذه المشاكل فكان الطرفان يطمانان في بعضهما أشد الطعن واستأجرا كلاهما فريقاً

من الجرائد تدافع عن رأيه

وعملاً بنصيحة البرنس جيروم قبل مجلس الادارة أن يدخل مع الحكومة في المفاوضة لحل المسائل المعلقة بينها وكانت الشروط التي يعرضها ما يأتي :

حيث ان الاطيان الممنوحة تبلغ نحو ١٣٣٠٠٠ هكتاراً يبقى للشركة منها نحو ٣٣٠٠٠ والباقي أي نحو المائة الف ترد للحكومة بشرط أن تدفع لها عنها ٥٠ مليون فرنك أي بواقع ثمن الهكتار ٥٠٠ فرنك باعتبار ما يساويه بعد التصليح مع أن الشركة دفعت في تفتيش الوادي المزرع المؤجر ٢٠٠ فرنك عن كل هكتار بما فيه المهمات والمحصول . وحيث ان الحكومة كانت تعهدت بان تورد الانفاق اللازمة وأقل عدد يلزم هو عشرين الف نفراً والآن تريد الحكومة أن تنقصها الى ستة آلاف ففي نظير تعجيز ١٤٠٠٠ يلزم أن تدفع ٤٠ مليون فرنك فرق الاجر بين ما كانت تدفعه الشركة للمصريين وبين ما تضطر لدفعه للاجانب وتسهيلاً لدفع هذه المبالغ تسترد الشركة من الحكومة المصرية الاسهم التي اكتسبت بها بثمنها أي ١٠٠٠ ٨٠ ٨٨ فرنك والباقي وقدره ١٧٩٠٠٠ ١٠ فرنك تأخذ به بونات على الخزينة تخصصها في البنوك

وحيث ان الاطيان سترد للحكومة بهذه الكيفية فالحكومة تنازل عن الخمسة عشر في المائة التي تخصصها في الارباح حيث ان سبب تخصيصها لها هو ما منحه من الاطيان . اما التبعة الحلوة فلم تقبل الشركة أن تعطى للحكومة هذا الملخص ما عرضه دي لسبس على جمعية الشركة العمومية التي انعقدت بباريس في أول مارس سنة ١٨٦٤ ومن الغريب أنه بعد ان انتهى من خطابه على الجمعية في اليوم المذكور — وكان كله محشواً بالوعيد والتهديد — قال ان اسماعيل باشا صرح له بان يخبر الجمعية بأنه قابل تحكيم نابليون الثالث امبراطور فرنسا ليفصل فيما بين الحكومة والشركة من النزاع فهل الكل فرحاً واستبشاراً املهم بما سيكون لان نابليون هو المدافع عن الشركة والآخذ

بناصرها زسماً وسياسياً فلم يكن أحد يجهل الحكم الذي يصدره الا مصر .
ولكن قدر فكان

أسرع نابليون بقبول التحكيم وشكل لجنة من نخبة الرجال لدرس
المسألة بحذافيرها وتقديم تقريره عنها ففعلت اللجنة وكان من رأيها أن تدفع
الحكومة للشركة ١٠٠ ملايين فرنك منها التعويض عن عدم توريد الانفار
٦٠ مليون وكانت الشركة تطلب ٤٠ مليون و ٥ مليون عن الاطيان التي ترد
للحكومة باعتبار ١٠٠ الف هكتار في ٥٠٠ فرنك الهكتار وان تنازل الحكومة
عن ١٥٠٪ التي لها في الارباح وتنازل عن أسهمها بسعر الا كتاب والباقي
ينفق على تسديده للشركة والترعة الحلوة تبقى للاخيرة .

ولكن نابليون الثالث لطف ذلك في حكمه الصادر في ٦ يولييه سنة ١٨٦٤
اذ قضى بأن ترجع للحكومة الترعة الحلوة وأن الحكومة تدفع للشركة في نظير
ذلك مبلغ ١٦ مليون فرنك منها ١٠ مليون نظير المصاريف التي صرفت والتي
ستصرف لعمل الترعة و ٦ ملايين نظير ما ستخسره الشركة من استغلال الترعة .
وبان لا يبقى من الاراضي للشركة الا ما يلزمها للقنال وتوابعه وملحقاته وحفظه
وصيائه والاعمال التي تلزمه . وحيث ان من الاطيان السابق منها ٦٣٠٠٠
هكتار زراعية يلزم منها للشركة نحو ٣٠٠٠ هكتاراً فالباقي يصير رده للحكومة
في نظير مبلغ ٣٠ مليون فرنك أي باعتبار ٥٠٠ فرنك الهكتار .

وتعويضاً لعدم توريد الانفار للاشغال تدفع الحكومة للشركة ٣٨
مليون فرنك قيمة فرق الاجر ونظراً لكون الشركة لم تراع حقيقة شروط
الاتفاق بأن دفعت أجوراً أقل من المتفق عليها — وهذا لا يصح أن يكون سبباً
لفسخ الاتفاق حيث المتبادر انه لم يكن الا نتيجة سهو وغلط — فمن العدل ان
ينخصم من قيمة التعويض المذكور المبالغ التي تقصت من الاجور وحيث انها تبلغ
٠٠٠.٠٠٠ فرنك فيكون مبلغ التعويض ٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك ولكن حيث

ان الشركة تطالب بتسعة ملايين فرنك نظير تعطيل الشغل وحيث ان هذا التعطيل لم يكن بسبب الحكومة المصرية بل كان بقوة قهرية لتشديد الدولة العلية عليها فمن العذل ان لا تتحمله الحكومة المصرية بأكمله بل يقسم مناصفة وعلى ذلك بضم الاربعة ملايين ونصف قيمة نصف التسعة ملايين على الثلاثة وثلاثين مليون ونصف سالفة الذكر ترجع قيمة التعويض الى أصلها أي ٣٨ مليون .

فيكون مجموع مبالغ التعويض ٨٤ مليون وتسهيلا لدفعها قضى نابوليون بأن يكون ذلك بالكيفية الآتية

١ — مبلغ التعويض عن الانتقار وقدره ٣٨ مليون يدفع على ستة أقساط الاربعة الاولى منها مقدار كل منها ٦ مليون ونصف والاثنان الاخيران ستة ملايين فقط وكل قسط يدفع على دفعتين في أول نوفمبر وأول مايو اعتباراً من أول نوفمبر سنة ١٨٦٤ وأول مايو سنة ١٨٦٥

٢ — مبلغ الثلاثين مليون قيمة تعويض رد الاطيان على عشرة أقساط سنوية كل قسط منها ٣ مليون فرنك يدفع في أول نوفمبر من كل سنة ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٨٧٠

٣ — مبلغ الستة ملايين قيمة ما تخسره الشركة من استغلال التركة الحلوة يدفع على عشرة أقساط سنوية في المواعيد السابقة تماماً وكل قسط قدره ٦٠٠ ألف فرنك .

٤ — العشرة ملايين فرنك التعويض عن التركة الحلوة تدفع في السنة التي تسلم فيها للحكومة تامة

وبقيت حصة الحكومة في الارباح لها ولكنها تبقى ضامنة لسداد هذه المبالغ في المواعيد الموضحة وبعد ان صدر الحكم وقبله الطرفان اشترت الحكومة تفتيش الوادي بعشرة مليون فرنك وعدلت مواعيد الدفع الموضحة

أعلاه بشروط أخرى بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦ بان تعهدت الحكومة بدفع ثمن تفتيش الوادي وجميع المبالغ المحكوم بها على أقساط شهرية من أول يناير سنة ١٨٦٥ لغاية أول ديسمبر سنة ١٨٦٩ أي على ستة وثلاثين قسطاً شهرياً متساوية ولا ندري الحكمة في ذلك . ودارت المخاطرة مع الدولة العلية لاستصدار فرمان التصديق فاقترحت الدولة عمل اتفاقية جديدة بما تقرر وتعرض عليها لاعتمادها . وفعلاً عملت هذه الاتفاقية بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ بين اسماعيل باشا ودي لسبس بالنيابة عن الشركة وصدرالفرمان بالتصديق عليها في ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ ويجد القارئ نص هذين الفرمانين بآخر هذا الكتاب في باب الملحقات

ولما انعقدت جمعية الشركة العمومية في شهر مايو سنة ١٨٦٦ بشرها دولسبس بما تم وهنأها بما نالت وخصوصاً بالاتفاقية التي عدلت بها الاقساط وجعلت نهاية الدفع سنة ١٨٦٩ بدل أول نوفمبر سنة ١٨٦٩

ثم عملت في ٢٣ ابريل سنة ١٨٦٩ اتفاقية مع الشركة على أن ليس لها سوى استغلال القنال وصيائمه وتوسيعه وليس لها ادنى امتياز أو استثناء في باقي الحقوق المدنية ولهذا للحكومة وجدها ان تقوم باعمال البوستان والتلغراف للشركة وغيرها مع حفظ الحق للشركة في ان تستعمل خطا تلغرافيا خصوصيا لا شغالها في القنال . وان حق الصيد في القنال والبحيرات التابعة له يكون للحكومة وعلى مراكب الصيد أن تخضع للوائح التي تعملها الشركة للملاحاة ولا تدفع أي رسم للشركة ولكن لا تنقل ركابا ولا بضاعة خلاف السمك ونوه في هذه الاتفاقية الى أنه اتفق على أن تنشأ ادارة خاصة « تدعى ادارة الاملاك المشتركة » يديرها مأموران من الشركة وآخران من الحكومة ومهمتها تقسيم الاراضي المجاوزة للحدن الجديدة التي تأسست والداخلية ضمن امتياز الشركة وبيعها لمن يريد البناء بقيود وشروط تتوضح في لائحة خاصة والتي تحصل من بعد خصم المضاريف يقسم

مناصفة بين الحكومة صاحبة الرقبة والشركة صاحبة الارتفاع .
واتفق على أن المشتريين يعاملون تماماً معاملة باقي المصريين وتتنازل
الشركة عن كل مطالبة لها أو للغير عما عساه يكون لهم من الحقوق قبل هذا
الاتفاق وفي نظير كل ذلك قبلت الحكومة ان تدفع للشركة عشرين مليون
فرنك

ثم تنازلت الشركة للحكومة ايضا في نظير مبلغ قدره عشرة مليون فرنك
عن جميع الاسبناليات التي بنىها الشركة في البرزخ وعن مشتملاتها . وعن
جميع المنازل والمباني التي شيدتها بناحية رأس العش والقنطرة وبحيرة البلاح
وفردان والجسر الخ وعن محجر ومينا المكس ومخازن ومحلات بولاق ودمياط
التي كانت اعطيت للشركة ولما لم يكن لدى مصر في ذلك الوقت تقود متوفرة
اتفق على أنه بدل تسديد المبلغ تقدماً تتنازل الحكومة للشركة في نظيره وفي
نظير فوائده بواقع المائة عشرة عن قوبونات سهامها مدة ٢٥ سنة ابتداء من
أول يناير سنة ١٨٧٠ وباسلام هذه القوبونات تعطي الشركة مخالصة نهائية بمبلغ
الثلاثين مليوناً سألقة الذكر وتم ذلك فعلاً وكان سبق التصرف في ١٠٤٠ سهماً
وأصبح الباقي ١٧٦٦٠٢ هي التي سلت قوبوناتها

واصدرت الشركة بقيمتها سندات عددها ١٢٠ ألف بسعر ٢٧٠ فرنك
السند الواحد وهذه السندات تعطي لحاملها الحق في ٢٥ فرنكاً قيمة الارباح
الاولية المقررة لكل سهم سنوياً وجصتها في الارباح التي توزع بعد ذلك وتسبلك
في ٢٥ سنة بالسحب . (وقد تم استهلاك هذه السندات في سنة ١٨٩٤)

هذا وقد تقدمت الاشغال في القنال تقدماً سريعاً بعد زوال هذه العقبات
كلها وبعد تسوية جميع حسابات الحكومة مع الشركة ولكن المصاريف
كانت زادت عن التقديرات الاولى فعملت الشركة سلفة بمائة مليون فرنك .
صدرت بها سندات عددها ٣٣٣٣٣٣ قيمتها الاسمية ٥٠٠ فرنك السند الواحد

والقيمة التي أصدرتها بها ٣٠ فرنك بفائدة في المئة عن القيمة الاسمية ومع فداحة هذه الشروط التي تقضي بان تدفع ٢٥ فرنكا فائدة على ثلثائة فرنك وبان تستهلك بسعر خمسمية فرنك السند الذي لم تقبض فيه غير ثلثائة لم يكتب في كل السندات في سنة ١٨٦٧ فاضطرت الشركة أن تستأذن من حكومة فرنسا بان تجعل لسندات هذه السلفة ياناضيب بقدر مليون فرنك في كل سنة اعمل ذلك يزيد في اقبال العموم على الاكتاب ورغما عن هذا كله كانت الاقبال قليلا . وما ذلك الا لما كان يذيعه اعداء الشركة السياسيين ضدها من الارجيف

وفي سنة ١٨٦٩ زار الخديوي اسماعيل باشا الاشغال الجارية بالقنال وسر من تقدمها وسافر الى اوربا لدعوة ملوكها لحضور حفلة افتتاحه وفعلا حضرت الامبراطورة اوجيني عن فرنسا وامبراطور النمسا وكثيرون من الامراء والوزراء والكبراء وصرف نحو المليون ونصف من الجنيهات على هذه الحفلات من خزينة الحكومة المصرية وفتح القنال في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ وهذا مبدء التسعة وتسعين سنة المحددة للامتياز وكان في طليعة المهتمين لدولسبس بفتح القنال وبالنجاح اللورد كلارندون وزير خارجية انكلترا بعد أن كان له من ألد الخصام ولكنها السياسة لا مبدءا لها ولا وجدان

وبذا انتهى هذا الدور بخسارة مصر الملايين من الجنيهات في حفلات ومن سندات وفوائد تقود وتعويضات حكم عليها بها وبخسارتها قوبونات اسهمها ولم تبخر ولا كلمة خيرا أو شكر لها أو رجاء لها الذين زهقت ارواحهم في الاعمال بل كل التهاني كانت لدولسبس ولامبراطور فرنسا وانزوت مصر كأن كتب عليها من الاصل الغرم ولغيرها الغم

الباب الثاني

دور الاستغلال

الفصل الاول

حالة الشركة في السنوات الاولى — الصعوبة المالية — تغيير طريقة تقدير المحولة —
 خلاف مع ارباب السفن — مداعاة الشركة امام محاكم باريس — مؤتمر الاستانة —
 قراره — اكراه الشركة على قبوله — مبيع سهام مصر الى انكلترا — بيع حصتها في
 الارباح — احتلال انكلترا للقتال في الحوادث المراهية — الكلام في حيادة القنال —
 برنامج لوندريه في نوفمبر سنة ١٨٨٣ — مؤتمر باريس في سنة ١٨٨٥ — ماهدة سنة
 ١٨٨٨ — تصديق انكلترا عليها في ابريل سنة ١٩٠٤

فتح القنال للملاحة وأصبح ذا ايراد ومر منه من مبدأ فتحه لنهاية سنة ١٨٦٩
 عشر مراكب حولتها ١٦٩١٩ طن دفعت رسوما ٥٦١٨٠ فرنك وكان هذا
 أول ايراد من هذا القليل دخل للشركة

وفي نهاية سنة ١٨٦٩ صار تقليل الحسابات وعمل حساب تكاليف
 القتال وما صرف عليه لغاية وقتها وجعل أصلا فبلغت ٤٣٢،٨٠٧،٨٨٢ فرنك
 منها نحو ٦٢ مليوناً دفعت لساھمين أرباح بواقع المائة خمسة على قيمة السهام
 مدة العمل حسب شروط الاكتاب ونحو ١٠ مليون فوايد سندات سلفية
 المائة مليون وقسط استهلاك رأس المال والباقي في مصاريف الادارة ونفقات
 الاعمال طول هذه المدة . وهذا المبلغ حصل عليه من ٢٠٠١١ مليون فرنك
 قيمة رأس المال ومن ١٠٠ مليون قيمة السلفية التي عملت و ٨٤ مليون المحكوم على
 مصر بها و ٤٠ مليون قيمة ثمن نفقش الوادي وما تحملته مصر أيضاً بموجب اتفاقية
 ٢٢ ابريل سنة ١٨٦٩ وتنازلت في نظيره عن قوبونات سهامها مدة ٢٥ سنة ومن
 ايرادات متنوعة كفوايد تشغيل تقود الشركة هذه المدة بالبنوك وغير ذلك
 وكانت قيمة هذه الايرادات لغاية ٣٠ يونيو سنة ١٨٦٩ — ٣٧ مليون فرنك وكسور

وفي سنة ١٨٧٠ بدئ الاستغلال الحقيقي وبدأت الملاحة لكن الحركة كانت بطيئة كالبداية في كل أمر وكان عدد المراكب التي مرت من القنال في سنة ١٨٧٠ ٤٨٦ حملتها نحو ٤٣٧ ألف طن وعدد الأشخاص ٢٦٠٥٨ وكان إيراد الشركة من رسوم المرور ٧١٨٨٥٧ ر.هـ ومن أنواع أخرى مختلفة ٣٥٥٥٧٢ ر.هـ فالمجموع ٩٢٧٤٣٢٩ ر.هـ فرنك والمصروفات ٩٧٦٨٢٧٣ ر.هـ فرنك منها نحو الستة ملايين فرنك في أعمال اصلاح وتحسين القنال مما يضاف على حاصل نفقائه وتكاليفه والباقي مصاريف اعتيادية. فمن ذلك يتضح ان هذه السنة انتهت بعجز في الايرادات عن المصروفات عدا قسط السلفة (استهلاك وفائدة) وبلغ نحو العشرة ملايين وكذلك سنة ١٨٧١ انتهت بعدم كفاية الايرادات لدفع المصروفات وقسط السلفة فان عدد المراكب التي مرت ٧٦٥ حملتها ٧٦١٤٦٧ طن وعدد المسافرين ٤٨٤٢٢ والايرادات ١٣٢٧٦٠٧٥ منها ٨٤٥٨ ر.هـ ٩٢٥٠ ر.هـ رسوم مرور والباقي ايرادات متنوعة والمصروفات ٨٤٢٢٨ ر.هـ ٨٠٤ فرنك منها ٤٢٤ ر.هـ ٣٥٦ ر.هـ عادية و٨٠٤ ر.هـ ٣١٨ ر.هـ مصاريف تحسين القتال يضاف عليها قسط السلفة بحيث ان العجز في السنتين بلغ نحو ١٢ مليون فأصدرت الشركة بتصريح من الحكومة المصرية بونات بعشرين مليوناً من الفرنكات تسهلك في ٢٠ سنة من سنة ١٨٧٢ ولكنها لم تحصل منها على أكثر من ١٢ مليوناً مع ان سعر الاصدار مائة فرنك والقيمة الاسمية ١٢٥ والفائدة ٥ في المائة عن القيمة الاسمية

وحصلت الشركة من الحكومة المصرية والدولة العلية على تصريح بزيادة فرنك واحد مؤقتاً على رسوم كل طن ينحصر لاستهلاك هذه السلفة وقد تم استهلاك هذه البونات الآن

ولكن حالة الشركة في ذلك الوقت كانت مضحكة فالقتال كان محتاجاً لتحسين وتعميق وتطهير مستديم والايراد غير كاف ففكرت الشركة في طريقة

لأنباء الايرادات بان قررت في ٤ مارس سنة ١٨٧٢ بان تجعل الاساس في تقدير الرسوم مقدار حمولة السفن الاعتبارية بصرف النظر عن شحنتها الحقيقية أي يؤخذ الرسم عن الكمية التي تسعها المركب بطريقة التكعيب الحسابي بدون ترك شئ نظير محلات مستخدم المركب ولا مخازنها ولا محلات المياه والعدد الخ وهذه الطريقة تزيد في الرسوم نحو النصف أي توصلها الى نحو ١٥ فرنك الطن بدل ١٠ وأعلنت بان هذا القرار يسري من أول يولييه سنة ١٨٧٢ ونفذته فعلا على السفن التي مرت من هذا التاريخ محتجة بأنها حرة في تقرير الطريقة التي توصلها لمعرفة حمولة السفن وليس في فرمان الامتياز ما يحرم عليها ذلك

فقامت قيامة اصحاب السفن والبضائع وحصلت رجة كبيرة وطلبوا ارجاع الحالة الى ما كانت عليه ورد الرسوم التي تحصلت ظلماً بموجب هذا القرار ورفعت شركة المساجري الفرنسية قضية بذلك على الشركة في محكمة السين بباريس دافعت فيها الشركة بطلب عدم الاختصاص لان تأويل نص فرمان خاص بالدولة العلية صاحبة السيادة وفي الموضوع طلبت الحكم بأحققتها فيما أجرته فرفضت المحكمة الدفع الفرعي وحكمت بالاختصاص وأعطت الحق لشركة المساجري في طلب رجوع الحالة الى ما كانت عليه وألزمت شركة القنال برد الرسوم التي تقاضتها زيادة عن الاصل

ولكن محكمة استئناف باريس العليا أصدرت حكماً بان القانون الفرنسي لا يحتم على القاضي بان ينظر كل دعوى تقدم له وبأن المحاكم الفرنسية مختصة بنظر جميع القضايا التي ترفع أمامها على فرنساويين ولو عن مصالح خارج البلاد الفرنسية . وفي الموضوع الفت الحكم الابتدائي وحكمت بأحقية شركة القنال في اتخاذ أي طريقة توصلها لمعرفة حمولة المركب لتأخذ الرسوم على مقتضاها خصوصاً وأن جميع الدول ليست متفقة على طريقة واحدة وفرمان الامتياز يحتم بالمساواة

وكانت الدولة العلية تحتج على تدخل القضاء الفرنسي في الموضوع وتقول إنها هي صاحبة الشأن في تأويل نص فرمان كما أن هذه الزيادة في الرسوم تعتبر مخالفة له فيجب أن تصدق هي عليها ولكون هذه المسألة تخص عموم الدول ويهمهم جميعاً أن يقررن قاعدة لتعين حمولة المراكب تسري على الجميع فهي تقترح عقد مؤتمر دولي يقرر ذلك وفعلاً عقد المؤتمر بالاستانة بعد أخذ ورد طويلين داماً من سنة ١٨٧٢ الى سنة ١٨٧٣ فكانت فرنسا تعضد الشركة كل التضييد وانكثرتا تعضد أصحاب السفن والتجارة والدولة العلية بين الاثنين حتى أن اللورد دربي عرض مرتين بأن أحسن حل لمسألة القنال أن تحل لجنة دولية محل الشركة فتشتري حقوقها فيه ولكن هذا القول لم يرق فرنسا وأخيراً قرأ رأي المؤتمر على اتباع قاعدة مرسوم وهي تقرب من الطريقة التي اتبعتها الشركة مع تنزيل ٣٠ في المئة مقابل المحلات اللازمة للتجارة ومخازن الادوات والمياه والمأكولات و٢٥ في المائة في مقابل أماكن العدد والقزانات الخ .

ولما كان هذا يعجز ايراد الشركة وكانت حالتها تستحق الرعاية ويجب تخليصها من الارتباك المالي التي هي فيه صرح لها المؤتمر بأن تزيد أربعة فرنكات مؤقتاً عن كل طن الى أن يصل مقدار ما يمر بالقنال ٢١٠٠٠٠٠٠ طن ومتى بلغت ذلك تنقص الزيادة المذكورة في السنة التالية الى ٢ ١/٢ عن كل (طن) وهكذا ينقص هذا المبلغ ٥٠ سنتياً عن كل ١٠٠ ألف طن زيادة حتى اذا وصلت الطونولات الى ٢٦٠٠٠٠٠ رجعت الرسوم لحالتها الاولى أي الى العشرة فرنكات الاصلية وقد لاحظ مندوب الدولة العلية أن الفرنك الاضافي الذي كان صرح به في سنة ١٨٧١ يدخل طبعاً ضمن هذه الزيادة وتسري عليه هذه الاحكام

وصدرت بذلك مضبطة في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٧٣ صدقت عليها كل

الدول بما فيها فرنسا وبلغتها الدولة العلية للحكومة المصرية بطلب مراقبة تنفيذها فاحتج دي لسبس عليها وأبى الخضوع لأحكامها قائلاً ان الشركة حرة في اجراءاتها مادامت لم تخرج عن دائرة الفرمان وأنه لا علاقة لها بقرار المؤتمر سالف الذكر وأنه يحفظ حقوق المساهمين لو حصل أي ضرر لهم أو خسارة بسبب هذا القرار. وفاته أنه نفسه اعترف للدولة بحقها في تأويل نص الفرمان وبأنه قابل ما تأمر به وان المؤتمر لم يجتمع الا بموافقة فرنسا حامية القنال فاصرت الدولة على تنفيذ القرار كما هو وامرت الحكومة المصرية بان تنفذه ولو بالقوة ووضع اليد على القنال وتحصيل الرسوم بمقتضى القرار الجديد بدل الشركة . وفعلًا ارسلت الجنود الى القنال ودخلت المسألة في طور جديد كاد يفضي الى مشاكل كبيرة لعناد دي لسبس وشركة القنال وتوجهه للشام واعطائه تعليمات لرجاله بالمقاومة ولكن الحكومة الفرنسية رأت ان هذا العناد لا يفيد مع اصرار الدولة العلية وتشديدها ورأت أن دي لسبس لاحق له بعد ان وكل الامر لها وللدولة وبعد ان قبلت فرنسا قرار المؤتمر فبذلت له النصيح بأن لامناص من الانصياع لقرار المؤتمر وان يصدر بأمر الدولة ولما وجد دي لسبس ان القرار نافذ لا محالة انصاع له وقبل في ٢٥ ابريل سنة ١٨٧٤ ان ينفذه من ٢٩ الشهر المذكور حسب قرار المؤتمر وحفظ للشركة الحق في ان تطلب من الدولة مساعدة تخرجها من ازمته الحالية

وكانت الشركة لم تدفع كوبونات اسهمها من سنة ١٨٧١ ولما اجتمعت الجمعية العمومية في ٢ يونيو سنة ١٨٧٤ قررت ان تجمع قيمة الكوبونات التي لم تدفع وعددها سبعة من اول يولية سنة ١٨٧١ لغاية اول يولية سنة ١٨٧٤ باعتبار كل سنة شهور كوبون فكانت قيمتها ٨٥ فرنكا واعتبرتها كسلفة عليها واصدرت في نظيرها سندات بعدد سهام رأس المال أي ٤٠٠ الف سند قيمته الاسمية ٨٥

فرنكا وسلمت لكل حامل سهم من رأس المال سنداً منها بدل الكوبونات التي لم يقبضها وتستهلك بسعرها الاصيل في ٤٠ سنة من سنة ١٨٨٢ أي يتم استهلاكها في سنة ١٩٢٢ وقد استهلك منها لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٨ ٢٠٥٢٥ سنداً بقيمة ٦٢٥ ر ٧٧٤ ر ١ ثم حصل في سنة ١٨٧٥ ان مصر تورطت في الديون وحل بها ما حل من الازمات المالية حتى اضطرت ان تسعى في رهن اسهمها في قنصل السويس أو بيعها وكان يتعاطى ذلك معها بعض المالىين الفرنساويين بواسطة البنك دلفيو وكانت الشروط المعروضة أما أن يرهن الحديدوي هذه السهام على ٨٥ مليون فرنك بفائدة ١٢ ٪ لمدة ثلاثة شهور بضمانة حصة الحكومة في ارباح القنصل حتى اذا انتهت المدة ولم يدفع المبلغ وفوائده اعطيت الاسهم والحصة في الارباح ملكاً حلالاً للرهنين أو ان اسماعيل باشا يبيع بيعاً باتاً السهام بسعر ٩٢ مليون فرنكا وفي نظير القوبونات التي تنازل عنها للشركة مدة ٢٥ سنة يدفع فائدة قدرها ١٠ المائة سنوياً مضمونة بايراد جمر ك بورسعيد . ومع ذلك فلم يتوصل الوسطاء لايجاد المال اللازم لذلك بفرنسا لمعارضة البنك العقاري الفرنسي للشروع وسعيه في ايجاد حل عام لجميع المسائل المالية الخاصة بالحكومة المصرية ولم يفد توسط دي لسبس في الامر لدى دولته التي أبت المساعدة على ايجاد المال اللازم لانها هذه الفرصة حتى يصبح كل القنصل بيد الفرنسيين وكان السبب في احجام فرنسا أنها لم تفق بعد من خذلانها في سنة ١٨٧٠ وأنه كان لانكترا عليها يد حديثة بان خلصتها من حرب جديدة كانت تريد المانيا أن تدفعها اليها قبل أن تتقوى وتلم شعها فتدخلت انكترا وملكها شخصياً في الامر وألزمت المانيا أن لا تهجم علي فرنسا ولا تحاربها فحفظت فرنسا هذا الجليل وخافت ان هي سهلت أخذ الاسهم للفرنساويين أن تنضب انكترا وهي لا تزال محتاجة لمساعدتها فجئنت وشعرت انكترا بالامر فأسرعت الى مشتري الاسهم بدون

انتظار تصريح من برلمانها حتى لا تضيق هذه الفرصة كما أضاعت الأولى بعدم اشتراكها في المشروع من الأول حتى تخرج من يدها وفعلاً تم ذلك في ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ فنلما اسماعيل باشا الاسهم وقبض منها ١٠٠ مليون فرنك وكسور دفعها محل روتشيلد بلوندره إلى أن عرضت المسألة على البرلمان الانكليزي واعتمد الشراء وصرح برد المبلغ لروتشيلد وتعهدت مصر بان تدفع لها سنوياً في المائة عن هذا المبلغ في نظير القوبونات التي تنازلت عنها للشركة وما زالت تدفعها لها حتى سنة ١٨٩٤. أما انكلترا فاكسبت بهذه الصفقة حق التداخل في شؤون القنال وفي مالية مصر لما اصبح لها من الدين عليها .

ثم زاد الارتباك المالي في مصر وبلغت الازمة أشدها وأرسلت الدول مندوبين لفحص الحالة وتشكلت لجنة دولية للتحقيق ثم لجنة لتصفية الديون وكانت من ضمنها دين للسنديكاتو الكبرى بباريس. مؤمن عليه بحصة الحكومة في ارباح شركة القنال فقررت اللجنة أن تبيعها بمبلغ ٢٢ مليون من الفرنكات للبنك العقاري الفرنسي وتم البيع فعلاً في ٢٠ مارس سنة ١٨٨٠. والبنك أسس شركة اسمها الشركة المدنية حلت محل الحكومة المصرية في حصتها المذكورة وأصدرت ٥٠٧ ر ٨٤ حصة بقيمة ٢٠٤٠٠٠٠ فرنك تنتهي مدتها بانتهاء امتياز القنال أي من ١٧ ابريل سنة ١٨٨٠ لغاية سنة ١٩٦٨ وجعلت بنك الخصم بباريس النائب عنها في كل ذلك وأودعت لديه الورقة الاصلية بتنازل الحكومة المصرية عن الحصة المذكورة وفي كل سنة يقبض البنك للذكور ما يخص هذه الحصة من الارباح من شركة القنال وهو يتولى دفعها الى حملة حصص هذه الشركة المدنية وكان نصيب هذه الشركة من ارباح سنة ١٩٠٨ مبلغ ١٠٧٢٧٢٤ ر ١٠ فرنك. وفي سنة ١٨٨٠ عقدت شركة القنال سلفة جديدة أصدرت بها ٢٦ ٧٣ سنداً حصلت منها على مبلغ ٢٦٩٩٩٩٦٠ قيمتها الاسمية ٥٠٠ فرنك وفائدتها ٣٪

وفي سنة ١٨٨٢ حصلت الثورة الغراية ورغمًا عن كون القنال حرًا للجميع ولا يصح استعماله قاعدة للأعمال الحربية احتله الانكليز ومنعوا استعماله للتجارة بينما كانت الدول تتخابر في الاستانة في تقرير قاعدة لحفظه وحيادته وكان احتلاله بناء على تصريح من توفيق باشا بحجة المدافعة عن البلاد وعن القنال من ان يناله ضرر من العربيين

فأثبتت هذه الحوادث للدول وجوب عمل اتفاقية دولية تجعل القنال حرًا في زمن الحرب وفي زمن السلم وتضمن ذلك فعلاً فاقترح اللورد غرانفيل وزير خارجية انكلترا في سنة ١٨٨٣ عقد مؤتمر دولي ينظر في ذلك ويقرره واجتمع فعلاً المؤتمر في سنة ١٨٨٥ بباريس ووضع لائحة تضمن ذلك وتعهد لقناصل الدول الموقعة عليها مراقبة تنفيذ ذلك وهم يكونون لجنة تجتمع في كل سنة مرة برئاسة مندوب عثماني وبحضور مندوب مصري برأي استشاري وتجتمع ماعدا ذلك بناء على طلب ثلاثة من القناصل لمراقبة حرية المرور بالقنال وحيادته وعدم مسه بشيء وتقرر في هذه اللائحة ما يجب اتباعه مع مراقب البحارين لو نشبت حرب .

وبعد ان تقرر هذه اللائحة أبقى مندوبو انكلترا التصديق عليها لأن انكلترا لا تريد أن يكون للجنة مثل هذه حق الاشراف على أعمال القنال وكانت العلاقات بين انكلترا وفرنسا قد فُتت فطال الوقت في أخذ ورد الى ان كان لانكلترا مشكلة بخصوص جزائر الهيريد الجديدة وغيرها فاستعجلت فرنسا فيها ولايتها على المطل فجاءتها فرنسا بما عملته انكلترا بخصوص مسألة القنال وذكرتها بها فأظهرت استعدادها لاعادة المفاوضة فيها وفعلاً عادت المخابرة وعملت معاهدة في سنة ١٨٨٨ بالاستانة وافق عليها كل الدول الا انكلترا فأنها رفضت مرة أخرى وبقيت الحالة هكذا الى ان حصل التقرب الفرنسي الانكليزي أو الاتفاق الودي في أبريل سنة ١٩٠٤ فحسبت وجوه

النزاع بين الدولتين وصدقت انكلترا على معاهدة سنة ١٨٨٨ بعد ان حذف منها ان لجنة القناصل يرأسها مندوب عثماني ومن ذلك الوقت اعترفت كل الدول بما فيها انكلترا بحرية القنال في كل وقت وانه حر للملاحة والمرور وانه لا يجوز لاي دولة ولو كانت محاربة للدولة العلية ان تحتله أو تعمل أي عمل عدائي فيه أو على بعد ٣ أميال منه أو تمنع الملاحة فيه .

انتهت مشاكل القنال الدولية فبعد الاشكال مع أرباب السفن لان انكلترا مازالت ترى بين السخط تولى غيرها أمور شركة لها في سهامها نحو النصف ومظم ايرادها من تجارتها التي تمر بالقنال فسلطت ارباب السفن على الشركة فهاجوا وصاحوا من فداحة الرسوم ومن عدم كفاية القنال للمرور وطلبوا من حكومتهم التدخل في الامر فست في نيل تصريح من مصر بعمل قنال ثان بمال انكلترا تختص به وتسقط به الاول ولكن رجال القانون بمصر راجعوا الفرمانات فوجدوا ان مصر لا يجوز لها منح هذا الامتياز بعد ان منحت الشركة احتكارا به، ولما لم تتمكن انكلترا من القضاء على الشركة بهذه الكيفية أرادت ان تنهز فرصة احتياج الشركة للمال للقيام في وجهها وتهديدها والتشويش عليها رجاء ان تنال حقا جديدا يكسبها تداخلا فعليا في الادارة . اتفق دي لسبس مع غلادستون على أن انكلترا تقرضه ١٠٠ مليون فرنك ينفقها رغبات أرباب السفن من حيث تحسين القنال وتوسيعه وتعميقه وكان هذا الحل في صالح انكلترا من جميع الوجوه لأنها باقراضها الشركة تملك رقابها ولكن مجلس النواب كان هائجا في ذلك الوقت ضد القنال ودي لسبس وغلادستون نخشي هذا الاخير أن يعرض الاتفاق عليه فسحبه دي لسبس حتى لا يخرج مركز غلادستون ووعد دي لسبس باجراء عملية تحسين القنال بدون احتياج لانكلترا . وانهى الامر بان عقد اجتماع في سنة ١٨٨٣ بلوندره حضره نواب أرباب السفن وأرباب المصالح في التجارة والملاحة وكان حاضرا عن الشركة شارل دي لسبس نجل فردينان

ووكيل مجلس ادارتها واتفقوا على برنامج للسير في المستقبل على حسب تسهيلات مرور السفن ورفعاً للشكوى فاتفقوا على عمل قنال ثان مجاور للاول أو توسيع الموجود وتعميقه وعلى ان يزداد سبعة على عدد الاعضاء الانكليز بمجلس الادارة ليكونوا عشرة وهؤلاء السبعة ينتخبون من بين ارباب السفن والتجار وعلى ان تؤلف لجنة استشارية يكون مركزها بلوندره اعضاؤها العشرة الانكليز وان يكون للشركة مكتب بلوندره وعلى ان يراعى في تعيينات المستخدمين في المستقبل زيادة عدد من يعرفون اللغة الانكليزية وأنه من اول يناير سنة ١٨٨٤ يصير تنزيل رسم المرور الى عشرة فرنكات اي يطل نصف الفرنك الذي كان باقيا من العلاوة الاضافية التي قررها مؤتمر الاستانة

ومن اول يناير سنة ١٨٨٥ تنقص الشركة رسم المرور ٥٠ سنتيم ليكون ٩ فرنكات ونصفاً واذا كان بعد تقفيل حساب سنة ١٨٨٣ يظهر ان الارباح التي سيصير توزيعها على سهام رأس المال تزيد عن ١٨ في المائة من قيمتها الاسمية تخصص الشركة لتنقيص الرسم من اول يناير سنة ١٨٨٥ مبلغا يوازي نصف المبلغ الذي وزع زيادة عن ١٨ في المائة . ومن اول يناير سنة ١٨٨٦ تقسم الشركة مع ارباب السفن نصف الارباح الزائدة عن ١٨ في المائة المذكورة الى ان يبلغ ما يوزع على السهام ٢٥ في المائة وكل ما زاد عن ذلك يستعمل في تنقيص الرسم المذكور الى ان يبلغ ٥ فرنكات على الطن . واتفقوا ايضا على ان مبلغ الاحتياطي الذي كان يحجزه سنويا من الارباح ٥ في المائة لا يحجزه ازيد من ٣ في المائة متى بلغ ٥ مليون فرنك وعلى ان يبطل رسم الدلالة داخل القنال

ثم اقترح الحاضرون ما عدا شارل دي لسبس ان يكون لحكومة انكلترا اذونات في الجمعية العمومية بنسبة ما لها من الاسهم لا ثمانية فقط كما هو حاصل بل يبلغ هذا البرنامج لجمعية الشركة العمومية فاتفقوا على ان يستأنسوا به

في المستقبل بدون اعتباره كعقد او اتفاق رسمي او شبهه بالرسمي ولكنه امنية من ذوي الشأن تنفيذ الشركة منها ما يوافق مصلحتها ونفذت تقريبا جميع ما جاء بها ماعدا تحويل الانكيز اصواتا بقدر اسهمهم وما عدا تنزيل الرسوم فانها لم ترد ان تنقيد في ذلك بطريقة مخصوصة وجعلت لنفسها مطلق الحرية في التنقيص متى شاءت بدون ان تضرب صالح المساهمين أو تجعل لارباحهم حدا لا تعداه الا اذا وصل تنقيص الاجر الى ٥ فرنكات وجرت على ذلك وهما هي من سنة ١٩٠٤ توزع ارباح المساهمين بواقع ١٥١ فرنك للسهم الواحد والرسم $\frac{7}{4}$ فرنكات ولو كانت تقيدت ببرنامج لوندرة ما صح لها ان تزيد على ١٢٥ فرنك حتى يصبح رسم المرور ٥ فرنكات

وعينت الشركة لجنة قررت توسيع القنال وتعميقه أولى من عمل قنال جديد فانفقت مع الحكومة المصرية على أخذ جانب من أراضيها بجوار القنال لعملية التوسيع في نظير مليوني فرنك دفعها لها بموجب اتفاقية في سنة ١٨٨٦ عملت سلفة في سنة ١٨٨٧ بقيمة مائة مليون فرنك أصدرت بها ٢٣٨٩٦٤ سندا قيمتها الاسمية ٥٠٠ فرنك بفائدة ٣ المائة لعمل هذه الاعمال وفي سنة ١٩٠١ وسنة ١٩٠٢ قررت عمل سلفة أخرى جديدة بخمسة وعشرين مليون فرنك لتحسين حال القنال وزيادة تعميقه حتى يسم مركبين من اعظم المراكب تمران بجانب بعضهما حيث رؤى ضرورة عمل ذلك لزيادة عدد المراكب التي تمر به وكبر حجمها وتسهيلا للورور. ولكن لم تصدر الشركة هذه السلفة لحد سنة ١٩٠٨ وقررت ابلاغها الى ٥٠ مليون فرنكا وأصدرتها في سنة ١٩٠٩ بسعر ٤٧٣ وعدد سندات هذه السلفة ٣٠ الفا قيمتها الاسمية ٥٠٠ فرنك وتستهلك في ٥٣ سنة من أول سبتمبر سنة ١٩٠٩

.. هذه هي ماجريات حوادث شركة القنال لحد الآن. تلخص في انه بعد ان كادت الشركة تقع في الافلاس في أول عهدها. وهبطت اسهمها الى نحو

١٦٠٠ فرنكا بدل ٥٠٠ أصبحت الآن تباع سهاؤها بسعر مائتي جنيه وبعد ان كانت حصة التأسيس فيها لاقيمة لها أصبحت الحصة الواحدة تباع وتشتري بنحو مائة الف جنيه ولغلوها قسمت الواحدة الى ألف جزء

وبعد ان كانت تصدر بونات بدل القوبونات المتأخرة وتدفع عليها فائدة ٥ المائة أصبحت توزع ارباحا بواقع ١٥١ فرنك عن كل سهم و٧١٤٨٩ فرنكا عن كل حصة تأسيس

وبعد ان كان دخلها لا يفي بمصروفها أصبح يربو على المائة وعشرين مليونا من الفرنكات اما مصرف فلم يبق لها فيها لا سهم ولا حصة واستفاد كل العالم من القنال الا انها حتى الحكومة الفرنسية تقبض كل سنة الملايين من الفرنكات رسوماً على القوبونات والارباح التي تصرف في بلادها



الفصل الثاني

حالة الشركة الراهنة

تكاليف القتال . مجموع إيرادات الشركة من عهد تأسيسها . مجموع مصروفاتها .
مقدار ما يساويه القتال في نهاية سنة ١٩٠٩ . ديون الشركة لنهاية سنة ١٩٠٩ إيرادات
سنة ١٩٠٨ ومصروفاتها - ما خسرته مصر بسبب القتال وما كان يصيبها لو بقيت لها أسهمها
وحصتها في الأرباح

سنتيم	فرنك	
٨٧	٦٢١١٩٧٩٧٩	بلغت تكاليف القتال وما صرف في تحسينه وتوسيعه لغاية ٣١ ديسمبر سنة ٩٠٧ مبلغ
١٥	١٢٣٥٠٠٨١	وصرف في سنة ٩٠٨ مبلغ
٠٢	٦٣٣٥٤٨٠٦١	فيكون المجموع مبلغ
٢	٦٥٢٤٣٩٤٥	وبلغت موجودات الشركة الثابتة كأدوات ومهمات وعدد وغيره لغاية ٣١ ديسمبر سنة ٩٠٨ مبلغ
٠٤	٦٩٨٧٩٢٠٠٦	فيكون مجموع المبلغين
٠١	٨٩٣٢١٨٤١	قيمة النقدية الموجودة بالصندوق أو البنوك والاوراق والذممات المطلوبة للشركة لغاية ٣١ ديسمبر سنة ٩٠٨
٥	٧٨٨١١٣٨٤٧	المجموع

وهذا المقدار يقابله في الأصول ما يأتي
(١) رأس مال الشركة باعتبار ٤٠٠٠٠٠٠ في
فرنك ٥٠٠

٢٠٠٠٠٠٠٠٠

(٢) سلفية سنة ١٨٦٧ وسنة ١٨٦٨ وقدرها
٣٣٣٣٣٣٣٣ ستدا يا نصيب قيمتها الاسمية ٥٠٠ فرنك

		وسعر اصدارها ٣٠٠ وهي المعروفة بسلفية ٥ ٪
٩٩٩٩٩٩٠٠		على قيمتها الاسمية
		(٣) سندات سنة ١٨٧١ مقدارها ١٢٠٠٠٠
١٢٠٠٠٠٠٠		أصدرت بسعر ١٠٠ فرنك وتدفع بسعر ١٢٥ فرنك
		(٤) بونات بدل مجمل القوبونات المتأخرة
٣٤٠٠٠٠٠٠		٤٠٠٠٠٠ سندا سعر ٨٥ فرنك بفائدة ٥ المائه
		(٥) سلفية سنة ١٨٨٠ وقدرها ٧٣٠٢٦ سندا
		٣ ٪ (أول دفعه) أصدرت بسعر ٣٧٠ فرنكا
٢٦٩٩٩٩٦١	٨٥	وتسهيلا بسعر ٥٠٠ فرنك
		(٦) سلفية سنة ١٨٨٧ وقدرها ٢٣٨٩٦٤
		سندا ٣ ٪ (ثاني دفعه) قيمة السند الاسمية
٩٩٩٩٩٥٣٧	٣١	٥٠٠ فرنك وقيمة الاصدار نحو ٤١٤
٤٧٢٩٩٩٣٩٩	١٦	فيكون مجموع رأس المال والقروض
		متحصلات وايرادات قبل فتح القنال مخصصة لانشاء
		القنال وتحسينه
		متحصل من الحكومة المصرية سنتم فرنك
		بناء على تمكيم نابليون الثالث ٨٤ ٠٠٠٠٠
		متحصل منها بدل كوبونات
		أسهمها مدة ٢٥ سنة ٣٠٠٠٠٠٠٠
		فرنك ١١٤٠٠٠ ٠٠٠
		ايرادات مختلفة قبل فتح القنال
		كفوائد ناتجة من تشغيل تقود الشركة
١٥١٩١٧٤٣٠٧	٣٠	المبفورة وثمان أراض وغير ذلك ٣٧١٧٤٣٠٧ ٣٠

سنتيم	فرنك	
٤١	٤٩٨٣٧٦٤٧ر	حاصل الاستهلاكات
٤٦	٢٩٨٦٩٨٢٩ر	الاحتياطي القانوني
		مطلوبات من الشركة باقي ارباح سنة ٩٠٧
٨٨	٨٤ر٠٥٩٣٦٤	وسنة ٩٠٨ تحت الصرف
٨٤	١٨١ر٢٩٨	مترحل للسنة المقبلة
٠٥	٧٨٨ر١١٣٨٤٧	

سنتيم	فرنك	
		وبلغ دخل الشركة ماعدا القروض ورأس
	٢٦٦٧٥٧٢ر٣٥٨	المال من سنة ١٨٧٠ لغاية سنة ١٩٠٨ مبلغ
		اي زيادة عن مائة مليون جنيه انظر الجدول حرف ا
	٢٥٦٤٦٧٩٨٤٨	منها رسوم مرور المراكب والمسافرين
		من باقي الانواع كسمن مياه الشرب
		وفوائد تشغيل النقود وبيع الاراضي الداخلة
		منطقة الشركة وحصتها في ايراد الاطيان
	١٠٢٨٩٢٥١٠	المشتركة الخ

سنتيم	فرنك	
	٢٦٦٨٥٧٢ر٣٥٨	ومن هذه الايرادات صرفت المبالغ الآتية
		مصروفات عمومية وهي تتضمن مصروفات
		الادارة ومصاريف حفظ وصيانة القنال والاحتياطي
	٢٩٩ر٤٤٧٠٨٠	القانوني

اقساط ديون الشركة (ماعدًا بونات سنة ٨٧٥)
وبعض نفقات ثابتة كترتب مأمور الحكومة المصرية
ورسوم مستحقة للحكومة الفرنسية على الشركة
ومعاش عائلة دي لسبس

٥٣٠ر٨٢٩٦٦

٥٠ر٢٧٨٦٤٤

لتكوين حاصل لاستهلاك الموجودات

٨٧٩ر٨٠٨٥٩١

والباقي وقدره ٧٦٧ر٧٦٣ر٧٨٧ر١ فرنك قيمة ما وزع على المساهمين
وحصص التأسيس وحصة الحكومة المصرية ومجلس الادارة والمستخدمين
بحسب قانون الشركة وما صرف في استهلاك رأس المال وبونات سنة ٨٧٥ أنق
وبلغت ايرادات سنة ١٩٠٩ - ١٢٣ مليوناً وكسور منها ١٢٠ مليوناً من
رسوم المرور فقط ولوأردنا أن نعرف قيمة هذا القنال الذي يعطى هذا الايراد وجعلنا
الاساس قيمة أوراقه بحسب سعرها ببورصة باريس يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٩
لوجدنا قيمته الاعتبارية في اليوم المذكور ما يأتي

(١) سهام رأس المال أصلها ٤٠٠٠٠٠

استهلك منها لغاية ٣١ ديسمبر سنة ٩٠٨ - ١٨٣٦٧

سهماً استعيزت بسهام ارتفاع لها كل حقوق السهام

الاصلية ما عدا الخمسة في المائة (الارباح الاولى)

واستهلك في بحر سنة ٩٠٩ - ١٠٧٩ فيكون الباقي

٣٨٠٥٥٤ سهماً تمها باعتبار سعر النقد يوم ٣١ ديسمبر

١٩٠٦ر٥٧٥٤٠

سنة ٩٠٩ ببورصة باريس ٥٠١٠ فرنك فيكون الثمن

(٢) سهام الارتفاع وقدرها ١٩٤٤٦ وتمها بحسب

٨٢ر٩٣٧ر١٩٠

سعر بورصة باريس اليوم المذكور ٤٢٦ فرنك الواحد

(٣) حصص تأسيس باعتبار أصلها ١٠٠ قسمت

أولا الواحدة الى عشرة ثم قسمت الواحدة من
العشرة الى ألف فاصبح عددها ١٠٠.٠٠٠ حصة ثمن
الواحدة منها في يوم ٣١ ديسمبر سنة ٩٠٩

٢٢٤٨٠٠٠ ر ٢٢٤٨

فرنك

(٤) حصة الحكومة المصرية التي تنازلت عنها
للشركة المدنية قسمت الى ٨٤٥٠٧ جزءاً كان ثمن

٢٩٧٤٦٤٦٤٠ ر ٢٩٧

كل جزء ٣٥٢٠ فرنك

قيمة سندات الديون الباقية بدون استهلاك

لغاية ٣١ ديسمبر سنة ٩٠٩

(٥) باقي من سلفية سنة ١٨٦٧ ٥٠٪ بحسب

سعرها بالبورصة في اليوم المذكور

عدد

أصله ٣٣٣٣٣٣

تنزيل مستهلك

عدد

١٩٦٩٦٣ لغاية ديسمبر سنة ١٩٠٨

٢٠٨٤٩٥ ١٠٥٣٢ مستهلك في سنة ٩٠٩

١٢٤٨٣٨ باقي و ثمن كل سهم في ٣١ ديسمبر سنة ٩٠٩ ٦١٤ ٥٣٢ ر ٦٥٠ ٧٦٦

(٦) باقي ثمن بونات سنة ١٨٧٥ بدل متجمد

القوبونات المتأخرة ٥٠٪

عدد

أصله ٤٠٠ ر ٤٠٠٠

{ ١٠٥ }

استهلك منها .

٢٠٥٢٥ لغاية ٣١ ديسمبر

سنة ٩٠٨

٢٢٧٢٧ ٢٢٠٢ في بحر سنة ٩٠٩

٣٧٧٢٧٣ في فرنك ٨٩ سعرها بالبورصة
(٧) باقي من سلفية سنة ١٨٨٠

عدد -

أصله ٧٣٠٢٦

استهلك منها

٨٥٠٣ لغاية ٣١ ديسمبر

سنة ٩٠٨

٩٠١٤ ٥١١ في بحر سنة ٩٠٩

٦٤٠١٢ في ١/٢ ٤٧٥ فرنك سعرها بالبورصة
(٨) باقي من سلفة سنة ١٨٨٧

عدد

أصلها ٢٣٨٩٦٤

استهلك منها

٥١٩٩ لغاية ٣١ ديسمبر

سنة ٩٠٨

٥٥٧٨ ٣٧٩ في سنة ٩٠٩

٢٣٣٣٨٦ في فرنك ٤٦٩٥٠

١٠٩٢٧٢٧ ر ٥٧٤ ر ١٠٩

٩٩٢ ر ٥٨٠ ر ٨٠٢ ر ٢

المجموع الكلي

وهو عبارة عن ١٠٩ ر ٥٦١ ر ١٠٨ جنيه و ٧٦٦ ملليم

وهذه القيمة اعتبارية على حسب الاسعار المتداولة في يوم ٣١ ديسمبر سنة ٩٠٩ وهي تزيد وتنقص على حسب ظروف الاحوال والطلب والعرض ولكتنا لو نظرنا الى ايراد هذه السهام والحصص والسندات حسبما صرف من سنة ١٩٠٤ الى سنة ١٩٠٩ لوجدنا هذه القيمة معقولة لاننا نجد ان ارباح السهم من الاسهم الاصلية ١٥١ فرنكا وثمنه ٥٠١٠ فتكون النسبة ٣٪ وكذلك ارباح سهم الانتفاع ١٢٦ وثمنه ٤٢٦٥ وهي كذلك بنسبة ٣٪ - وخص حصة التأسيس نحو ٧٢ فرنكا وثمنها ٢٢٤٨ بالنسبة عينها وكذلك يقال عن حصة الشركة المدنية التي أخذت حصة الحكومة المصرية فما تأخذه من الارباح يوازي السعر الذي تقترض به الشركة الآن وهو ٣٪ وهذا الربح ليس بقليل بأوروبا فاسعار هذه الاوراق ليست مبالغاً فيها بل منظور أنها تحسن على طول الايام كلما زادت الارباح

نعم انه بعد انتهاء مدة الامتياز تصبح هذه الاوراق لا قيمة لها اذا لم تمد المدة لاجل آخر ولكن هذا الوقت نراه بعيداً ويكون أصحابها قد قبضوا عنها نحو المائتين مليوناً من الجنيهات لوقسنا الارباح المستقبلية على ما صرف منها في السنين الاخيرة وفي ذلك أعظم عزاء

ولو نظرنا لقيمة الباقي حقيقة على الشركة من الديون بحسب الاسعار التي تدفعها فعلاً لدى استهلاك سنداتنا أي بقيمتها الاسمية لوجدناها كما يأتي بالفرنكات بعد الذي استهلك لغاية ٣١ ديسمبر سنة ٩٠٩ حسب قيمة السندات الاسمية

س فرنك

تمن ١٢٤٨٣٨ سنداً باقية من سلفة سنة ١٨٦٧

بواقع فرنك ٥٠٠ ويتم استهلاكها في سنة ١٩١٨ .. ٦٢٤١٩٠٠٠

تمن عدد ٣٧٧٢٧٣ سنداً الباقية من بونات

سنة ١٨٧٥ بواقع فرنك ٨٥ ويتم استهلاكها في

سنة ١٩٢٢ ٣٢٠٠٦٨٢٠٠ ..

تمن ٦٤٠١٣ سندا باقية من سلفة ١٨٨٠

٣٢٠٠٦٨٢٠٠ ..

بواقع فرنك ٥٠٠ ويتم استهلاكها سنة ١٩٣٤

تمن ٢٣٣٣٨٦ سندا الباقية من سلفة سنة ١٨٨٧

١١٦٠٦٩٣٠٠٠ ..

بواقع ٥٠٠ فرنك ويتم استهلاكها سنة ١٩٦١

٢٤٣١٨٦٢٠٥ ..

فيكون المجموع بالفرنكات

ولو أضفنا الى هذا قيمة باقي سهام رأس المال

الباقية تحت الاستهلاك بواقع سعرها الاسمي أي

١٩٠٢٧٧٠٠٠ ..

٥٠٠ فرنك وقدر ذلك ٣٨٠٥٥٤ سهما أي

يكون جميع ماعلى الشركة من أصل ديون ومن

٤٣٣٤٦٣٢٠٥ ..

رأس مال لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٩

وهذا عدا سلفة الخمسين مليوناً التي أصدرتها الشركة في بخر سنة ١٩٠٩

وقدرها ثلاثين ألف سند بفائدة ٣ المائة قيمتها الاسمية ٥٠٠ فرنك

واستهلاك رأس المال مقرر له قاعدة ثابتة من يوم تأسيس الشركة موضح

فيها مقدار ما يستهلك في كل عام ويؤخذ له في كل سنة من الأيراد مقدار معين

هو أربعة أجزاء من واحد من مائة من صافي الأيراد (بعد الخمسة في المائة

التي تصرف أولاً للسهم كإرباح أولية وبعد المصاريف العمومية وأقساط

القروض) ويضاف إليها ما يخص السهم المستهلكة من الأرباح الأولية باعتبار

كل سهم ٢٥ فرنكاً ومقدار ما صرف في استهلاك رأس المال في ١٩٠٨

١٠٠٨٠٥٢٥ فرنكاً أما قيمة الأقساط التي تدفعها الشركة سنوياً عن مجموع

الديون الأخرى من فوائد واستهلاك

س	فرنك	فهي حسب ما صرف في سنة ١٩٠٨
١٦٨٠٧٤٩٥		
يسانه		
١٠٠٨٨٢٠٠	٥ %	عن سلفية سنة ١٨٦٧ و ١٨٦٨
٨٠٠ ر ١٥	٥ %	عن بونات سنة ١٨٧٥
٢٢٣ ر ٢٨٥	٣ %	عن سلفية سنة ١٨٨٠
٣٦٩٥ ر ٩٩٥	٣ %	عن سلفية سنة ١٨٨٧
<u>١٦٨٠٧٤٩٥</u>		

ونلاحظ ان الشركة راعت في تخصيص المبالغ اللازمة لاستهلاك قروضها مواعيد تمام استهلاك كل قرض فجعلت المبالغ المخصصة للقروض التالية زهيدة مادامت السلفيات السالفة موجودة وحال استهلاكها تزيد بجانب مما كان مخصصاً للاولى وعلى هذا الحساب نرى ان المبالغ المخصصة لفوائد واستهلاك جميع الديون هي نحو ١٧ مليوناً من الفرنكات سنوياً وبقى كذلك لحد سنة ١٩١٨ حتى يتم استهلاك القرض الاول وبعد ذلك يستعمل جانب عظيم مما كان مخصصاً له لاستهلاك بونات سنة ١٨٧٥ حتى اذا استهلك هي أيضاً في سنة ١٩٢١ استعمل جانب مما كان مخصصاً لها في استهلاك قرض سنة ١٨٨٠ حتى سنة ١٩٣٤ فيستعمل جانب مما كان مخصصاً له لاستهلاك القرض الاخير حتى اذا ما جاءت سنة ١٩٦١ كان كل الدين مدفوعاً . وعلى ذلك في سنة ١٩٢٢ أي حينما يتم استهلاك القرض الاول والبونات المذكورة ينقص من المبلغ المخصص لاستهلاك الديون ٦ مليون ونصف فيصبح ١٠ ملايين فرنكاً سنوياً ومن سنة ١٩٢٣ الى سنة ١٩٣٠ ينقص من هذا المبلغ سنوياً نحو ٣٠٠ ألف فرنك حتى يكون في سنة ١٩٣٤ - ٧٤٠٠ ر ٠٠٠ فرنكاً وفي سنة ١٩٤٠ ينزل المبلغ ايضاً الى ٥٠٠ ر ٠٠٠ فرنكاً وفي سنة ١٩٥٠ الى ٢٠٠ ر ٠٠٠ اثنين مليون ومن سنة ١٩٥٦ الى سنة ١٩٦١

لا يزيد المبلغ الذي يستعمل في ذلك عن مليون واحد ومن هذا التاريخ تكون كل القروض استهلكت تماماً

هذه هي حالة الشركة وديونها فلنبحث في مفصلات إيراداتها ومصروفاتها عن سنة ١٩٠٨ وهي آخر ميزانية نشرت لان حسابات سنة ١٩٠٩ لا تظهر الا في شهر يونيو من سنة ٩١٠

بلغت جميع أنواع إيرادات سنة ١٩٠٨ مبلغ ٩٦٠ر١٣٤١١١ فرنك وهذه السنة هي باعتراف الشركة نفسها من السنوات التي قل فيها الإيراد بسبب الازمة فلا يصح أن نبني على حسابها ونخذها وحدها أساساً لتقدير الإيراد. وهذا هو بيان إيرادات السنة المذكورة.

س فرنك

فوائد تشغيل نقود الشركة	٢١	٥٩٦ر٠٧٢
إيرادات مختلفة كفوائد خصم وقطع وغيرها	٦٥	٩٣٥ر٢٢
القسط السنوي الذي تتقاضاه الشركة من الحكومة المصرية طبقاً لاتفاقية أول فبراير سنة ٩٠٢ (١) -		١٢٠ر٠٠٠
يستزل منه ٥٦ر١٧١٣٥٣ أجر تصدير نقود الشركة من مصر وانجلترا الى فرنسا فيكون الباقي	٨٦	٥٣١ر٢١٥
بأقي	٣٠	٣٦٠ر٨٦٢

إيراد الاطيان المشتركة (٢)

(١) هذه الاتفاقية خاصة بمصاريف عمل خط السكة الحديد بين الاسماعيلية وبورسعيد واسلمته الحكومة المصرية وتعهدت بدفع مبلغ ١٢٠٠٠٠ فرنك سنوياً الى نهاية مدة امتياز الشركة

(٢) بلغت إيرادات هذا النوع من سنة ١٨٧٠ لغاية سنة ١٩٠٨ -

٩١٨ر٧٨٩ ١٥ فرنك

(١١٠)

ستيم فرنك

٥٧٣٥ من الايجارات

٣٨ ٥٩٥٧٥٤ من البيع

٦٩ ٣٠٠٧٤٤ ٣٨ ٦٠١٤٨٩ منها النصف يخص الشركة

٦٣ ١٠٨٤٤٣٠٩٩ ايراد قسم المرور

٥٦ ١٩٩٣٩ ايراد الاراضي الخصوصة وايجار مباني (١)

ايرادات المياه الحلوه

ستيم فرنك

٦٥ ٦٩٧٨١٦ ٢٧ ٢٠٢٣٩٨ السويس
٣٨ ٤٩٥٤١٨ والاسماعيلية
توريد مياه ووضع حنفيات
وايرادات متوعه

٨٣ ١١١٤١٣٩٦٠

٩٤ ٤٧٧٦١ ايرادات قسم الحفظ والصيانة

٧٣ ٢٩٢٣٦ ايرادات سنوات سابقة

٥٤ ١١١٤٩٠٩٥٩ الجلمة

(١) هذه الاراضي هي الداخلة ضمن المنطقة التي تحددت للشركة واتفق على بقائها تحت يدها تتنفع بعلتها فقط مدة الامتياز وقد بلغ ما استغله الشركة من هذا النوع لغاية سنة ١٩٨٠ — ١٩٨٤ فرنك

المصروفات

سنتيم	فرنك	
		فوائد وأقساط قروض سنة ١٨٦٧ — ١٨٦٨
		وسنة ١٨٨٠ وسنة ١٨٨٧ حسب التفصيل السابق
	١٥٠٠٧٤٨٠	ايضاحه
	٣٠٠٠٠	مرتب مأمور الحكومة المصرية
		عوائد مستحقة للحكومة الفرنسية نظير
٥٩	١٠٦٤٢٧	تسجيل الشركة بفرنسا
	١٢٠٠٠٠	معاش عائلة فردينان دي لسبس
٥٩	١٥٢٦٣٩٠٧	جملة (مصاريف الادارة)

سنتيم فرنك

				مصرفات الادارة العمومية
٢٩	٣٧٢٣٠٨			بفرنسا
				ماهيات ومصروفات
٢٩	٩٥٣٠٩٢			متنوعة بفرنسا
				ماهيات ومصروفات
				الادارة بمصر (أقسام ادارة
				العموم والخزينة والقضايا
٦١	٢٢١١٩٧٣	٣	٨١٥٧٣	(والصحة)

مصرفات الاملاك المشتركة

سنتيم فيرنك

٨٧	٣	١٤٧١	٧٤	٢٩٤٢٠٧	يخص الشركة منها النصف
----	---	------	----	--------	-----------------------

٥٧	٣٤١٥٠٦٧ ر	مصاريف قسم المزور
٢	٤٥٩٥٤٣	مصرفات الاراضي الخصوصية من ماهيات وغيره
		مصرف قسم المياه الحلوة
		سنتيم فرنك
		مصرفات بور سعيد
٢٠	٤٥٨١٣٨	والاسماعيلية
٩٢	٥٩١١٠٠	٩٠ مصرفات السويس
٧٣	٦٧٠٢٧٣٠ ر	مصرفات قسم الحفظ والصيانة
٧٦	٢٧١١	مصرفات تخص سنوات سابقة
٧	٢٨٨٧٤٢١٩ ر	مجموع المصروفات
٥٢	٤١٥٨١٣٠	مبالغ تؤخذ لحاصل الاستهلاكات
٥٩	٣٣٠٣٢٣٤٩ ر	جملة
		فوائد واستهلاك السندات المعطاة بدل متجمد
٢٥	١٨٠٠٠٩٥ ر	القوبونات المتأخرة
	١٠٠٨٠٥٢٥ ر	فوائد واستهلاك سهام رأس المال
٨٤	٤٤٩١٢٨٨٩	يكون مجموع مصرفات السنة بنخصها من مجموع الايرادات
		سنتيم فرنك
٧٠	٦٦٥٧٨٠٦٩	زيادة الايرادات
٩	١٩٩٧٣٤٢	نزيل الاحتياطي القانوني بواقع ٣ ٪
٦١	٦٤٥٨٠٧٢٧	صافي زيادة الايرادات
٢١	٥٢٤٠٢	ضم منقول من السنة السابقة
٨٢	٦٤٦٣٣١٢٩	الجملة

ضم مبلغ الاحتياطي المخصص ليكون مجموع
ما يوزع من الأرباح بمائة السنوات السابقة

	٧٠٠٠٠٠٠	٠٠
الجملة	٧١٦٣٣١٢٩	٨٢
نزيل ينقل للسنة القادمة	١٨١٢٩٨	٨٤
وهذا المبلغ وزع كالآتي	٢ ٤٥٠٨٣٠	٩٨
	فرنك	س
للاسهم باعتبار ٧١ ٪	٥٠٧٣٠٨٠٠	٠٠
للشركة التي حلت محل الحكومة المصرية باعتبار ١٥ ٪	١٠٧١٧٧٧٤	٦٤
للمؤسسين باعتبار ١٠ ٪	٧ ٤٥١٨٣	١٠
لمجلس الإدارة باعتبار ٢ ٪	١٤٢٩٠٣٦	٦٢
للموظفين والمستخدمين ٢ ٪	١٤٢٩٠٣٦	٦٢
	٧٠٤٥ ٨٣٠	٩٨

ولو اسقطنا من المصروفات المبالغ المخصصة لفوائد واستهلاك القروض
ورأس المال وقدرها ٢٦٨٨٨٠٢٠ فرنكا ولو اسقطنا كذلك قيمة المبالغ التي
خصت للاحتياطي ولحاصل الاستهلاكات وقدرها ٦١٥٥٤٧٢ فرنكا تكون
الجملة ٣٣٠٤٣٤٩٢ فرنكا ولو خصمنا هذا المبلغ من مجموع المصروفات وقدرها
٤٤٩١٢٨٨٩ فرنكا يكون الباقي هو قيمة المصاريف الاعتيادية للقنال وإدارته
وحفظه وصيائه ومستخدميه بفرنسا ومصر ومعاش عائلة ديلبس وغير ذلك
ومقدار هذا الباقي هو ١١٨٦٩٣٩٧ فرنكا. هذه هي الشركة التي يطلبون من
الحكومة المصرية أن تمد أجلها لمدة أربعين سنة أخرى بعد مدتها الأولى
وهذا عما يتعلق بحال الشركة المالية من حيث الإيرادات والمصروفات
وعلى الآن أن نبين مقدار الجسارة التي خسرتها الحكومة المصرية والمبالغ التي

ضاعت عليها الى الآن وللارقام الحكم النهائي في ذلك

س	فرنك	
..	٨٨٠٠٠٠٠٠	تمن السهام التي كانت لها وعددها ١٧٦٦٠٢
..	٨٤٠٠٠٠٠٠	التعويض الذي حكم على مصر به نابليون الثالث
		تمن بعض حقوق وأبنية وغيرها تنازلت مصر
		في نظيره عن قوبونات اسهمها مدة ٢٥
..	٣٠٠٠٠٠٠٠	سنة
	٢٠٢٠٠٠٠٠	جملة

فوائد بسعر ١٢ و ١٤ ٪ واسكونت وعمولة

وغير ذلك للحصول على دفع المبالغ المذكورة

لشركة حسب تقدير الخبيرين في ذلك العهد ١٠٠٠٠٠٠٠

نفقات حفلة افتتاح القنال حسب تقدير علي باشا مبارك ٣٨٠٠٠٠٠٠

جملة ٣٤٠٠٠٠٠٠٠

وذلك عدا ماهيات الموظفين المصريين الذين

ساعدوا في أعمال القنال وما ساعدت به مصر من

الانفار وأجر النقل وتكاليف التربة الحلوة من القاهرة

للوادي وغير ذلك مما صرفته بأورو باو بالاستانة بخصوص

القنال وما تبرع به سعيد باشا من المصاريف قبل

تأسيس الشركة وعدا فرق تمن تفتيش الوادي الى آخره

وتقدر ذلك على أقل تقدير بمبلغ ستين مليون ٦٠٠٠٠٠٠٠

الجملة ٤٠٠٠٠٠٠٠٠ أي ضعف رأس مال الشركة

يخصم من ذلك

فسرك

قيمة ما قبضته مصر من انكلترا

١٠ ر ٢٠٩٨٦٩ ثمن سهامها

قيمة ما باعت به مصر حصتها في

الارباح بواقع ١٥ ٪

٢٢٠٠٠ ر ٠٠٠

١٢٢٢٠٩٨٦٩

البساق

٢٧٢٧٩٠ ر ١٣١

يضم الى ذلك

فسرك

ما دفعته مصر الى انكلترا

فائدة على ثمن السهام بدل

القبونات التي كانت تنازلت عنها

للشركة وهذه الفائدة بواقع

٥ ٪ على المائة مليون فرنك

وكسور الواضحة أعلاه مدة ٢٠ سنة

من سنة ١٨٧٥ الى سنة ١٨٩٤

أي فرنك ٥٠١٠٤٩٣ في السنة

١٠٠٢٠٩٨٦٠

يستنزل من ذلك قيمة المبلغ الذي

تنازلت مصر في نظيره عن القوبونات

٣٠٠٠٠٠٠٠

٧٠ ر ٢٠٩٨٦٠

٣٤٧٩٩٩ ر ٩٩١

هذه هي الخسارة الحقيقية التي دفعتها مصر تقديراً عدا الخسارة الادبية

وعدا ما خسرت من رسوم واجر مرور البضائع ببلادها ولم يعمل القنال ولو

حسننا لهذا المبلغ فائدة بواقع ٤ ٪ في السنة لكان مقدار الفائدة فقط نحو

١٤٠٠٠٠٠٠ فرنكا اي نحو ٥٤٠٠٠٠ جنيه مصري سنوياً وهذا لا يجزي فيه ما تأخذه مصر سنوياً من أرباح الاراضي المشتركة ولا من ايراد محافظات القنال

نعم لو ان الحكومة لم تبع سهامها وحصتها في الارباح ثلث مبالغ طائلة ولكن هكذا كان. وليس في عزم حكومتنا الحاضرة ان تقلد حكومتنا الماضية في مثل هذا التصرف الجائر ومع ذلك نذكر ماذا تساويه هذه السهام وهذه الحصص الآن بحسب اسعار البورصة يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٩ فان ثمن السهم الواحد من رأس المال بلغ ٥٠١٠ فرنكا وثمان حصص الشركة المدنية التي حلت محل الحكومة المصرية ٣٥٢٠ فرنكا وعلى ذلك يكون

س فرنك

ثمان السهام	٨٨٤٠٧٧٦٠٢٠
ثمان حصص الشركة المدنية	٢٩٧٤٦٤٦٤٠

المجموع اي زيادة عن ٤٥ مليون جنيه مصرياً ثمن ما باعته مصر منذ ثلاثين سنة باقل من خمسة ملايين جنيه ١١ وليس هذا كل ما في الامر فقد بلغت الارباح التي صرفت عن هذه السهام من سنة ١٨٩٥ اي من وقت ما استحق صرف الكوبون لانجلترا لغاية سنة ١٩٠٨ والحصص من سنة ١٨٨٠ لغاية ١٩٠٨ — نحو العشرين مليون جنيه مصرياً

وهذا بخلاف الأرباح التي يقبضه اصحاب هذه السهام والحصص في آخر كل عام لنهاية مدة الامتياز مما لا يقل عن مائة مليون من الجنيهات اذ كل سهم ينال ربها الآن ١٥١ فرنكا سنوياً اي اكثر من مليون جنيه مصري عن السهام فقط وحصصة الحكومة ينقصها في الارباح السنوية ٧٧٤٧١٧٢٠ فرنكا كما رأينا اي ان السهم الذي اشتريته انكثرت ثمن ٥٦٠ فرنكا اصبح ايراده ١٥١ فرنكا وثمانه ٥٠١٠ فرنكا والحصصة التي بيعت باثنين وعشرين مليوناً

من الفرنكات اصبح ايرادها السنوي نحو احد عشر مليوناً وثمنا نحو ٣٠٠ مليون
هذه حالنا مع القنال وشركته : ضاعت علينا اموالنا ولم نعرف ان نحافظ على
ما كان لنا فيه وهم يستكثرون من الآن ما ربما ينالنا من بعد ستين عاماً
فيريدون ان يقاسمونا ارباحه مدة اربعين سنة اخرى بعدها فهل نحن في
الصفقة الجديدة متدبرون ؟



الباب الثالث

اقتراح مد أجل الامتياز

مشروع الاتفاق — مذكرة المستشار المالي — قرار مجلس النظار — مناقشة
المذكرة — اعتبارات عامة — فروض حساية — تقدير دخل القنال من سنة ١٩٦٩
الى سنة ٢٠٠٨ — تقدير مصروفات القنال في هذه المدة — مقدار ما تأخذه الشركة
في المدة المذكورة — مقدار ما تعرضه في نظيرها — الفرق — مزايا المشروع للشركة
مضاره لمصر — نتيجة .

يرى القارئ نص مشروع الاتفاق ومذكرة المستشار المالي في باب
الملحقات فلا لزوم لاعادتها هنا إنما نذكر نص قرار مجلس النظار الصادر في
٢٧ يناير سنة ١٩١٠ الذي به أرسل مشروع الاتفاق الى الجمعية العمومية
مذكرة الى الجمعية العمومية

عن مشروع الاتفاق مع شركة قنال السويس
طلبت شركة قنال السويس من الحكومة امتداد امتيازها
وبعد المخبرات الطويلة انتهى الامر بتخصيص مشروع الاتفاق المرفق
بهذه المذكرة

وقد عرض هذا المشروع على مجلس النظار في جلسته المنعقدة في يوم
الخميس ٢٧ يناير الجاري تحت رئاسة الحضرة الحديوية الفخيمة فقرر باجماع
الاراء وجوب رفضه ما دام بشكائه الحالي ولكنه يرى جواز قبوله اذا أدخلت
عليه التعديلات الآتية وهي

أولاً — الغاء ضمانة الخمسين مليون فرنك الممنوحة للشركة بمقتضى
المادة الثانية عن كل سنة من سنى الامتداد وبعبارة أخرى جعل قسمة الارباح
من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨ بالمناصفة الكاملة بدون خصم شيء ما تتمتع
به الشركة

ثانياً — حفظ الحق للحكومة في نصف الارباح لا يكون من أول يناير.

سنة ١٩٦٩ بل يتدئ من ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ الذي هو تاريخ الامتداد
ثالثاً — حذف المادة الثامنة التي تلزم الحكومة بأن تدفع من أول سنة
٢٠٠٩ الذي هو تاريخ نهاية الامتياز معاشات مستخدمي الشركة ومرتببات
تقاعدهم واعانهم

وبما ان السبب الوحيد الذي حمل الشركة على قبول التسعين الف جنيه
للحكومة حسب نص المادة التاسعة من مشروع الاتفاق هو تكفل الحكومة
بصرف معاشات التقاعد فمجلس النظاريمل الى التجاوز عن مبلغ التسعين الف
جنيه المذكور مادامت الحكومة لم تعد مكلفة بهذه النفقات .
ومجلس النظاريمل أيضا بهذه المناسبة لتسوية المسألة المختصة بطلب
الشركة امتلاك الاراضي التي ستخلف من البحري بورسعيد بسبب الاعمال
التي ستجريها على نفقتها وهو لا يوافق على استثمار الشركة بها بل يقبل الاتفاق
على تسليم هذه الاراضي الى مصلحة الاملاك المشتركة

مناقشة

مذكرة المستشار المالي

اعتبارات عامة

ليس من غرضنا أن نحرى السبب الذي جعل جناب المستشار المالي يفتي بفائدة هذا المشروع لمصر حتى مع امتياز الشركة بالخمسين مليوناً الأولى من دخل القناة . حتى مع تحمل الحكومة المصرية لمعاشات مستخدمي الشركة بعد سنة ٢٠٠٨ أي حتى مع الشروط التي رفضها مجلس النظار بإجماع الآراء في جلسته المنعقدة في ٢٧ يناير سنة ١٩١٠ . ولكن الذي يهمنا الآن هو البحث في المذكرة من جهتها أي من جهة الاعتبارات العامة المصدرة بها ثم من جهة الفروض الحسابية التي استنتج منها جنابه أن قبول الحكومة المصرية لهذا العرض من مصلحة مصر

من المسلم أن الحكم على دخل القنال بعد سنة ١٩٦٨ حكماً دقيقاً هو من المستحيلات حقيقة كغيره من الأحكام التي نصدرها على المستقبل البعيد . ولكن الأمر الوحيد الذي تجب ملاحظته في هذه الحالة هو النتيجة التي يخرج بها العقل من قياس الماضي والحاضر مع النظر بصفة ثانوية لتأثيرها في المستقبل القريب

نرى زيادة دخل شركة القنال في الماضي والحاضر كلها مطمئة تدل على أن الزيادة ستبقى مطردة ما دامت المدينة الحالية وما دام الشرق والغرب كلاهما في حاجة إلى مبادلة المنافع وما دامت مبادئ التمدن تميل إلى السلام . وليس بنافع أن نبعد الفروض الخيالية إلى حد أن نخرج بنا إلى الشذوذ عن القواعد المرعية الاتباع في مدينتنا الحاضرة . فليس علينا تلقاء هذا المستقبل المجهول إلا أن ننظر فيما إذا كانت الاعتبارات العامة التي أوردها جناب المستشار في صدر مذكرته تجعلنا قبل المشروع وأعيننا مر بوطه أم هي ذاتها على العكس

من ذلك تجعلنا ننصر على رأينا من ان الصفقة خاسرة وان الاولى بمصر هو عدم قبولها

أما انقاص رسوم المرور في القناة فلا شك ان الميل اليه شديد من جانب اصحاب السفن والتجار ولكن الماضي يعلمنا ان انقاص الرسوم لم يولد انقاصا في الايراد . بل على العكس من ذلك نرى ان الرسم على الطن الواحد كان ٩ فرنكات و ٥٠ سنتيا في سنة ١٨٩٠ وكان ايزاد الشركة في تلك السنة ٧٠ مليوناً من الفرنكات فلما انزل رسم الطن في سنة ٩٣ الى ٩ فرنكات فقط كان مجموع دخل الشركة ٧٦ مليوناً حتى وصل في سنة ٩٠٢ الى مبلغ ١٠٦ ملايين . وفي سنة ٩٠٣ أنقص الرسم فصار ٨ فرنكات و ٥٠ سنتيا فكان الدخل السنوي ١٠٦ ملايين أيضاً حتى سنة ٩٠٦ أنزل الرسم الى ٧ فرنكات و ٧٥ سنتيا فوصل دخل القناة الى مبلغ ١١١ مليوناً وكذلك استمر يزيد مع نقص الرسم حتى وصل في سنة ١٩٠٩ مبلغ ١٢٣ مليوناً وعلى ذلك فان اصحاب السفن والتجار لا تطلب انقاصاً غير معقول لتلك الرسوم بل ان نقص الرسوم لم يؤثر الى الآن تأثيراً يعتد به بالنسبة للدخل السنوي . وعلى ذلك يكون الخوف من انقاص الرسوم تخوفاً مبالغاً فيه

وأما الاختراعات العلمية لوسائل النقل فان الموضع الجغرافي لقنال السويس لا يؤثر عليه بوجاز بناما ولا سكة حديد بغداد . وحسبنا في ذلك أن نذكر طرفاً من خطبة البرنس دارنبرج رئيس مجلس ادارة الشركة نفسه في الجمعية العمومية للشركة في ٢٠ يونيه سنة ١٩٠٨ اذ قال :

« ما ذا نخشى في المستقبل ؟ لم يعد بعد محل لذكرى هذه الحكاية حكاية »
 « قنال ثان فقد ذهب بها الزمان . وان سكة حديد سيرا وسكة حديد بغداد لا يمكنهما الا أن تسرعاً في حركة التجارة . فاذا نقصنا بسببها بعض الركاب فمن المحقق ان التجار يفضلون دائماً في نقل بضائعهم طريق البحر . »
 « وان قنال بناما لن يتحقق قبل عشرينين ومع ذلك فان الطريق الاقرب

« والافضل بين الغرب والشرق سيكون دائماً طريق قنال السويس. — فلقد رأيت النتيجة. فمهما يكن من الامرفات ارباحكم لن تقل وانا لانتظر اليوم الذي يمكننا من أن يكون لدينا ما يزيد به ما نوزع على الاسهم. وهذه الزيادة لا بد ان تهيئ. فان الصين بتدئ فقط الآن في أن تفتح ابوابها للتجارة. » وان فيها من عدد السكان ما يربو على عدد سكان أوروبا اجمع. ولا شك في ان حاجة هؤلاء السكان تزيد شيئاً فشيئاً تبعاً للمسالك التي تجوس خلال « تلك الديار »

ولسنا نقف في خطبة البرنس دارنبرج عند هذا الحد بل نقتطف منها أيضاً ما يصلح ان يكون ردّاً على ما ذكره جناب المستشار المالي من احتمال انقاص الرسوم. نترك رئيس الشركة يتكلم

« وان انقاص الرسوم ليس من شأنه ان يخيفنا. انكم تعلمون حق العلم ان ذلك لا يكون الا بعد ان يزيد ما يوزع من الارباح على الاسهم. وانكم لتذكرون ان انقاص الرسم ٥٠ سنتياً في سنة ١٩٠٣ قد عوض في سنة واحدة. وانكم لتذكرون أيضاً ان انقاص الرسم ٧٥ سنتياً في سنة ١٩٠٦ قد عوض علينا في أقل من عامين. ترون بذلك ان انقاص الرسم لا يخيفنا في شيء »

من ذلك يظهر لنا أن لا مزاحمة قنال بناما ولا انقاص الرسوم يمكنها أن تكون هي قاعدة المفاوضات في مد امتياز قنال السويس .

بقيت هذه الفكرة التهديدية وهي أن الظروف الاقتصادية والمالية قد تجعل القناة حرة . هذه الفكرة لا نعرف أنها تحققت في الماضي الا في ممرات السوند وبلت الكبير والصغير في معاهدة ١٤ مارس سنة ١٨٥٧ التي أخرجت هذه الممرات من أن يكون اجتيازها بثمن رسم معلوم الى أن يكون حراً للتجارة العامة هذه المعاهدة التي حصلت في كوبنهاجن بين ملك الدنمركة وملك السويد الامم

الآخري قد قضت بأن يعوض الخسارة الناشئة عن تحرير هذه الممرات ولقد قدرت بإيراد خمسة وعشرين عاماً فبلغ المجموع مبلغ ٣٠٤٧٦٣٢٥ ريجدولار (والريجدولار يساوي ٢٩ سنتيم ٢ فرنك). يتبين من هذه المعاهدة أن الدول لم تأخذ إلى اليوم قنالا غصباً، وليس من الممكن أنها تتفق جمعاء على غزو بلد واحد لتحرير قنال بالقوة. ولو حصل ذلك فإنه لا سبيل لحساب القوة القاهرة في عقد مدني لا يتم الا باتفاق طرفي المتعاقدين بالاختيار التام.

على اننا مع هذه الاعتبارات كلها نرى أن نضم إليها اعتباراً آخر جديراً بالالتفات وهو أن أمام الحكومة المصرية تسعة وخمسين عاماً يمكنها فيها أن تحين الفرصة المناسبة لقبول مد الامتياز بشروط أحسن من هذه الشروط المعروضة اذا اضطررنا ظروف الاحوال المستقبلية إلى أن نفضل ابقاء قنال السويس في يد شركة أجنبية دولية

ولا نحفل بقول بعضهم ان ادارة الشركة لاقت معارضة شديدة من المساهمين بشأن المشروع الذي يحدونه مجحفاً بحقوقهم وفي صالح الحكومة المصرية واذا كان الحكم على تأثير أي مشروع أو اتفاق لشركة من الشركات يعلم من هبوط أسعارها أو ارتفاعها لدى اذاعة خبر ذلك الاتفاق فإمامنا أسعار سهام الشركة قبل وبعد اذاعة خبر قرب الاتفاق مع الحكومة على مد الامتياز

فكان في شهر سبتمبر يتراوح ثمن السهم الأصلي بين ٤٧٥٠ و ٤٨٦٦ بالنقد و ٤٨٦٠ و ٤٩٢٥ لاجل فبلغ في شهر أكتوبر ٤٩٩٥ نقداً ولغاية ٥٢٠٠ لاجل. ثم لما أشيع خبر قيام الامة المصرية ومطالبتها بنظر المشروع رجعت الاسعار في شهر نوفمبر إلى ٤٩٥٠ نقداً وإلى ٥٠٤٠ لاجل. وكانت أسعار حصص التأسيس في شهر سبتمبر ٢١٦٥ فبلغت في أكتوبر ٢٢٤٧ ونزلت في نوفمبر إلى ٢٢١٥ — ثم لما طمنوهم بأن المخاطر لم تنقطع عادت الاسعار حتى وصلت لما أوشحناه في غير هذا المحل

﴿ ١٢٤ ﴾

فهل بعد ذلك دليل على أن هذا المشروع كله خير وبركة على الشركة
والمساهمين وانهم لم يعارضوا فيه معارضة لا خفيفة ولا شدة . بل ارتفاع ائمان
الاسهم يثبت بالعكس أن حملها يعدون تحقيق هذا المشروع الجديد غما
كثيرا لهم .

القروض الحسابية لقرض الشركة

تقدير الربح والخسارة

يتبادر لقارئ مشروع الاتفاق ومذكرة جناب المستشار ان عرض الشركة الحالي منحة تقدمها للحكومة بلا عوض ولهذا افتتح جناب المستشار مذكرة بالملاحظة الآتية: «ان شروط الامتياز تبين مداً لاجل بشروط اذا حفظت الشركة»

«الامتياز مدات متعاقبة كل واحدة منها ٩٩ سنة فان نصيب الحكومة»

«بالربح وهو ١٥٪ يزداد في المدة الثانية الى ٢٠٪ وفي المدة الثالثة الى ٢٥٪»

«وهكذا على التوالي بحسبان الزيادة ٥٪ لكل مدة على انه لا يجوز بحال»

«من الاحوال ان يزيد على ٣٥٪ من صافي دخل الشركة ولا حاجة لي لان»

«أقول ان هذه الشروط لا تستطيع الحكومة المصرية قبولها وبما انها مطلقة»

«الحرية في المنح والمنع فهي قادرة على تعليق أحدهما بالشروط التي تراها»

«موافقة وللشركة الحرية في أن تعدل عن التجديد اذا لم ترفيه موافقة لها»

على ان هذا الشرط نسخته أحكام اتفاقية ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ التي نصها (يصرح الطرفان هنا على سبيل التفسير والايضاح انه عند انتهاء ٩٩ عاماً التي هي مدة الامتياز يصبح الامتياز لاغياً من نفسه الا اذا تجدد باتفاق آخر بين الحكومة المصرية والشركة) كما ان الخمسين في المائة التي تأخذها مصر في المدة الجديدة هي حق الحكومة المصرية لان القنال بعد انتهاء سنة ١٩٦٨ يرجع كله اليها فهي التي تعطي نصفه في التعبير خطأ يجب تصحيحه ووضع المسألة بهذه الصفة: تطلب الشركة أخذ نصف دخل القناة مدة أربعين سنة وتعرض في نظيره عوضاً فلنبحث عن مقدار ما ستأخذه الشركة ومقدار ما ستعطيه للحكومة في نظيره ليعرف الفرق بين المبلغين ويعلم ان كانت الصفقة رابحة أو خاسرة وأي الفريقين الراجح. وليس غرضنا الا ان تكون صفقتنا في

هذه الدفعة مع الشركة مبنية على قاعدة المساواة في الاخذ والعطاء على قدر الامكان

واننا نعلم انه لو أردنا ان تتمتع حالا بأرباح مستقبلية وجب علينا ان نقطع تلك الارباح بانقاص مبلغها وكذلك يقال عن الشركة اذا أرادت ان تتمتع بأرباح مستقبلية فلتعط في نظيرها ما يوازي قيمتها بعد تنقيص مبلغها التتقيص الاصولي المقبول على هذه القاعدة بنينا حسابنا ونحن نعلم أيضا ان قطع مبالغ كبيرة لمدد طويلة كالتي نحن بصددنا قد لا يقبلها الا المضطر الذي لا خيار له فالمليون من الجنيهات بفائدة مركبة بسمر $\frac{1}{3} \%$ يبلغ في ٥٨ عاما ٣٩١٠٠٠ ر ٦٣ وفي ٩٨ سنة يبلغ ٩٧٣٠٠٠ ر ٢٢

يلزمنا ان نعرف دخل القنال في المدة الجديدة من ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨ ومقدار المصروفات اللازم استبعادها من ذلك ومقدار الصافي الذي تريد الشركة ان تأخذ نصفه والفرق الذي يظهر هو مقدار ما تبين فيه الامة المصرية ان كان ما ستأخذه الشركة أزيد من العرض أو مقدار ما ترجحه الامة المصرية ان كان العكس

(تقدير دخل القنال من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨)

لتقدير هذا الدخل يتزم ان نعرف الدخل الحالي وقد رأينا ان ايرادات سنة ١٩٠٩ بلغت ١٢٣ مليوناً وكسوراً (١) ولا يمكننا ان نبني حسابنا على ايراد هذه السنة وحدها لانه زائد عن كل السنوات السابقة ولا على ايراد سنة ١٩٠٨ وحدها لانه قليل جدا فلكي يكون الحساب أقرب للحقيقة نأخذ متوسط دخل

(١) الايرادات التي علمت بالضبط عن سنة ٩٠٩ هي الايرادات الناتجة من رسوم المرور وقد بلغت ١٢٠٦١٦٠٩٨ فرنكاً وباقي أنواع الايراد لا يعرف الا من مفردات حساب الشركة التي لا تنشر الا في شهر يونيو سنة ١٩١٠ أي بعد جلسة الجمعية العمومية فقرضنا لباقي أنواع الايرادات ثلاثة ملايين وهو اقل تقدير واقل من السوابق ومن متوسط السنوات ومن المحقق انها تزيد عنها -

الجلس السنوي الأخيرة والناجح هو الذي نعتبره أساساً لحسابنا

فايرادات سنة ٩٠٥ بلغت ١١٢ر٣٠٨ر١٩٦

» ٩٠٦ » ١١١ر٩٨٩ر١٢٢

» ٩٠٧ » ١٢٠ر١١٨ر٥٢١

» ٩٠٨ » ١١١ر٤٩٠ر٩٥٩

» ٩٠٩ » ١٢٣ر٦١٦ر٠٩٨

٥٨٤ر٥٢٢ر٨١٦

فالتوسط ١١٦ر٩٠٤ر٥٧١

أو ١١٧ مليوناً في السنة وهو الذي نعتبره دخلاً حالياً

وعندنا ان اعتبار الدخل بهذه الصفة أقرب إلى العدل . لاننا لو جعلنا قاعدة حسابنا زيادة الإيرادات كما جعل جناب المستشار المالي لكان معناه التسليم منا بان المصاريف التي تخصم الآن من الدخل مصاريف ثابتة حتى بعد سنة ١٩٦٨ مع ان نحو ثلاثة ارباع المصاريف التي تصرف الآن استهلاكات للديون ورأس المال وغير ذلك لن تكون بعد سنة ١٩٦٩ . وانه لن يكون بعد التاريخ المذكور من المصاريف إلا ما سببته بعد — وعلى هذا الاعتبار ينبغي أن لا يندش القارئ عند ما يرانا تقدر متوسط الدخل بمبلغ ١١٧ مليوناً في حين أن جناب المستشار لا يقدره إلا بنحو ثلاثة وسبعين بما فيه مليوناً الاحتياطي القانوني أو ٧١ من غير هذا المبلغ

فرض جناب المستشار ثلاثة فروض للدخل في المدة المستقبلية إلى سنة ١٩٦٨

الاول ان يظل ثابتاً الثاني ان يزيد بمليوناً في كل سنة زيادة مطردة الثالث ان يزيد مليونين ويترك للارقام الحكم في اختيار أيها الأقرب للحقيقة —

من الاطلاع على الجدول حرف ا يتضح ان الايرادات كانت في سنة ١٨٧٠
 ٩ ملايين فرنك فبلغت في سنة ١٨٨٠ - ٤١ مليونا ومتوسط الزيادة ثلاثة ملايين
 وكسور في كل سنة وفي سنة ١٨٩٠ بلغ الايراد ٧٠ مليونا فالزيادة
 ٢٩ مليونا أي بمتوسط نحو الثلاثة ملايين سنوياً وفي سنة ١٩٠٠
 وصلت ٩٣ مليونا بزيادة ٢٣ مليونا أي بمتوسط مليونين وثلاثمائة
 الف فرنك في السنة وفي سنة ١٩٠٩ بلغت ١٢٣ مليونا أي بزيادة ثلاثين
 مليونا بمتوسط ثلاثة ملايين كل سنة فمتوسط الزيادة من سنة ١٨٧٠ لسنة ١٩٠٩
 ثلاثة ملايين سنوياً وقد تخلل هذه المدة سنوات كانت الزيادة فيها فاحشة
 مثلاً كان الايراد سنة ١٨٧٩ - ٣٠ مليونا فبلغ سنة ١٨٨٠ - ٤١ مليونا وفي سنة
 ١٨٨١ وصل الى اربعة وخمسين وفي سنة ١٨٨٢ بلغ ٦٣ . وفي سنة ١٨٩٠ كان
 الايراد ٧٠ مليونا فوصل في السنة التالية ٨٦ نعم انه نزل بعد ذلك الى ٧٧ و٧٦
 مليونا لكنه رجع في سنة ١٨٩٥ الى ٨٠ وفي سنة ١٨٩٦ الى ٨٢ ووصل في
 سنة ١٨٩٩ - ٩٤ مليونا

وفي سنة ١٩٠٠ رجع الى ٩٣ ولكنه في السنة التالية زاد ١٠ ملايين
 عوضت كل ما فات ثم اطردت الزيادة بنسبة ٣ ملايين سنوياً من سنة ١٩٠١
 الى سنة ١٩٠٤ وفي سنة ١٩٠٥ رجع الى ١١٢ وفي سنة ١٩٠٦ الى ١١١ ولكن
 في سنة ١٩٠٧ زاد ٩ ملايين وفي سنة ١٩٠٨ رجع الى ١١١ مليونا ولكن في
 سنة ١٩٠٩ زاد ١٢ مليونا

فمن كل ذلك يتضح انه اذا صادف نزول في الايراد سنة من السنين لسبب
 ما فلا يلبث ان تأتي السنة التالية له بزيادة كبيرة تعوض ذلك النقص
 وتربو عليه

ولسنا تعلم سبباً يمنعنا من ان نقيس الآتي على الماضي وان نبني حسابات
الثمانية وخمسين سنة الآتية على قياس الاربعين الماضية

وماذا عساه يحصل في المستقبل لم يمزله نظير ولا مثيل فيما فات
انخشي ان تنشب حرب باوربا فتعطل التجارة أو تقع حروب بآسيا
وامريكا فتؤثر على القنال وحرية المرور فيه

كل هذه حوادث مر مثلها من عهد فتح القنال فلم تؤثر فيه حرب الزونيبا مع
تركيا ولا حربها مع اليابان كما لم تؤثر فيه حرب المانيا مع فرنسا ولا ثورة فرنسا
وقلب حكومتها من امبراطورية لجمهورية ولم تؤثر كذلك حرب اسبانيا مع امريكا
ولا حرب الصين مع اليابان ولا حرب تركيا مع اليونان ولا حرب الترنسفال
بل ولا ثورة عرابي ولا احتلال انجلترا للقنال بحنودها ومنعها مرور مراكب التجارة
فيه ومن الغريب ان ايراد القنال في سنة ١٨٨٢ زاد تسعة ملايين فرنكا عن ايراده
في السنة السابقة بل ولم تؤثر ثورة تركيا الاخيرة ولا ثورات روسيا الداخلية
ولا جميع الاضطرابات التي لم يخل منها يوم

فما الذي نخشاه في المستقبل من الحوادث — هل تعاكس السياسة القنال
معاكسات أشد من الاولى وقد مرت على الشركة الحالية ايام بل اعوام لم
يكن بينها وبين الافلاس قيد شبر ومع ذلك ماذا رأينا؟

رأينا الايراد الذي لم يزد على ٩ ملايين في سنة ١٨٢٠ بلغ في سنة ١٩٠٩
١٢٣ مليوناً وجدنا السهم الذي هبط الى ١٦٠ فرنكا وصل الى ٥٠٠ — وجدنا
الشركة بعد ان كانت تصدر بونبات بدل القوبونات ولا زالت تتحمل فوائدها
اصبحت من سنة ٩٠٤ توزيع ارباحها ١٥١ فرنكا عن كل سهم من اسهمها — وجدنا
ان رسم المرور وصل في سنة ١٨٧٤ الى ١٣ فرنك ونزل الى ثمانية اريعا من سنة
١٩٠٦ والايراد دائما في ازدياد — وجدنا الشركة كانت تقدر جمولة السفن التي تمر
من القنال بثلاثة ملايين طن في السنة وتعد نفسها زائجة لو وصلت اليها فاصبحت الجمولة

التي تمر منه ١٥ مليون طن وعدد المسافرين ٣٥٣ ألف في السنة ولا تزال الزيادة مطردة وجدنا القنال ولم يكن عمقه يزيد على ثمانية أمتار أصبح عمقه ١٠ أمتار والاعمال جارية لتعميقه مترا آخر وبعد ان كان قطاع قاعه ٢٢ مترا واتساع سطحه بين ٥٤ و ١٠٠ على العموم وبين ٥٩ و ١٠٥ بمجاورة المحطات أصبح اتساعه في القاع ٣٠ مترا ومن فوق ما بين ٨٠ و ١٢٠ وبين ٩٥ و ١٣٥ وبعد ان كان المرور لا يجوز الا نهائيا أصبح ليلا ونهارا وبعد ان كانت المدة في اجتياز القنال ٥٣ ساعة و ٤٦ دقيقة أصبحت ١٢ ساعة وبعض دقائق ;

قامت الشركة بكل ذلك وعقدت قروضا بشروط لا يقبلها الا المضطر لفداحة سعر اصدارها وسعر الفائدة عليها وها هي قد نجت من كل ما كانوا يتطيرون منه وأصبح لها قدم ثابت وثقة عظيمة تجعلها تقترض الآن القروض بثلاثة المائة بعد ان كانت تصدر السند بخمسمائة وتقبض منه ثلثمائة وتدفع خمسة في المائة على الخمسمائة في السنة وبعد بضع سنين تخلص من كامل هذه القروض الشديدة الوطأة عليها ومع كل ذلك فايراداتها على ما أوضحنا

فهل في المستقبل حوادث أشد وأنكى مما ذكر — هل نسخت آية « ان التاريخ يعيد نفسه وما طلعت الشمس على جديد » فالذي يجوز ان يحصل قد حصل له نظير من قبل

اذا علم ذلك فلا شيء مطلقا نخفنا من المستقبل أو يمنعنا من أن نقيسه على الماضي ومن ان نفرض ان الزيادة التي اطردت في مدة الاربعين سنة الماضية لا شيء يمنع استمرارها في الآتي وقد رأينا انها بمتوسط ثلاثة ملايين من الفرنكات في كل سنة فلو قدرناها بمليونين لانكون مبالغين بل يكون هذا الفرض أقل من الحقيقة . تقول ذلك وامامنا عدد مجلة القنال الصادر في ٢٢ يناير سنة ١٩١٠ وفيه ان ايرادات القنال من أول يناير سنة ١٩١٠ لغاية ٢٠ منه بلغت ٧.٥٨٠.٠٠٠ فرنكا يقابلها ٦.٣٠٠.٠٠٠ في سنة ١٩٠٩ و ٥.٠٠٠.٠٠٠ في سنة ١٩٠٨ و ٤.٣٠٠.٠٠٠ في سنة ١٩٠٧

في سنة ١٩٠٨ وان عدد المراكب التي مرت في المدة المذكورة من القنال بلغت ٢٧٠ يقابلها ٢٢٨ في سنة ١٩٠٩ و ١٩٤٠ في سنة ١٩٠٨

على فرض زيادة مليونين سنوياً على الإيراد الذي اعتبرناه الحالي وقدره ١١٧ مليوناً يكون دخل القنال في سنة ١٩٦٨ وهي السنة التي في نهايتها يرجع القنال للحكومة ٢٣٥ مليوناً من الفرنكات

بقي علينا ان نعرف مقدار الدخل في مدة الاربعين سنة التالية أي ما بني سنة ١٩٦٩ وسنة ٢٠٠٨

فرض جناب المستشار أن الزيادة في المدة الثانية لا تكون بمناسبة الزيادة الاولى وقدرها بالنصف منها ولا ندري على مبنى هذا الرأي وعلى أي قياس جعل الحد الفاصل بين نهاية الزيادة الاولى وبداية الثانية هو سنة ١٩٦٩ أي انتهاء مدة الامتياز بالضبط

مهما يكن من الامر فائنا نسلم له بهذا الرأي ونبني حسابنا عليه ونعتبر الزيادة السنوية من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨ مليون فرنك بدل مليونين وعلى ذلك يكون دخل القنال في سنة ٢٠٠٨ - ٢٧٥ مليون فرنك ويكون مجموع دخل الاربعين سنة ١٠٠٠٠٠٠٠٠ ٢٢٠ ١٠ عشرة مليار ومائتين وعشرين مليوناً فرنك فلننظر مقدار ما يجب استبعاده نظير المصروفات

تقدير مصروفات القنال

(في المدة من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨)

في سنة ١٩٦٨ ينتهي امتياز الشركة وتستلم الحكومة القنال ولا يكون عليها رأس مال تستهلكه ولا ديون تدفع لها أقساطاً ولا عمل لان يكون لها ادارة تنفق عليها بفرنسا أو غيرها بل تنحصر كل المصروفات في الادارة العمومية وفروعها وفي حفظ وصيانة القنال وتحسينه وجعله صالحاً لمرور أكبر المراكب ولتقدير النفقات اللازمة لذلك نرجع لمصروفات الشركة من سنة

١٨٧٠ الى سنة ١٩٠٨

من الاطلاع على الجدول يتضح أن الشركة تقسم المصروفات الى قسمين
اعتيادية وهي تتضمن — ١ — الاقساط الثابتة التي على الشركة (أقساط الديون
باعدابونات سنة ١٨٧٥ ومرتب مأمور مصر ومعاش عائلة ديلبس والرسوم المستحقة
للحكومة الفرنسية على الشركة) — ٢ — مصروفات الادارة بجميع أنواعها
ومصروفات الحفظ والصيانة والاحتياطي القانوني — ٣ — حاصل الاحتياطي
للاستهلاكات. والى مصروفات غير اعتيادية وهذه تؤخذ من القروض التي
أصدرتها او تصدرها الشركة لهذا الغرض واذا نفذ هذا المال تؤخذ مؤقتا من
النقود المتوفرة بالشركة الى أن يصدر قرض جديد وهذا النوع من
المصروفات يضاف ستويا الى تكاليف القنال

والذي يهم في بحثنا من هذه الأنواع البند الثاني من المصروفات
الاعتيادية والمصروفات غير الاعتيادية أما الاولى بما فيها الاحتياطي القانوني
فقد بلغت في المدة التي بين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٩٠٨ مبلغ ٢٩٩٤٤٧٠٨٠ فرنك
ولو خصمنا من هذا المبلغ قيمة الاحتياطي وقدره لغاية سنة ١٩٠٨
٢٩٩٨٦١٨٢٩ فرنك يكون الباقي ٢٦٩٥٨٥١٥١ فرنك بقسمته على ٣٩ سنة
يكون الناتج ٦٩١٢٤٤٠ فرنك أي متوسط المصروفات في السنة :

وبلغت المصروفات غير الاعتيادية في سنة ١٨٧٠ مبلغ ٥ مليون ونصف
وفي كل سنة تزيد أو تنقص حسب مقتضيات الاحوال ولزوم الاشغال وكان
أعلى ما بلغت في كل هذه المدة ١٨ مليوناً في سنة ١٨٨٧ ومجموعها في كل المدة
١٨٨ مليون فيكون متوسطها ٤٨٢٠٠٠٠٠ بإضافته على متوسط المصروفات
الاعتيادية الموضحة أعلاه يكون مجموع النوعين ١١ مليوناً تضاف إليه تسعة
ملايين للطوارئ ليكون جملة ذلك ٢٠ مليوناً في السنة أي ٨٠٠ مليون في
لأربعين سنة

مقدار ماتأخذ الشركة

من سنة ١٩٦٩ الى سنة ١٩٨٠ - ٢ -

بخصم التمامة مليون وهي قيمة مجموع المصروفات من الإيراد ودره
 ١.٠٢٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ يكون صافي الإيراد ٩ مليارات و ٤٢٠ مليوناً أي ٣٨٣٦٧٦٥٠٠
 جنيهاً مصرياً وهذا هو المبلغ الذي تريد الشركة أن تأخذ نصفه وقدر هذا
 النصف ١٨١٦٨٨٢٥٠ ر. ج. جنيهاً مصرياً أصلاً فقط ١٨٤٢٠٠ ر. ج. أصلاً وفائدة.
 بسعر ٣ ١/٢ من تاريخ كل سنة فلتنظر ماذا تعرض الشركة في نظيره.
 ما تعرضه الشركة

تعرض الشركة أربعة ملايين جنيهاً مصرياً على أربعة أقساط من ١٥
 ديسمبر سنة ١٩١٠ وتعرض حصة في صافي أرباحها من سنة ١٩٢١ الى سنة ١٩٦٨
 بواقع ٤ في المائة عن العشر سنوات الأولى و ٦ في العشر سنوات الثانية
 » ٨ » » » » الثالثة و ١٠ » » الرابعة
 » ١٢ » عن الثمان سنوات الخامسة

يتضح من حساب جناب المستشار المالي ان الأربعة ملايين من الجنيهاً
 والحصة في الأرباح التي ستعطى للحكومة لو حسبت بفوائدها المركبة بواقع ثلاثة
 وربع في السنة لغاية سنة ١٩٦٨ وجعلت أصلاً يقسط على الأربعين سنة
 المطلوب مد أجل الامتياز إليها (أي من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٢٠٠٨ بفائدة ٣ وربع
 أيضاً لكان مقدار كل قسط منها ١١١١٠٠٠ ر. ج. عن مبلغ الأربعة ملايين

و عن مجموع الحصص في الأرباح

بفرض أنها ٧٣ مليوناً حالاً

وتزيد مليونين في كل سنة

١٨٠٥٠٠٠ ر. ج.

٢٩١٦٠٠٠ ر. ج.

الجملة

تقبل هذا الحساب كما هو مع العلم بان جنابه بنى حسابه على زيادة الايرادات عن المصروفات قبل خصم الاحتياطي القانوني مع ان حصة الحكومة ليست الا فيما يصير توزيعه من الارباح وهذه لا تتوزع الا من بعد استبعاد الاحتياطي المذكور واستبعاد مبالغ أخرى في بعض السنوات لاحتياطي خصوصي أولترجيلها لسنوات مقبلة. ولو نظرنا الى الخمس سنوات التي أخذ المستشار متوسط زيادة إيراداتها وهي سنة ١٩٠٤ وسنة ١٩٠٥ وسنة ١٩٠٦ وسنة ١٩٠٧ وسنة ١٩٠٨ نجد ان زيادة إيرادات سنة ١٩٠٤ بلغت ٧٨ مليوناً ولم يتوزع منها سوى ٧١ مليوناً والباقي أضيف منه مليونان للاحتياطي القانوني وخمسة للاحتياطي الخصوصي وفي سنة ١٩٠٥ بلغت ٧٦ وزع منها ٧١ والباقي للاحتياطيين وفي سنة ١٩٠٧ بلغت ٧٦ وزع منها ٧١ أيضاً فقط فلو كان للحكومة حصة في أرباح تلك السنين لما حسب الا من الواحد وسبعين مليوناً الموزعة فعلاً لا من الباقي فتقدير المبلغ الذي يوزع سنوياً راجع الى مجلس ادارة الشركة يتصرف في باقي زيادة الايرادات كما يرى

فهل من العدل أن يحسب على الحكومة حصة في مبالغ لا تقبضها ولا تدخل في توزيع الارباح وأن يحتسب على هذه الحصة ربح مركب الى سنة ١٩٦٨ ثم يقسط المجموع بالربح المركب أيضاً الى أربعين سنة ويبنى على حسابها؟ وما الفرق بالشئ القليل اذا لاحظنا ما يزيد تلك الارباح المركبة على الاصل فاذا سلمنا بالمبلغ الذي اغبره جناب المستشار ديناً على الحكومة لشركة بهذه الصيغة نكون حسبنا للشركة مبالغ لا تستحقها وتقدر فيها الحكومة ومع ذلك فالفرق بين ما تأخذه الحكومة على تقرير جناب المستشار وما تأخذه الشركة ليس بالشئ الذي يستهان به

الفرق بين ما تأخذه الشركة كمت

وما تأخذه الحكومة

علم القاريء مما سبق ايراده في باب مقدار ما تأخذه الشركة ان مجموع صافي ايراد القناة في مدة الاربعين سنة من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨ بلغ ٣٦٣٣٧٦٥٠٠ جنيها مصريا أصلاً بقيمة ما تريد الشركة اخذه من ذلك بواقع النصف ١٨١٦٨٨٢٥٠ جنيهاً أصلاً وعلم القاريء كذلك مما توضح بياب تقدير ما تأخذه الحكومة المصرية ان الاربعة ملايين وحصة الارباح المعروض اعطاؤها لها في المدة القديمة لو اعتبرت ديناً على الحكومة وعمل حسابها لغاية سنة ١٩٦٨ بفوائدها المركبة بواقع ٣ وربع وقسط المجموع على أربعين قسطاً متساوية بالفائدة عيها من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨ يكون مقدار كل قسط منها ٢٩١٦٠٠٠ جنيهاً على حساب المستشار الذي لاحظنا عليه ان فيه غدرًا على الحكومة وعلى ذلك تكون جملة الاربعين قسطاً من أصل وفوائد ١١٦٠٠٠٠ جنيهاً وبطرحها من المبلغ الذي ستأخذه الشركة أصلاً فقط يكون ١٨١٦٨٨٢٥٠ الذي تأخذه الشركة اصل فقط .

١١٦٠٠٠٠ الذي تأخذه الحكومة أصل وفوائد

٦٥٠٤٨٢٥٠ مقدار ما تأخذه الشركة زيادة

على انه يجب ان نلاحظ ان جناب المستشار حسب فائدة على مجموع ما تأخذه الحكومة لغاية سنة ٢٠٠٨ واننا في هذا الحساب لم تحسب فائدة ما على ما تأخذه الشركة

وبما أن هذه الزيادة سنؤخذ بلا مقابل فلضبط الحساب تحسب فائدة على الفرق في كل سنة بين نصف صافي دخل القناة فيها وبين القسط الثابت الذي احتسبه جناب المستشار أي ٢٩١٦٠٠٠ ومجموع هذه الفوائد يبلغ ٦٢٣٨١٠٩٢ جنيهاً يضم على مبلغ ٦٥ مليون جنيهاً المذكور فتكون الجملة ١٢٧٤٢٩٣٤٣ جنيهاً مصرياً أي نحو مائة سبعة وعشرين مليوناً ونصف

وهي مقدار ما تبين فيه مصر

هذا كله مع فرض ان متوسط الزيادة المستقبلية هو مليونان في كل سنة في مجموع الايرادات على اتنا نكرر ان هذا الحساب على أقل التقديرات لانا عرفنا بالحساب ان متوسط زيادة الدخل من أول قح القفال الى اليوم كان ثلاثة ملايين في السنة فمن التحكم أن نجعلها عن المستقبل مليونين فقط . ولو اننا قسنا المستقبل على الماضي وحسبنا متوسط الزيادة ثلاثة ملايين لكان غرم الحكومة المصرية في هذه الصفقة اكثر جداً من المبلغ الذي قدرناه لها

مزاياء هذا العرض للشركة

قد أوضحنا مقدار ما تأخذه الشركة لو قبل ما تعرضيه ومقدار ما تأخذه الحكومة والفرق بين المبلغين فلنبحث عن نتائج هذا الاتفاق لو تم بالنسبة للشركة يمكنها ان تصدر قرضاً بالاربعة ملايين من الجنيهات لو قسبطته على ٩٨ سنة بواقع ٣ ٪ وهو السعر الذي تصدر به قروضها الآن فيكون مقدار القسط السنوي ١٢٧٠١١ جنيه — ولا ينبغي أن الحكومة تتحمل جزءاً من هذا القسط من سنة ١٩٢١ بنسبة حقها في الازباج الى سنة ١٩٦٨

وأن تعدل مدة استهلاك باقي رأس مالها فبدلاً من استهلاكه في ستين عاماً تستهلكه في ٩٨ وفي ذلك تنقيص لئال المخصص سنوياً لذلك من أصل وفائدة وفي ذلك ربح للشركة . نعم قد تسفيد الحكومة أيضاً من هذا التنقيص ولكن الفائدة العظمى للمساهمين

تتمد باقي ديونها الحالية وما يستجد عليها لنهاية المدة الجديدة فتسفيد أيضاً من تقليل الاقساط .

هذه بعض مزاياء هذا الاتفاق الذي كله خير وبركة على الشركة والمبلغ الذي تدفعه نقدًا لا يحمل اسوى قسط زهيد أي نحو ثلاثة ملايين فرنكاً ونصف قد لا

يذكر هو ولا الحصة التي ستأخذها الحكومة في الارباح بجانب ما تستفيده الشركة من الوجوه الاخرى التي بينها وبعبارة اخرى تأخذ الشركة نصف دخل القناة اربعين سنة دون أن تحمل مساهمها عناء يذكر اذ فائدتها من اطالة اجل الديون واستهلاك رأس المال أكبر مما تتحمله بسبب اعطاء الاربعة ملايين ونسب اشترك الحكومة في حصة من ارباحها

مضار هذا العرض بالنسبة لمصر

قد أوضحنا مقدار مانعين فيه مصر لو جارت الشركة على رأيها وقبلت مد الاجل بالشروط المعروضة ويرى القارئ أننا لم نبالغ في تقدير الدخل كما أننا لم تقتصد في المصروفات بل زدنا مقدارها وقبانا حساب الشركة على صورته التي لا يرضاها كما قلنا الا المضطر الذي لا خيار له والا فما الحامل للحكومة المصريه على أن تتنازل عن نصف دخل القناة مدة أربعين سنة في نظير ما بالغ تحسب عليها فوائد مركبة نحو مائة عام ولا يتبدى استهلاكها الا بعد ستين سنة لسنا نظن ان الحكومة مضطرة للمال اضطرارا يسوغ لها ان تقترض بهذه الشروط بدليل ان الاربعة ملايين جنيه لا تدفع الا في أربع سنوات من ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٠ والحصة في الارباح لا تتبدى الا من سنة ١٩٢١ ولو سلمنا باضطرارها للمال فلا نعدم وسيلة لا يجاده من الخارج وامامها مصلحة الدومين يمكن الحكومة ان تقترض عليها أربعة ملايين وزيادة ولو فرضنا أنها اقتترضت هذا المبلغ بفائدة أربعة في المائة لا ثلاثة وربع ولا ثلاثة ونصف وقسطت الدين على خمسين سنة لكان مقدار كل قسط من أصل وفائدة ١٨٦٢٠٠ جنيهًا ولو قسطته اعلى ٧٥ سنة لكان القسط ١٦٨٩١٦ جنيهًا كلاهما زهيد قد لا يؤثر على ميزانيتها ولديها في كل سنة من زيادة الايرادات ما تسترد منه مثل هذا المبلغ وزيادة ولو ارادت ان لا تقترض ففي مكتتها ان تعمل بالدومين ما عملت بالدائرة السنوية فيأتيها المال بلا حساب

النتيجة

يظهر للقارئ من أهمية قناة السويس من الوجهة السياسية ومن الوجهة المالية وما عاناه آباؤنا القرييون والبعيدون من أمره وما عاناه الجيل الحاضر من جراء مزاحمة الدول الأجنبية على بلادنا من هذا القنال . يظهر للقارئ من ذلك كله أن مسألة قناة السويس ليست من المسائل التي تمر بنا كغيرها كل يوم من غير أن تدبر فيها ونحسب لها حسابها . بخير بالامة المصرية ان تهتم بكل شي يتعلق بها وجدير بالجمعية العمومية ان تدقق النظر في مشروع القناة المعروض عليها

واقد ظهر من الارقام مقدار غبن الامة المصرية اذا هي أنفذت هذا المشروع وظهر كذلك ان مبلغ الغرم هذا قد يقرب من دين الحكومة المصرية كله مضاعفاً

نقول ذلك ونحن تتساءل مع المتسائلين عن الاسباب التي تكون قد دعت الحكومة المصرية الى المناقشة في هذا العرض الجائر الذي يستحيل أن يعتبر فرصة لا تتجدد من اليوم الى سنة ١٩٦٨

على انه اذا كان لابد من التعاقد من اليوم على مد الامتياز تعاقدًا مقبولا يجب ان يكون هذا العقد مبنياً على القواعد الآتية

(أولاً) ان ماتعطي الشركة من مقدم من الامتياز وما تعطيه في المستقبل من صافي الارباح الى سنة ١٩٦٨ يكون متناسباً مع الارباح التي تربحها الشركة من القنال في الاربعين سنة الجديدة مع مراعاة حساب ذلك بالقياس على الماضي والحاضر . أو ان تعطي الشركة للحكومة المصرية من اليوم جزءاً معلوماً في الارباح على تلك النسبة . من غير حاجة الى اعطاء مبلغ ليغبر ثمننا للامتياز كبلغ أربعة الملايين المعروضة .

(ثانياً) — ان تقبل الشركة في مجلس ادارتها من يوم التعاقد مديرين مصريين بكل معنى الكلمة عددهم مناسب لمقدار الحصة التي تعطى للحكومة في الايراد . وليس في ذلك شيء من التحكم فان الحكومة الانكليزية بعد ما استولت على سهام الحكومة المصرية اضطرت الشركة لقبول ثلاثة مديريين انكليز بعد ان لم يكن للحكومة المصرية ولا مدير واحد . ثم ان اصحاب السفن الانكليز قد اضطروا الشركة أيضاً الى قبول سبعة مديريين آخرين لمجلس الادارة حتى صار عدد الاعضاء الانكليز في مجلس الادارة عشرة . فليس من الغريب ان تشترط مصر وهي مالكة القنال على الشركة ان تقبل منها مديريين للدفاع عن مصالحها . خصوصاً بعد ان اظهر المستشار المالي تخوفه من احتمال ان الشركة تنزل رسوم المرور تنزيلاً فاحشاً حين يأتي أجل تسليم القنال الى الحكومة ولا نعلم بماذا نصف هذا العمل لو حصل أو كيف تقبل شركة محترمة ان يذاع عنها مثل هذه الفكرة

(الثالث) . أن تقبل الشركة من يوم التعاقد ادخال الغنصر المصري بين موظفيها (الرابع) انه مادام القنال سيؤول على كل حال للحكومة المصرية بعد انقضاء مدة الامتياز الجديد أي بعد سنة ٢٠٠٨ فمن الواجب ان تتعهد الشركة في العقد الجديد بأن لا تنقص شيئاً من رسوم المرور الا بعد أخذ رأي الحكومة المصرية هذه هي الاعتبارات التي يلزم ملاحظتها متى أريد الاتفاق من الآن على مد الامتياز . ومع ذلك نحن لانزال نكرر أن من الخطر تجديد امتياز لم يقرب أوان تمديده من غير ضرورة ملجئة لذلك فلكل زمان حكم . ولكل جيل تصرف خاص به

على ذلك نرى المشروع من كل وجهة قلبناه عليها مشروعاً ضاراً لا تصح الموافقة عليه . فلم يبق الا أن نحسب اضرار رفضنا له . ليس هناك ضرر متوقع الا أوهام لا يمكن الاعتداد بها مثل انزال قيمة الرسوم في آخر المدة واتفاق

الدول على جعل قناة السويس حرة كغرض البحر بدون عوض استهزاء بالحقوق
العلمة وبالسوابق كما ذكرنا ذلك قبلا. ولو تحقق ذلك لكاننا نحن الملومين
فيه ولا المنشولين عنه امام الجيل المستقبل لان المتعاقد لا يمكن أن يبعد في
الفروض الى حدود الخيالات. ولكننا منشولون فقط أمام خلفنا عما نضيعه عليهم
من الفوائد الجمة اذا وافقت جمعيتنا العمومية على هذا الامتياز بتلك الشروط الجائرة



استدراك

حصل سهر في طبع الجدول حرف (ب) فذكر في خانة المصروفات العمومية أنها تضمن الاحتياطي القانوني على أنها بخلافها وحصل السهر نفسه عند التكلم على تقسيم المصروفات في الصحيفة نمرة ١٣٢ وعلى ذلك يكون مبلغ ٢٩٩ مليوناً هو مجموع المصروفات العمومية التي ذكرت في صلب الكتاب ولا يخصم منه التسعة وعشرون مليوناً قيمة ذلك الاحتياطي وتكون هذه الخانة خاصة بالمصروفات العمومية ولا يدخل فيها الاحتياطي القانوني

جد اول

ا و ب و ج

ايرادات شركة قناة السويس من سنة ١٨٧٠ الى سنة ١٩٠٩.

مفردات حسابات سنة ١٩٠٩ لم تنشر وبلغت الإيرادات من نوع رسوم المرور وحده ١٨٠٩٨٠٦٦٦ر ١٢٠٠ وأعدم العلم بمقدار باقي الأنواع قد أضفنا ٣ ملايين على هذا المبلغ وهذه الثلاث ملايين أقل من السوابق ومن متوسط السنوات الماضية بلغ مجموع الإيرادات من سنة ٨٧٠ إلى سنة ١٩٠٨ ٩٠٨٠٨٣٥٧٢ر ٢٦٦٨٢٠ فرنك

جدول (ب)

مصرفات شركة قناة السويس من سنة ١٨٧٠ الى سنة ١٩٠٨

السنوات	جملة المصروفات الاعتيادية بالفرنك	احتياطي للاستهلاك	مصاريف عمومية واحياطي قانوني	اقساط ديون ومقررات ثابتة (١)	مصاريف غير استيعادية (٢)
١٨٧٠	١٨ ٨٦٣ ٣٤٤		٨ ٣٢١ ٨٠٧	١٠ ٥٤١ ٥٣٧	٥ ٥٠٦ ١٧١
١٨٧١	١٥ ٩١٨ ٥٧٩		٥ ٣٥٦ ٤٢٥	١٠ ٥٦٢ ١٥٤	٣ ١٨٥ ٨٠٤
١٨٧٢	١٦ ٢٥٣ ٧٤٥		٤ ٨٣٥ ٨٤٥	١١ ٤١٧ ٩٠٠	١٢٦ ٤٩٦
١٨٧٣	١٧ ٣٤٦ ١٠٨	٢٥٠ ٠٠٠	٥ ٣٦٧ ٠١٢	١١ ٧٢٩ ٠٩٦	٧٧٩ ٦٤٦
١٨٧٤	١٨ ٦٦٧ ٥٦٨	٢٥٠ ٠٠٠	٦ ٠٤٢ ٣٧٥	١٢ ٣٧٥ ١٩٣	١ ٠٢٣ ٢٤٤
١٨٧٥	١٧ ٩٤٦ ٥٤٧	٢٥٠ ٠٠٠	٦ ١١٤ ٢٤١	١١ ٥٨٢ ٣٠٦	٢٥٣ ٤٦٢
١٨٧٦	١٧ ٢٧٢ ٠٣٩	٢٨٠ ٠٠٠	٥ ٣٤٧ ٤١٢	١١ ٦٤٤ ٦٢٧	٦٤٣ ٤٧٨
١٨٧٧	١٧ ٤٥٧ ٩٧٢	٢٨٠ ٠٠٠	٥ ٥٢٢ ٥٠٣	١١ ٦٥٥ ٤٦٩	٩٧٦ ٧١٥
١٨٧٨	١٦ ٨٩٧ ٧٥٠	٢٦٨ ٤٤٨	٥ ٠٠٧ ٢١٤	١١ ٦٢٢ ٠٨٨	٩٧٣ ٠٠٧
١٨٧٩	١٦ ٢٧٩ ١٧٥		٤ ٨٧٠ ٩٤٠	١١ ٤٠٨ ٢٣٥	٨٧٠ ٢٥٥
١٨٨٠	١٧ ٠٦١ ٤٢٨	٥٦٠ ٠٠٠	٤ ٩١٢ ٤٥٤	١١ ٥٨٨ ٩٧٤	١ ١١٦ ٧٦٨
١٨٨١	١٦ ٩١٨ ٩٧٣	٢٨٠ ٠٠٠	٥ ٠٣٧ ٢٤٧	١١ ٦٠١ ٧٢٦	٩٢١ ٣٨٧
١٨٨٢	١٨ ٢٦٧ ٧٨٦	٢٨٠ ٠٠٠	٦ ٣٥٥ ٦٠٣	١١ ٦٣٢ ١٨٣	١ ٤٨٤ ٣٩٤
١٨٨٣	١٨ ٩٧١ ٥٢٧	٣٨٠ ٠٠٠	٦ ٨٦٥ ٣٨٠	١١ ٧٢٦ ١٤٦	٤ ٣٤٣ ٣٦٠
١٨٨٤	١٨ ٥٣٥ ٨٥٢	٣٨٠ ٠٠٠	٦ ٢٣٩ ٣٩٤	١١ ٩١٦ ٤٥٨	٢ ٧٣٠ ٨٤٥
١٨٨٥	١٩ ٢٢٠ ٤٧٢	٣٨٠ ٠٠٠	٦ ٧٥١ ٣٧٣	١٢ ٠٨٩ ٠٩٩	٥ ٧٨٣ ١٠٥
١٨٨٦	١٨ ٨٦٤ ١٨٥		٦ ٦٢٦ ٩٦٢	١٢ ٢٣٧ ٢٢٣	١٠ ١٤٥ ٩١٥
١٨٨٧	١٨ ٧٢١ ٣٥٨	٠٣٠ ٠٠٠	٦ ٤٩٢ ٥١٤	١٢ ١٩٨ ٨٤٤	١٨ ١٣٩ ٧٦٦
١٨٨٨	١٩ ٦٣٣ ٦٥١	٤٨٠ ٠٠٠	٦ ٩٥٤ ٢٣٦	١٢ ١٩٩ ٤١٥	١٣ ٠٧٤ ٨٣٩
١٨٨٩	٢٠ ٧٥٢ ٠٧٥	٤٣٠ ٠٠٠	٨ ٠٨٠ ٨٢١	١٢ ٢٤١ ٢٥٤	٩ ٥٩٣ ٦٨٤
١٨٩٠	٢٠ ٥٢٧ ٠٦٧	٤٣٠ ٠٠٠	٧ ٩٠٤ ٣٤٠	١٢ ١٩٢ ٧٢٧	١٠ ٥٢٥ ٤٣٩
١٨٩١	٢٤ ٤٧٤ ٢٧١	٨٨٠ ٠٠٠	٨ ٢٩٣ ٨٣٨	١٥ ٣٠٠ ٤٣٣	٨ ٧٠٢ ٤٩٩
١٨٩٢	٢٤ ٢٨٠ ٧٣٣	٢٨٠ ٠٠٠	٨ ١٥٥ ٣١١	١٥ ٨٤٥ ٤٢٢	١١ ٠٧٩ ٨١٨
١٨٩٣	٢٤ ١٦٤ ٢٣٩	٢٨٠ ٠٠٠	٨ ١١٩ ٦٢٤	١٥ ٧٦٤ ٦١٥	٦ ٨٧٧ ٤٤٧
١٨٩٤	٢٤ ٠٢٨ ٧٢٩	٢٣٠ ٠٠٠	٧ ٨١٢ ١٨٢	١٥ ٩٨٦ ٥٤٧	٤ ٧٦٢ ١٣٧
١٨٩٥	٢٥ ٦٣٥ ٣٠٧	٢٦٠ ٠٠٠	٩ ٢٣٨ ٣٧٨	١٦ ١٣٦ ٩٢٩	٣ ٩٠٩ ١٨٨
١٨٩٦	٢٥ ٩١٣ ٨٠٦	٢٣٠ ٠٠٠	٩ ٥١٦ ٩٣٢	١٦ ١٦٦ ٨٧٣	٣ ١٦٩ ٥٦٢
١٨٩٧	٢٤ ٤٩٠ ٩٢٢		٨ ٢٢٢ ٢٥٠	١٦ ٢٦٨ ٦٧٢	٣ ١٠٤ ١٣٨
١٨٩٨	٢٧ ٣١٦ ٠١٢	٢ ٨٥١ ٧٤٤	٨ ٢٥٣ ٠٢٧	١٦ ٢١١ ٢٤١	٢ ٢٩٥ ٨٦٦
١٨٩٩	٢٨ ٣٦٣ ١٦٦	٣ ٥٠٠ ٠٠٠	٨ ٦٣٧ ٤٢١	١٦ ٢٢٥ ٧٤٥	٢ ٨٣٣ ٣٧٥
١٩٠٠	٢٩ ١٤٨ ٢٦٤	٣ ٥٠٠ ٠٠٠	٩ ٠٢٩ ٦٢١	١٦ ٦١٨ ٦٤٣	٢ ٢٩٥ ٩٥٨
١٩٠١	٢٨ ٤٤٥ ٩٩٩	٢ ٧٠٠ ٠٠٠	٩ ٣٥٦ ٧٤٢	١٦ ٣٨٩ ٢٥٧	٢ ٨٠٦ ٨٨٨
١٩٠٢	٣٠ ٢٩٨ ٧٤١	٥ ٣٠٠ ٠٠٠	٩ ٦٩٣ ٥٢٢	١٥ ٣٠٥ ٢١٩	٤ ١٣٧ ٩١٧
١٩٠٣	٢٩ ٤١٦ ٣٠٥	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ١١٤ ٩٥٦	١٥ ٣٠١ ٣٤٩	٣ ٣٨٢ ٠٣٣
١٩٠٤	٢٩ ١٥٧ ٨٠٩	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٩ ٨٦٢ ٢٨٠	١٥ ٢٩٥ ٥٢٩	٤ ٣٩٤ ٩٨٥
١٩٠٥	٢٩ ١٠٣ ٦٩٩	٤ ٢٥٠ ٠٠٠	٩ ٥٦٧ ٤٠٧	١٥ ٢٨٦ ٢٩٢	٤ ٦٤٧ ٤٩٧
١٩٠٦	٣٠ ٣٩٩ ١٥٠	٤ ١٥٠ ٣٢١	١٠ ٩٦٧ ٩٨٢	١٥ ٢٨٠ ٨٤٧	٦ ٤٣٥ ٧٤٤
١٩٠٧	٣١ ٧٦١ ٩٨٨	٤ ٥٠٠ ٠٠٠	١١ ٩٨٩ ١٩٨	١٥ ٢٧٢ ٧٩٠	٨ ٧١٣ ٧٧٩
١٩٠٨	٣٣ ٠٣٢ ٣٥٠	٤ ١٥٨ ١٣١	١٣ ٦١٠ ٣١١	١٥ ٢٦٣ ٩٠٨	١٢ ٣٥٠ ٠٨١
جملة	٨٧٩ ٨٠٨ ٥٩١	٥٠ ٢٧٨ ٦٤٤	٢٩٩ ٤١٧ ٠٨٠	٥٣٠ ٠٨٢ ٩٦٦	١٨٨ ٠٩٧ ٠٩١

(١) المبالغ التي بهذه الخانة هي عبارة عن اقساط قرض سنة ١٨٦٧-١٨٦٨ وقرض ١٨٨٠ و١٨٨٧ ومرتب مأمور مصر ومعايش عائلة دوليس والرسوم المستحقة للحكومة القرضية نظير تسجيل الشركة في فرنسا. اما اقساط بونات سنة ١٨٧٥ وقسط استهلاك رأس المال فغير داخله في هذه الخانة

(٢) المصاريف الغير اعتيادية هي: مصاريف تحسين وتوسيع القناة وتؤخذ من مبالغ القروض التي اصدرتها او تصدرها الشركة واذا تقدم هذا المال يؤخذ اللازم لهذه المصاريف موقفا من التغطية المتوفرة بالشركة الى ان يصدر قرض جديد وهذه المصروفات تختلف سنويا الى حاصل تكاليف القناة ولا يتدخل فيها حساب الايرادات والمصاريف العادية

جدول (ج)

مقدار اسعار السهام وحصص التأسيس وصافي ارباحها كل سنة

السنين	صافي الارباح الموزعة على الاسهم باعتبار سهم واحد				متوسط اسعار الاسهم	
	الاسهم الاصلية actions		اسهم الانتفاع			حصص التأسيس
	س	فرنك	س	فرنك	س	فرنك
١٨٧٠	٠	٢٣ ٥٠٠	٠	—	٠	٢٧٢ ٨٦٨
١٨٧١	٠	٢٣ ٥٠٠	٠	—	٠	٢٠٨ ١٣٥
١٨٧٢	٠	٢٣ ٥٠٠	٠	—	٠	٣٥٥ ١٣٣
١٨٧٣	٠	٢٣ ٥٠٠	٠	—	٠	٤٣٤ ٩٣٥
١٨٧٤	٠	٢٣ ٥٠٠	٠	—	٠	٤٢٢ ١٩٠
١٨٧٥	٠	٢٤ ٩٢٠	٠	—	٠	٦٧٤ ٠٥٢
١٨٧٦	٠	٢٦ ٠٥٩	٠	٣ ٤٥٠	٠	٧٠١ ٦٣٧
١٨٧٧	٠	٣٠ ٢٩٢	٠	٧ ٧٤٨	٠	٦٧٧ ٨٧٩
١٨٧٨	٠	٢٨ ٩٠٢	٠	٦ ٤٣٨	٠	٧٥١ ٧٣٧
١٨٧٩	٠	٢٨ ٠٤٨	٠	٤ ٨٧٢	٠	٧٢٤ ٤٠١
١٨٨٠	٠	٤٤ ٧٥٤	٠	٢١ ٨٨٦	٠	١٠٧٥ ٨٨١
١٨٨١	٠	٦٥ ٧٦٩	٠	٤٠ ٦٦١	٠	١ ٩٧٥ ٩٥٥
١٨٨٢	٠	٧٦ ٨٥٥	٠	٥١ ٩٢١	٠	٢ ٥٣٧ ٢٤٣
١٨٨٣	٠	٨٣ ١٣٦	٠	٥٨ ٩٥٩	٠	٢ ٣٧٢ ٠١٧
١٨٨٤	٠	٨١ ٩٥٤	٠	٥٨ ١٣٣	٠	١ ٩٦٧ ٧٠٦
١٨٨٥	٠	٨٠ ٦٤٢	٠	٥٦ ٥٥٢	٠	٢ ٠٣٥ ٣٩٧
١٨٨٦	٠	٧٠ ٦٩٢	٠	٤٦ ٦٠٠	٠	٢ ٠٩٤ ٤٣٠
١٨٨٧	٠	٧٣ ٤٤٢	٠	٤٩ ٥٣٩	٠	٢ ٠١١ ٠٤٩
١٨٨٨	٠	٨٤ ٤٧٨	٠	٦٠ ٤٩٩	٠	٢ ١٦٨ ١٠٥
١٨٨٩	٠	٨٥ ٨٩٤	٠	٦١ ٨٨٩	٠	٢ ٢٩٦ ٠٩٨
١٨٩٠	٠	٨٦ ٧٥١	٠	٦٢ ٧٨٢	٠	٢ ٣٤٨ ٤٨١
١٨٩١	٠	١٠٥ ٥٠٠	٠	٨١ ٣١٣	٠	٢ ٦٦٠ ٦٤١
١٨٩٢	٠	٩٢ ٣٦٦	٠	٦٨ ٦٢٠	٠	٢ ٧١٢ ٨٨٤
١٨٩٣	٠	٩٠ ٣٧٣	٠	٦٦ ٩٥١	٠	٢ ٦٧٤ ٠١٨
١٨٩٤	٠	٩٠ ٠٠٠	٠	٦٦ ٤٤٦	٠	٢ ٨٦١ ٨٢٢
١٨٩٥	٠	٩٢ ٥٠٠	٠	٦٨ ٨٩٥	٠	٣ ٢٤٩ ١٠٧
١٨٩٦	٠	٩٢ ٥٠٠	٠	٦٩ ١٥٥	٠	٣ ٣٤٧ ٤٨٥
١٨٩٧	٠	٩٠ ٠٠٠	٠	٦٦ ٧٩٩	٠	٣ ٢٣٣ ٩٧٥
١٨٩٨	٠	١٠٠ ٠٠٠	٠	٧٦ ٤٦٠	٠	٣ ٥٨٣ ٣٧٢
١٨٩٩	٠	١٠٨ ٠٠٠	٠	٨٤ ٦٧١	٠	٣ ٦٢٠ ٩٥٧
١٩٠٠	٠	١٠٨ ٠٠٠	٠	٨٤ ٧٩٨	٠	٣ ٥٠٨ ٣٢٠
١٩٠١	٠	١٢٥ ٠٠٠	٠	١٠١ ٦٤٦	٠	٣ ٧١٣ ٦٧٧
١٩٠٢	٠	١٢٥ ٠٠٠	٠	١٠١ ٥٦٤	٠	٣ ٩٢٣ ٥٧٤
١٩٠٣	٠	١٣٠ ٠٠٠	٠	١٠٦ ٦٠٨	٠	٣ ٩٠٤ ٧٠٢
١٩٠٤	٠	١٤١ ٠٠٠	٠	١١٧ ٤٤٧	٠	٤ ٢٠٩ ٥٠٩
١٩٠٥	٠	١٤١ ٠٠٠	٠	١١٧ ٥٤٩	٠	٤ ٤٦١ ١٤٠
١٩٠٦	٠	١٤١ ٠٠٠	٠	١١٧ ٦٦٥	٠	٤ ٤٧١ ٣٠٧
١٩٠٧	٠	١٤١ ٠٠٠	٠	١١٧ ٦٢١	٠	٤ ٥٥٢ ٣١٥
١٩٠٨	٠	١٤١ ٠٠٠	٠	١١٧ ١٢٦	٠	٤ ٤٤٥ ٩٤٤

الارباح الموضحة أعلاه هي عن صافي المنصرف عن كل سهم وحصة بخلاف الرسوم المستحقة للحكومة القربساوية وهي تبلغ عن كل سهم من السهام الاصلية نحو ١٠ فرنك حيث ان الارباح التي خصت السهم الواحد من سنة ١٩٠٤ الى سنة ١٩٠٨ بلغت نحو ١٥ فرنك والصافي منها هو ١٤١ والباقي هو الذي أخذته الحكومة القربساوية وعلى هذه النسبة أرباح باقي السهام



43
51
08

Bibliotheca Alexandrina



0659042

مَطْبَعَةُ كِتَابِ النُّسَخِ وَالنَّوَائِلِ الْقَوْمِيَّةِ بِالْمَجَلَّةِ
(١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م)